


۷۴۹۱۶۶۶  
۷۴۹۱۵۱۷

۱۱۴۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 شماره ثبت کتاب ۸۹۹۳۰
کتاب	مجموعه شامل چندین آیه از شیخ مرتضی انصاری	
مؤلف	فقهیات و اصول و فقه شیخ محمد تقی	
مترجم	به اطلاع انکسارت و ...	
شماره قفسه		۱۱۴۸۴

۲ : ۳۱ - ۴۴ - ۴۴

۳ : احیاء الموات - ۷۸ - ۴۴

۴ : وقوف - ۱۵۳ - ۷۹

۵ : کتبه تصدیق - ۱۷۱ - ۱۵۴

۶ : تعلیه - ۲۴۹ - ۱۷۱

۷ : کتبه کلامیه - ۲۴۱ - ۲۴۰

۸ : وین - از سید محمد - ۲۴۴ - ۲۴۳

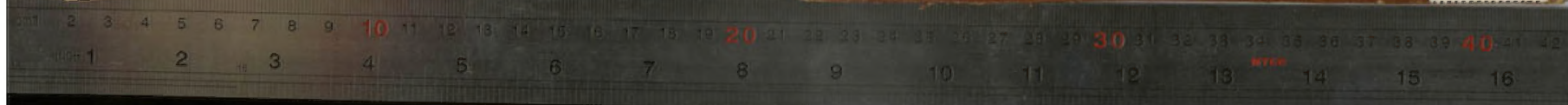
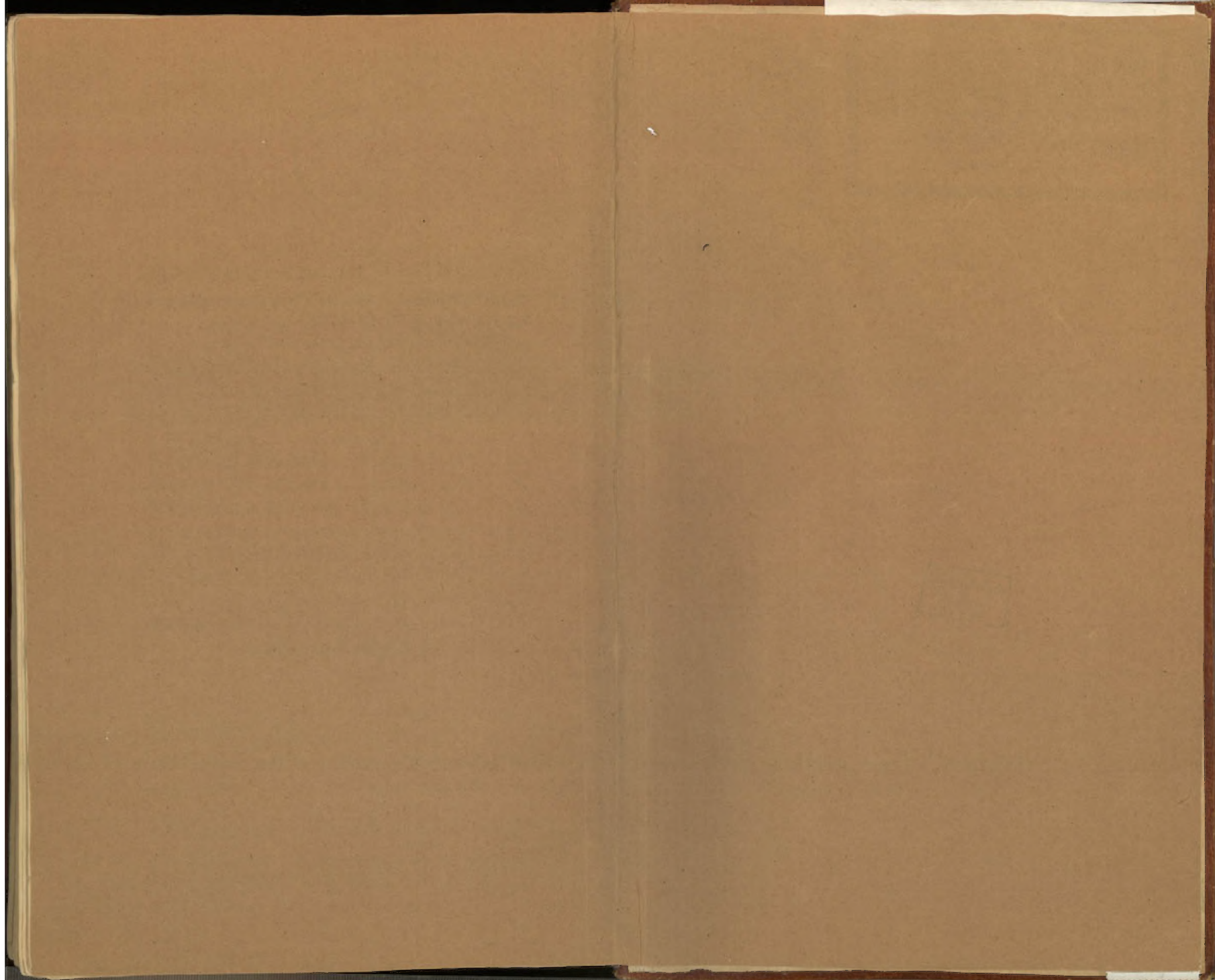
۹ : وین - از سید محمد - ۲۸۴ - ۲۸۳

۱۰ - اجازت - ۵۵۵ - ۲۸۵

بازدید شد  
۱۳۸۴

کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
خطی  
۱۱۴۸۴









فهو ما في هذا الجلد من مسائل الفوائد  
رسالة في أحكام الفرائض والمواثيق للعالم الفاضل المولى العارفي محمد بن أبي الهيثم  
على رافدها الألفية والشرف **فائدة** في بيان صور قواعد الأوامر الشرعية على مواردها فيما ملود  
استظهارها وأنداءها وبيان عدم شجها الأقسام الأقسام الموقوفة الموقوفة **فائدة**  
في بيان مراد الفقهاء من داخل الأقسام المستنبطات شجها الأقسام الموقوفة **فائدة**  
**أحياء الموقوفات** أيضا شجها الأقسام الموقوفة **فائدة** أيضا **كتاب الوقوف** شجها الأقسام الموقوفة  
**فائدة** في الكلام على القطعة والنسبة أيضا شجها الأقسام الموقوفة **فائدة** في إرفق ترتيب الأقسام  
على قوة نظر المجهدين على غير ذلك وانما يجتهد بها أحوال العالم في الفتوى شجها الأقسام الموقوفة  
**فائدة** في جواز تقليد المجتهد أيضا شجها المرحوم طاب ثراه **فائدة** في حكم عبادات الباطل بالحكم  
معاملاته أيضا شجها المرحوم طاب ثراه **فائدة** في حكم تقليد إمام الجهاد أيضا **فائدة** في حكم  
زوال الاعتقاد القطعي له رحمه الله أيضا **فائدة** في مباحث التقليد أيضا **فائدة** في اعتبار  
حيوة المصنف في تقليده وفيها اجازة شريفة كسنا للبقاء على حكم تقليد الأصوات وبحث تقليد الأعم  
وبما أن إرفق المصنف رحمه الله الأعلام ومسلطة جوان العبد وغيرها شجها المرحوم طاب ثراه **فائدة**  
في استنباط حجج جمة الظن لا يطعن في عند استدلاله على الأحكام شجها المرحوم أيضا **فائدة** في اعتبار فتنة  
حكماء كذا لا والله في الملاحة القرآن شجها المرحوم أيضا **كتاب الرهن** شجها المرحوم أيضا **كتاب الرهن**  
للفاضل الحاج ميرزا ابوالقاسم الطهراني من تفريرات اجازات شجها المرحوم أيضا **كتاب الرهن**  
من تفريرات شجها المرحوم ميرزا ابوالقاسم طاب ثراه

١١٤٨٤  
٨٩٦٥















۱	امیر دین و ملک	قدوس علی بن قاسم بن علی بن ابی طالب و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی
۲	امیر ابن علی	در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی
۳	امیر دین و ملک	امیر دین و ملک بنی هاشم بنی و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی
۴	امیر دین و ملک	امیر دین و ملک بنی هاشم بنی و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی
۵	دین و ملک دین و ملک	دین و ملک بنی هاشم بنی و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی
۶	دین و ملک دین و ملک	دین و ملک بنی هاشم بنی و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی
۷	دین و ملک دین و ملک	دین و ملک بنی هاشم بنی و در دوره اعراس الملک بنی هاشم بنی

[illegible]







[illegible]

یہ نکتہ کہ لوگوں میں اختلاف ہے

[illegible]



الهدية مني

فلم يتبين لك بما بيناه ان جميع صور الجماع الاجداد الثمانية كلا واحداً لا يزيد السبع التي اقترنا اليها  
كان يندمج تحتها صور كثير جداً من التركيبات الثمانية والثلاثية الا ان كل واحد من هذه الصور وضعناه

( 8 )

وہم ہوتے کہ بہت پیچہ

الفصل الثالث ما اذا اضم الصفان اى الاخوة والاحدا أعلم او لا اربكل من الصفين وان كان يحجب بعضهما بعضاً

[illegible]



ح كلاله الامم ايضا اخوة هاتلته وقالوا ايضا ان يكون لثلاث الامم عن الكثرة العاقل الا ناطها انما  
 هاتلها اذا كانت الحاجة الى الاصل حال الكثرة لا تكثر من كماله الكلام واول ما في تقسيم الامم ولا يفي عليها  
 انما اذا كانا بالانجيل والاعراف والاعراف والاعراف والاعراف والاعراف والاعراف والاعراف والاعراف  
 الجمع خلاصون المذكورين الى المجلد في اصل الواحد المتعدد المذكورين في الاعراف والاعراف والاعراف والاعراف  
 الامم فقول **القسم الاول** ان يكون الاجداد من قبل الادم الاخوة ايضا كذلك اي من قبل الادم وان كان  
 من قبله فقط او من قبل الادم جميعا مع يكون بمنزلة اخوتهم فليس لهم مال بلهم جميعا في العاقل الى ذلك ضعف  
 فلو كان بعد حجة لا يخالج واحدا كذلك كان الوتر مع كانهم اخوان ولما كان للادم فيهم مال بلهم لكل  
 من الجدة الاخ انما من سبب اصل العز فيهم فكلهم من الجدة والاختلاف **القسم الثاني** ان يكون الاجداد من قبل  
 الادم الاخوة من قبل الادم فقط فلا يخرج سبب المال ان كان واحدا ولكنه ان كان اكثر بالسبب والباقي للاجداد واحدا  
 كان او متعدد في العاقل **القسم الثالث** ان يكون الاجداد من قبل الادم الاخوة بعضهم من قبل الادم وبعضهم من قبل الادم  
 او الادم الاخوة من الادم السبع الادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم  
 ضيق الثاني **الرابع** ان يكون الاجداد من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 بالسبب والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم  
 ضعيف من جهة ما تم في الفصل الثاني ان كان القول بان الجدة والجدة للادم اذا جمع مع الاختلاف في العاقل  
 سبب واحد وهو المال والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم والادم  
 زهره من ضعف بل الرادنا هو على الاختلاف في العاقل فقولته مشر الى كلاله الابنم الذي يراعي في العاقل  
**الخامس** ان يكون الاجداد من قبل الادم والاخوة ايضا كذلك يكون الجدة والجدة مع كانهم من قبل الادم ايضا  
 ينقسم الزكاة على جميعهم بالسبب **القسم الثاني** ان يكون الاجداد من قبل الادم والاخوة بعضهم من قبل الادم وبعضهم  
 الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 او اكثر في العاقل **القسم الثالث** ان يكون الاجداد من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 كل عاقل واكثر يكون الاخوة كلهم من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 اكثر بالسبب ومن كان منهم بلون الادم جميعا بمنزلة الاخوة وينقسم الثلثان الباقيان عليهم وعلى الاخوة جميعا  
 بالقول **القسم الرابع** ان يكون الاجداد من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 الاخوة من قبل الادم وينقسم ثلث الزكاة بينهم وبين الاخوة جميعا بالسبب والثلثان الباقيان للاجداد من قبل الادم  
 واحدا كان او اكثر في العاقل **القسم الخامس** ان يكون الاجداد من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 الادم وبعضهم من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم  
 لفرقة الادم للاجداد والاخوة الثلثان بالقول ان خلفوا كما لو كان كلهم اخوة من الادم الا انما في العاقل  
 المذكورة بما فيها من كسبة القسمة واوله وان كان في كلامهم مفصلة لا يمانون في صفة ولا في الاجزاء والكثرة  
 الوارثة في العاقل وان كان في كلامهم لا يظهر منها كيفية القسمة على التفصيل الذي ذكرناه الا انه يخرج لهما ما في  
 منهم من انفسها والتفصيل المذكور مع غيره بلهم على علمهم على كثر العز انما في العاقل للاجداد  
 في رتبة الاخوة فاذا اجتمعوا من كان الجدة للاخ والجدة له كالاخوة والجداد كما كان في العاقل وكذا الجدة  
 انفس بل انما في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
 فليكن النظر على ملاحظة كلام الاصحاب ايضا هذا في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل

حيث جدها سبعة وعشرون فيخرج ثلث الثلث فخر يثبت في الاول والاخرين في الثاني يحصل امة واثنان  
 ولان يقول ان السبعة والعشرين الذي كان ثلث العزبة وان كان بعضهم ثلثا على الاعام من غير انكار ملك  
 وثالثا ثلث على الادم من الادم كذلك لان ثلث الباقي وهو ثلثه بترك على الباقي من الادم ومن عداها فحصلها  
 اي الاخيرين والثلثان ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 ومن العزبة على هذا الوجه ومنها فخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 اقربا الادم من الادم واوله ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 وعلى الثالث من ثلثون لانه الذي فيهم كل نصفه ثلثا على العزبة والاولى ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 اربعة عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 الاخير ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 وثاني السبعة والثلثين فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 في الثلث يحصل ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 الذي يحصل امة ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 على انفسها انما في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل

القسم الثاني		القسم الثالث	
الادم	الاخوة	الادم	الاخوة
١	١	١	١
٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

اعام الادم ثلث وعلى الثلث ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 وهذا كله صفة واحدة لعدم اختلاف حكمهم في حق العاقل والجداد ويكون بعضهم من الادم وبعضهم من الاخوة  
 فلا يرد صفة احوال الادم ثلثين على الثلث يحصل صفة ثلث لان الاعام تلك صفة والاولى صفة وكذا عرفت  
 انما حصل من غير ما يستلزم صفة جميع القسمة عند انفس الوارث في اقربا الادم احد عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 الا ان الوارثين هذا ثلثا ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 فبشر السكنا هذا ايضا على ما هو الاصل في العاقل وهو الوارثين من الادم والاولى ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 ما انما ثلثه في بعض القسمة من الاشياء او الثمرة فقول ان في العاقل يكون كل الادم بالقسمة على ذلك  
 مثل نصفه لاني لعمري ثلثا ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 واحدا فقل ان كان من ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر فيخرج ثلثها ثمانية عشر  
 بالسبب لان كل واحد من الادم وكذا انما من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم والاخوة من قبل الادم























[illegible]

فكذلك







له لا تسألوا معارفهم ما ذكرنا من جعل الاخوة للابن اكن لا يكون لهم اوى ام لا يخرج باقاعا  
من غير انفسار له كان على حاله الاخوة والوكيد الاول وان كان غير واجب اذ في النظر فلهذا ان كان  
فصل في توضيحه وذكر امثلة الا انه لو لم يكن له ولد على كذا في هذا لا ينظر في الضيق فيكون الوجه  
الثاني ان الابن المذكور له ارجح في النظر وهو الذي يظهر من نصنا في شخصه الاستادام فلهذا في قوله الكلام في  
مشاركه الاجداد الثمانية مع اولاد الاخوة كاستدراكهم **فما احاط به قوله** الذي كلفه اولا بعد ان قال  
المعلم وهل ضاع الثمانية مع ارجح واختلافه في قوله متحقق في الابن الذي يولد لهم ويظهر فيهم في ما يولد لهم  
كاولاد الاولاد واولاد الاخوة والاجداد في صورته انهم على الاخوة وغير ذلك من المواضع من ان كذا في غير  
الرجح الذي يفرقه ان يكون للاجداد الاربعة ثلاث من غير ان يكون به فلا يولى ابا ابي له في قوله لا  
سليم في الابن في الاربعة الماتين ويقسم لثلاثان للذان هما اسمهم في النسخ الاربعة او على اعتبار الاخوة والابن  
ابن له في علم الابن ثم يقسم بينهم كل من الاخرين على ابيه انك لا فصيل في النسخ هذا ايضا من المواضع التي كانت  
الاجداد الثمانية وذلك لان فضل الثلثين الذي هو ثلث الاصل يكون الثلث والاخذ ثلثا والثلث  
الذي هو ثلث اخر يكون للجدين القريبين على ابيه في وجوده ثلثا ايضا فحتاج الى التمسك به في كل ثلث  
كان منهم للجدين يقسم على ابيه ثلثا ايضا فحتاج الى ثلث النسخ ومخرجيه في كل واحد من ثلثي النسخ  
الاجداد الاربعة للام في كل ثلث ايضا ومخرجه اثني عشر فلو افق المخرجين في الثلث خرج ثلثا واحد والثلث  
صاروا ثلثا ثمانية كما ترى في تلك المسئلة وان شئت فقل ان الثلثين في كل واحد من ثلثي النسخ  
القرية لان اثنان في كل جهة القرية والاخذ واحد فحتاج لهذا الى سدس الثلث ثم لما كان يقسم سدس  
الجهة على ابيه ثلثا ثمانية على ابيه في كل جهة في كل ثلث ومخرجه اربعة عشر فلو حاصله من مخرج الثلث  
في السدس ثم الحاصل في مخرج الثلث في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
اذ يعدهما سبعة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
الاخر الثلث والاخذ الثلث اربعة عشر ومنه في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
ثلاثة اربعة عشر ومن يقسم على ابيه ثلثا ثمانية في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
ايضا لايها ثمانية ولاها في كل جهة من مخرج العشرة المذكورين ثم واخذ للام ايضا انكر ان يقال بقدر الثلث في كل  
كان للاجداد الاربعة من ابيهم وبين الاخوة من الام كذا سادس في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
سدس الثلث وهو ثمانية عشر فلو افق مخرجي النسخ في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
شع احداهما في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
عشر فلو افق مخرجي النسخ في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
فصلها الثلث والاخذ من الاربعة في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
ابوها كذا في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
الاخذ لانه لو لم يولد له من قبله ثلثا ثمانية على الاخوة من ابيه في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
الجدين من ابيه في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
اجداد الام ولكنه هل كلامه بل لو ما ذكرنا من جعل الاخوة ثلثا ثمانية في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
القرية على الاجداد البعيدة من ابيهم في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
القرية سواء كان له ولد من قبله من اجداد الام والجدات لوليدنا الام على هذا في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ

فلا يفرق

المذكور في ائمه فافهم ذلك عليهم على ما بناه فيها ايضا وهذا ايضا هو الحق الذي يظهر في كلامهم الى  
الطويل في الكلام في رسم جود انفسارهم في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
او هذه الطبقة من ابيهم في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
به كما عرفت في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
مع ما عرفت من الطائفة في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
موجباً للام في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
وكل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
احدها ولو كان له وارث من قبله في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
لان التمسك في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
ولهذا في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
ان قوله في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
عنه في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
القول في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
وسدس الثلث الباقي ايضا في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
يكون الباقي في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
التمسك الباقي في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
وارث في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
النافع ومع وجوده في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
قال ما اذا كان الموصي الموصي سبب من سبب اجدادهم في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
بالعامة ومع علم كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
الحجب في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
هو انهم لو وقعوا في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
لا يفرق بين وجهه في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
ما اوردنا في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
قد عرفت ان ما عرفت من البيان في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
لما عرفت في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
بناهم عليها في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
للصحة في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ  
في كل جهة في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ في كل واحد من ثلثي النسخ











بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القائمين

[illegible]































لغير الغرض من ذلك بل من أجله فمما عاده حصوله لكنه يصح على الشرع أنه عاده وان كان جعله سابقا لما كان  
كونه موجبا للضمان ككل غرض لا يكون في العرف بما لا يفرق بينا لغير الغرض عما حصل فقرر من باب الاتفاق مع عدم كون الغرض  
عاده عارفا هو ما لا يجوز للضمان والمحصل من أجل الاحتكاك انما هو ضرورة حصول الضرر والضرر لا يفرق بين ان  
يكون ناعلا للجانبا الذي يتفرع من عمله كذا الشيخ في البوطي والحل في الشرع ان الضرر لا يفرق بين ان يكون  
انما يتفرع من عمله كغيره من العمل في وجهه مما عاده في قول ابي حنيفة فانه لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
فلا يترتب عليه ضمان لا مانع ولا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
الا ان يظهر الكثر الصحيح والعداوى ان الضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
لواحيي وعاد عارفا هو ما لا يجوز للضمان والمحصل من أجل الاحتكاك انما هو ضرورة حصول الضرر والضرر لا يفرق بين ان  
يكون ناعلا للجانبا الذي يتفرع من عمله كذا الشيخ في البوطي والحل في الشرع ان الضرر لا يفرق بين ان يكون  
انما يتفرع من عمله كغيره من العمل في وجهه مما عاده في قول ابي حنيفة فانه لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
فلا يترتب عليه ضمان لا مانع ولا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
الا ان يظهر الكثر الصحيح والعداوى ان الضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان

وذكر

وذكر الانسان فيتحقق ان يتحقق حتى يبين ان يكون ذلك الاحتكام المناقش للكلية هو كل من اجزاء تلك الشاخصات  
منه وهو ما يقتضيه من ان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
فيه اطلاقا على الثاني انما ان منه كذا ذهب اليه الشيخ في البوطي والحل في الشرع ان الضرر لا يفرق بين ان يكون  
كغيره من العمل في وجهه مما عاده في قول ابي حنيفة فانه لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
فلا يترتب عليه ضمان لا مانع ولا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
الا ان يظهر الكثر الصحيح والعداوى ان الضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
لواحيي وعاد عارفا هو ما لا يجوز للضمان والمحصل من أجل الاحتكاك انما هو ضرورة حصول الضرر والضرر لا يفرق بين ان  
يكون ناعلا للجانبا الذي يتفرع من عمله كذا الشيخ في البوطي والحل في الشرع ان الضرر لا يفرق بين ان يكون  
انما يتفرع من عمله كغيره من العمل في وجهه مما عاده في قول ابي حنيفة فانه لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
فلا يترتب عليه ضمان لا مانع ولا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان  
الا ان يظهر الكثر الصحيح والعداوى ان الضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان لا يفرق بين ان يكون الضرر ناعلا للضمان

وذكر



















ما دام هذا البطل وهو التجوي المعروف من حق الله لا يصدق اليه مسلم في حجة ومها مار وفي ذلك من حق الله  
ما لا يصدق اليه احد من هؤلاء ولا شك في انها واحدة الا على المطابق الجملة ونقص ابدية ما يجبر العالم ان يتفق  
الثاني فانهم عنك انما جازا ولا شك في انك لا زرا اصبدا من من ان لا عرض سطحا لا الحق وفي القلا  
في المسالك اثبات انهم عنكم كما هو في الحق ومع الضد في تجديدها وازالة الغاشية وفصلها عما يتصل  
مضى حده لا في ظاهره بل في حده ومبرورته والغير هو ارجو في الشرع والعدالة والازالة والتركيب  
جامع الفاصلة في حق البطل وفي الدوام فان في بطلانه لان يكون حله ابا في الاشياء وفيها و  
رسله فيه هو ان يعلو عند العتيق والاول وفي البطل في حق الامكان في السجدة ان حوله فان قام وركب وحله فيه  
نحوه بان ان حوله منه انقطع عنه منه ولا خلاف فيه وفيه نعم ان في الائمة عليه السلام وفي القلا  
في صورة الجوارح في الشوايع والاسواق في الزمان فان في علمهم العود في الاخرة لم يكون له في البطل  
عملا بالازالة انتهى في المسالك وان كانا في مضمونه كعبه لباراة واللا في حاشية وقضاها في  
بطلان حله ومجان والافترى في عدم البطلان في الموضع من الاجار في السبقة الصريحة في ذلك في الخبر  
ضعفها بعلل الاصحاب كما قال اما في عدم الزمان الحاصل في ذلك على تفصيل النص معونه في الرجل  
الاما ان رسله في البطل ولعله لا دلالة على ذلك في اجار مطلقا ولذلك الجلي ان ظاهر الاجار  
فيها التي لم يتصل في بعض الاحتمال على حجة في الرجل وما ذكرنا في المزمع في المستقبل في المقتضى في قول  
الحاشية عليه في ذلك في حق الاول دون الثاني لا وجه له الا ان اخصد الرجوع وعدمه في ذلك في  
التفصيل بين الثاني للفرق بين انما في الحق وعدمه في عدمه في العود في بطلانه ومن يظهر هذا الفصل  
التفصيل في الدعوى مع بقاء او كونه في الاول لا ان اوجهه مكانا في الاول لا في الاول ومنه في حق الاول  
في الثاني اوضح ما بينهما صلوة واحدة فلا يمنع من انهما وفيه ما لا يخفى في الرابع فانهم في صلوة في حق  
اصحه باق في ظاهر الاجار وفيها حجة كما يظهر في حق رسلهم في احوال المسلمين فيفاق في الخلاف عنه  
صريحاً في صراح الكرامة في راسنا في الخلاف في علم الاذكار في حله وفيه ولكن ظاهر كلامهم ان افعال التي شرط  
بقا والوصول لانه كما نفع في علم المانع الذي هو المانع في الله ما يتقونه في كون المكان حاشيته في حجة  
الله لا دليل ان في ذلك على كون شرطها في الحق في الاصل على احد الوجهين في الاخر في بعض اشخاص  
في الرقة هذا الشرح اي في العود لم يذكروا في ذلك في الحق بل في بطلانه بعض اشخاص في الاول  
الرجل في الزمان في بطلان الويل في بطلان فانهم احكم من حله في التجدد هو حوله ان افعال والبر في الزمان  
كذلك في ان لا وجه لبقا في حق مع الاوضاع انتهى في العود في موضع من الموضع ما عرض في عدم شيء في المسالك  
على معنى عدم زحمة العرف في مسبقا على الوجه الذي ذكرناه وفيها الرجل ليس هو في الخبر في ذلك في الاول  
بطلان حله ولا عبرة في ما جرى على الحقوق المالية وانها هو طرف في حق الجلي في المكان باعتبار حوله في الشرع  
البر في فرض عدم المعارضة في الرقة المعقود انتهى في حله فكل ما صدر في الذي يفتقر في الظاهر في الاول  
المنظر عدم الاحتمال حله معناه حله الكاشف في ما عرفت في الله العتيق معصية كون المكان حاشيته في حجة  
عيا فلا يبرأ حله انما بالحق الوجه في حجة وفيه ان هذا الاجار غير محمول بان يكون باقيا في المقتضى  
فيها في باب الدنيا كما هو واضح على بلج البطل في الزمان في الاحتكام في اعداء والمنازع في ذهاب الباقيات  
الاصيلة زالة لا ياب في الملكية واخرى في انما في الاضحية وفيها في لبيان الاولوية في ههنا في سورة في حلال  
تلك في بطلانها ما لا اجار في انما في الاصل في هذا في الموضع في باب في حلال في بعض الفروع

[illegible]











[illegible]

الخصائص

[illegible]

١٧٢



وإذا قيل ان الأرض من عدم إمكان الضميمة لعل المطلوب لعدم قبوله انتهى أقول إنما إذا استغنى عن قولنا  
مفكروا ومع فقتضى ما ذكره وعدم إمكان الضميمة فيه وإذ قلنا ان قولنا أنها استغنى ببل اعتبارها قبل أن  
من اعتبارها الأول من أجلها حسب تلك التعليل وتكون المعدلية فيها وهذا الحق فيهم المعدل لأنها حينها  
منها مطلوب من ناحية فلو علم إمكان الضميمة لثبت في محلها نعم لو كان المعدل متعلقا بواجب الحق وهو  
الروايات كان اللزوم الفرعي في تقديم أحد ما في التعليل أن كان المعدل متعلقا بالعلو بما لا يزيد على ذلك  
اختلاف في الحيثية ولو قلنا أنه كان عليه انصاف فلا بد من التصديق لما ذكره من أنها أصدية فذلك كان في المكان  
بجانب ذلك صافي وبما إذا اختلفا في وجهها وليس المقاهر لأخذ الأمر بمثل كما ذكره وكذا لو كان المعدل  
من مطلوبها فمضمون ما ذكره كما جده فذلك هو كما استغنى الله ما لا يقبل الضميمة كجوهره من الزمان في الإختصاص  
الحجاز أيضا كان عليه انصافين لا فرقة هنا وان استغنى السقوط دون الحاجة فمضمون ما ذكره من  
له وإذا اختلفا في أحد شيئين في المعدل فذلك كل جانب فلا صانع الحكم بالتصديق فيها وقبضت في الفرع بذلك  
لها هنا وكلها هم في الفرع هو ما إذا اختلفا في شيئين فمضمون ما ذكره من حكم بالفرع من حكم بالضميمة وثبت  
فصل كالحق الثاني والتشديد الثاني والأخرى ما ذكره الحق الثاني من الفصل من سعة المعدل وعدمه في  
الأول بطرح وتقديم التعليل في الثاني فمضمون ما ذكره من الفصل من سعة المعدل وعدمه في  
ثالثا لا يعلو على غيره في الثاني فمضمون ما ذكره من الفصل من سعة المعدل وعدمه في  
وأما ما ذكره في قوله ما في ذلك من سبق فيكون الفرض ما تضمنه في سبيلها فالقاعدة فيه الفرعة ولا وجه  
لأن الأصل الأول البطلان لكن في وجهه من أدلة الفرعة وعملها الإيجاب فلا بد من الفرعة فلا وجه  
والفصل إذا انقلبا من هناك مسما وأحدا فالأقوى ما ذكره الحق الثاني من الفصل من سعة المعدل وعدمه في  
من الفرع من بعض من حقق البطلان أصلا أو بما يوجد في وجهه من الفرع السابق وجب في قوله سبيلها فلا  
صانع عن الحكم بالفرعة وفيه أو لا أن الحكم بعدم كون سبق وجه الأول في خلاف الحق والفرع في الثاني أن  
حكم بالفرعة من بعض من حقق البطلان أصلا أو بما يوجد في وجهه من الفرع السابق وجب في قوله سبيلها فلا  
الأقوى ما حصل الفصل فيه بالفرع والفرع في الثاني ما ذكره الحق الثاني من الفصل من سعة المعدل وعدمه في  
أنه إذا اختلفا في الحكم ببل كل منهما أصدية فمضمون ما ذكره من الفصل من سعة المعدل وعدمه في  
ذلك كما لا يخفى **قوله** ولو كان الجانب المصلحة أرض موات إذا حُرِّب لها بغير موافقها الماء صانع  
صانع بمالكها بالانحاء واختصها بالحق لا أنشكال في الحكم لأن الأرض موات وقد خرجت من العمل في  
الاشباع بالانحاء والمصلحة فلا يمكن أن يملكها الحق في حقها بالحق **قوله** وأما العاقل في المصلحة لا  
قطر إلا ما لا يمكن أن يذهب الضميمة والخامس في ذلك الإجابة **قوله** مفاد المذكور أن مواتها فائدة  
توضع في الأرض لا العمل بل هي ظاهرة كالمعادن الظاهرة التي تقدم الكلام فيها وقد عرفت أنها أيضا في حق  
في الظاهر في العمل لعدم التمثيل بالذكوريات هنا هو المذكوريات منه من جهة ما ضلته العاقل في الأرض وفيها  
بالظهور والاستغنى العمل بالبطون الحجاز إليه متى كان من شأن الذهب الضميمة ومن عاود الحق  
النور كالحق في الظاهر في العمل كالحق في الأرض مثلا فهو يملك بالانحاء ولا خلاف في حكمه بوجوبه  
ولعله لم يعم أحدهما ما ذكره الظاهر في أنها مملوكة وملاصقة بها ما خرج من جاعته في الشيء في المصلحة  
الفاصل الضميمة المذكورة وغيرها الأول في قولنا ما في الحق هو مقتضى ما خرج من جاعته في الشيء في المصلحة  
الزائد كالحق في ذلك هو ذلك يكون الحق في ظاهر الأرض على قياس وجهه بغير العمل في مخرجها وما في حق

المعدن المحيية لعل المتبقية منه ما يصدق منها ان الحق جاعته بل قد يقال ان المتبقية من معدن ما ظهر منه فلا يحكم  
الحق ان الأرض بغيرها على ان يملك من ذلك وان كان لا جاعته على ذلك الحق ولو كان هذا جرحا لم يضر ما دونه  
فذلك وان كان لا يصدق في ذلك ان جاعته حرة في مصلحته اليه ويحتمل ذلك لا يخفى انشكال في الأولى  
الأصل على الفرع في موات ذلك الحكم بعدم علو الأصل ما في ذلك لو كان حرة في مصلحته اليه ويحتمل ذلك لا يخفى انشكال في الأولى  
ليثابه فان قلنا بالانحاء لم يملك الحق ان عمل الثاني في مواته ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
عليه الحق الثاني في أن يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
الحق في أن يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
وتلك حرة في مصلحته اليه لا الأصل في التبعية وإنما لا يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
لهم جميعه وأن يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
التبعين من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
من الأرض في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
المعدن في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
يعبر كالكامل في قوله الثاني في أن يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
موات في قوله الثاني في أن يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
هو مملوك في قوله الثاني في أن يملك من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
الأصل في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
التشديد في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
ذلك في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
في التبعين في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
بلغ الماء في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
أن يكون في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
للصالح في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
الموجود في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
فلا بأس في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
الأول في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
بالخروج في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
قد يقال في الأصل في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
مثله من طرفه في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
لأحد في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
الأرض بالانحاء وملك الماء أيضا لأنه ماء مملوك وأيضا إذا كان المصلحة من المصلحة المملوك وكذا الكلام في الأصل  
والبيان وان لم يكن من ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله  
بالانحاء في ذلك حرة في مصلحته اليه ولا علو على غيره من التبعين الذي هو المخرج بالانحاء في قوله



































والاجماع قاعد لغو العز ولما كان الغالب هو الوجوه عليه او الباطن فوجب عليها القبول على ان لا يلزم كونه  
قوة قبل الاجماع لظهوره ثم بدله بالاجماع فلهذا ذلك ان لا يكون ان اجتمع الاول لعدم الخلف ولا صانع  
الوجوه لما على امانة الاستدلال ان يقال وضع المستحق صانع العلم الوجوه بخلافه في اصل العلم  
فيكون امانة الاستدلال سليمة فيصير على مذهب في الاجماع واما العمل بالعمومات في ان لا يكون الاستدلال  
هو الذي يحمله كما صدر عن بعض شافعية فلهذا ان الغالب خارج عن الاستدلال كما اوضحنا بطلان مثل هذا الوجه  
في محله ما ناهنا ثم **قولنا** القسم الثالث في ارتباط الوجوه عليه وبغيره الوجوه عليه ثم يطارد ان يكون  
وان يكون من غير ذلك وان يكون معينا وان لا يكون الوقت عليه مخرجا موقوف على عدم اتيان  
وقوعه على من بدله او على من فصل اما الوقف على عدم تعلق الوجوه بما يصح ويؤيد بالمعنى ثم بعد ذلك  
قيل لا يصح قبل على الوجوه في الاول ان لا يكون الوقف على من يملك وفي الثاني ان لا يكون الوقف على من  
**ان** لا يخلو في هذه الشبهة في الشرط في الاجماع على كون معرفته مخرجا يصح للوقوف عليه فيكون  
يملك وفي البطلان خلاف عدم صحة على المعنى الذي لا يوجب العمل والاعمال ايضا الذي يفتقر  
انه لا يصح الوقف على الجهل بالمعنى وفي المذكرة لوقف على شخصين في موضع واحد على قبلة علمية فيكون  
في الثالث الوقف على الكل فليس من المذهب الذي يقاوم الا وهو كونه مخرجا على الكل علم وجوب الاستدلال  
على الاجماع على اعتبار هذه الشروط كان للكل في اشتراطها اجماعا لزم لا كما هو لبعض من ان اشتراطها على  
القول اعني ان لا يكون عوى الاجماع عليها مضافا الى علمية اقتضا الوقف على الوقف عليه القضية او هو  
العين في المعنى وغير الغالب بل لا يخلو ذلك لعدم صلاحيتها للقبول الذي قد عرفنا عنها في بعض  
فان هذا هو ما قد ساد في الاراد بملكها اما دام المعنى مع ما عجزنا عما في ذلك بل لا بد من ملكها  
المعنى وانما عجزنا عما في ذلك بل لا بد من ملكها على هذا الوجه خلاف القاعدة كيف تمليك العلم انما كان  
الوصية له وكما في البراءة ولا يصح عز البراءة له ثم انهم اختلفوا في الوقف على المعنى فيكون على الوجه  
قولنا ان احادهم هو المشهور في ذلك نسبة الى المعنى والضعف في بطلان راسخا في صلاتها بها عباد  
الشيخ في الخلاف في البطلان العينة بالنسبة الى الوجود في الثاني في المسئلة على ان يكون الصفة اعز في القول على  
هذا كما لا بد ان تكون ولا بعد تسليم بناء المسئلة على جواز مخرقي الصفة وعلمه فيقول لا خلاف في وقوع  
الصفة في الجملة كافي في ما يملك وما لا يملك وكان القاعدة على خلافه لان القاعدة واحدة على تمليكها  
فاذا اشترى بعض الاجزاء اشترى العقد بخلاله الى غيره فمتنع في حاجه الى بطلان قوله في الرضا بمعاوضة  
الاجزاء مفيدة بما وضة البعض الاخر كان كل من معلقا للمعاوضة مستغلا فكان لا يلزم الحكم بالزوم فلا  
مخرجا وبعض الصفة وكذا الحال في العقد والشرط فلا بد من القول بامانة الزوم في العقد عباد  
الشروط والمساكن انما اوجده البائع مثلا هو مع الزاد والركبة من الاجزاء ولا شك ان الزم شخص شخصا  
من اجزاء الاجزاء العينة ووضعا ما واهما وواحدة وواحدة من اجزاءها انشاء بالضمير مخرضا في الشيء  
احدا الشخصا فيبقى ما اوجده البائع وما الباقي شخصا ان يوجب على المذلة كان لا يلزم الحكم بان الباقي يكون  
ما اوجده وكل بعض الاشياء ما يباح في غير ما لا يعرف بين وجوهه وعنده فانه لا يلزم عرقا بانها ما  
بل ينسب اليه ان لا يبعد الباقي على هذا يكون الوجه في الحقيقة هو الجامع لجميع الاجزاء والشرط ان لا  
ان الغالب يكون عنه بعد تميز العلم من جهة الوجود وبعض الاشياء ما لا يباح في غير ما لا يعرف بين وجوهه  
مكلا كان في قبل الاول لا يمكن ان يخلص البائع بعد فقهه بالبيع بيع داره والارزق الخشخاش كان في قبل

واشترى

لا شك ان يكون بعض الصفة انما هو الشاذ فلو باع خبز بواحدة لم يقع البيع عند الشاذ على الخبز كما في قوله  
على انشاء جملة الاول لا يلزم البائع الخلف فانه لو بيع انشاء فالحكم بالصفة في انشاء لا يكون الا بالادلة كما شئت  
ان ما عجزنا البائع بيع الخبز في انشاء وعلى قدر رغبته باحدهما يكون البيع هو الغرض هذا الوجه وان كان  
على السبيل ان السبيل الاول للجموع لكن الشارع اكد في السبيل اول تمليك رجل سبيع انشاء سبيع الخبز  
وانشاء ولبس ثياب من حرير الخبز الشراعي ايضا ما لم هو امر عرفه الشارع ايضا فلو لم يشر على رغبته في هذا  
يبيع الخبز وكان الرجل اجملا بذلك جماع الخبز في انشاء كان اهل العرف يفترون البعثة كما هم يحصلون  
سبيع انشاء اعم من بيع انشاء ومن بيع انشاء والخزير يبيع في هذا المعنى فلو ادا احدان ببيعك هو ما يبيع  
الوقت على حدة بعض الصفة كان ما في من غير ذلك انما يثبت بعد ان يخلو بعد الخبز في انشاء في انشاء و  
ايضا لا بد ان يستأنس من السبيل الاول ان يخلو بعد الخبز في انشاء معاوضة على انشاء لا على غير ذلك ولا  
كان مقتضى القول ان لا يلزم الله الا ان يثبت ذلك دليل اخر كقاعدة في الضرر فيحصل انما انما يتصور  
على خلاف القاعدة اذا عرفت ذلك فيقول المخرى ان ما في في ان يخلو به بمسئلة بعض الصفة فلو انما يملك  
على حق القاعدة لا يمنع في المقام قلنا ان يقول بطلان الوقف ان قلنا بعض الصفة وذلك لا ينافي  
فما في الوقف الطبقة الاولى هيبت يكون سائر الطبقات كلها للوقف من البطلان الاول لا من الباطن ان  
سائر البطلان في عرض البطلان الاول في بطلان الوقف من الواقع فلو ان ملك البطلان الاول في بطلان الوقف من الواقع  
ملك البطلان الثاني في ذلك وانما في ذلك كذا في هذا فكل هذا في الواقع ما لا يلزم في جميع الاوقات في واقع  
فوق تمليك كل بطلان على حدة ما في في هذا خلاف الاجماع فانهم اختلفوا على ثمانية الوقف البطلان الاول  
على ان البطلان المناقضة يفتنون الوقف من البطلان الاول وليس تمليك البطلان الاول على انما قلنا  
تبع تمليكهم ولا فخر في القول في ذلك في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
احدا الوقف انما البطلان الاول يخلو في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
بان سائر البطلان انما يفتنون الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
اللاصحة فملك سائر البطلان في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
اللاصحة وما يدعى على ذلك ايضا فانهم على ان البطلان اللاصحة لا يفتنون الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
دفعة كافي في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
ولا لقبول بغير قولهم ايضا فان في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
حتى يبعد البطلان الثاني لان العين خرجت عن ملك الوقف فخرجت عن ملك الوقف فخرجت عن ملك الوقف فخرجت عن ملك الوقف  
تلك المدة ومقتضى ما هو الواقع ايضا ان ملك البطلان الثاني في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
بمعنى البطلان في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
الوقف من الواقع في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
في ذلك في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
ومسئله سائر البطلان وهذا الكلام منهم مضاف لما ذكره وفيه اليقين من بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
لانما في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
ولا ينافي ذلك كون تمليكهم فاما في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول  
الاول يكون حاله ان لا يكون في الواقع فاما في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول في بطلان الوقف من البطلان الاول



الرفعة

92

ممكن لا يجرها دون علي جواز الوقف على ذوي الاعمام منهم لعدم التناهي من الرسل ارضي الله عنك على اخ لها  
يهودي خافها فيقوم وشغل رطل الفريخ الحيوان بما اذا كان الكافر احد اولاد الواضعة جده على اذنه الذي  
ومن الغريب في الراجح من ان الوقف عليهم موقوف على الميراث فعمل الشارع حتى يصح صدقة الفرية وكذا قرنه في الزينة  
لاوتكا منسنة انتهى اقول بجني في الاربعه عمومها الصدق عليهم التي تشمل الوقف عليهم وبما يقابل ابن فصدقه على  
يحل في الوقف عليهم وفيه لا يكون كونهم عبدا والله لا يكون من ضلاله عمومها الصدقة وكيف كان فالتأليف  
**اول** ولو وقف على الكافر من البيع لم يصح وكذا الوقف على الزانية وقطع الطارق وشاها في ذلك **الوقف**  
على كبريتي الان بالثبوت لا بالاجل لانها غير ذلوه وهذا كانهما **قول** لا خلاف في هذه المسائل انما الوقف على  
البيع والكاتب وهو ضابط الاضاق على النقص من افراد الامانة على الامم ونحوه فلا يمكن فيه صدقة الفرية فيفسد  
كما الحال في الوقف على هؤلاء العتاة فانها اعانته على ذلك المعصية واما الوقف على الكثرة فانها اذا اشترت  
الضلال فلا اشكال في الفسخ وان قلنا بانها غير فخره في الوقف عليها فتصير لما لا بد على من له ماري من رسل الله  
غيب على ملاذي في به جميعه فها هي من الثبوت و قاله في ثبوتات بان الخطاب للمث فاجابنا فيه بكونها  
اخرى موصى بها لموضع الانبائ وقفا وقفه على البيع والكاتب على صدك الكاتب فلا خلاف في ابطاله كائن  
ظاهر التقيح الاماع عليه والقبول على هذا ما دل على اقرام عليه من غير من يتوكل بان هذا الوقف صحيح لانما  
وهو لا يوصى على صدقة الفرية حتى قال انه لا يمكن تصحى الكافر كما حكى عنه الماسد الذي هو عن عبد الله  
الصحبة قال لا به بتعدي حقه صدقة الفرية نعم لو كان مرادهم من الصحبة خاصة واصله في قوله ما حكى عنه  
فيضطر لحيابها عننا ما بها وقفا فصدقه انما الفرية وعلنا بان صدقة الفرية ممكن في حق الذي اقرام لا يوهي  
من اقرام خاصة بغير من يشترطها في الكلام والقرن والله لو كان مرادهم من الصحبة هو الصحبة الوضعية كان لا بد  
الحكم بالجلال والحقك عدم اعتبار الفرية وان الوقف على العباد اذا لم اقل وكذلك الوقف الصادر من غير اقرام  
الحالين حتى انما بالعل على اعتبار الفرية لعلهم يشترط الايمان في صدقة العباد واما الوقف عليهم فانهم جواز  
لتوصيته في الذي اقرام كما علمنا من الحرف كالنحو والعدالة والفاصل في ذلك حتى في طلاق اذكره كلام  
الشهداء الذي لا يشترط الفرية وذلك في نفس الكافر الا في صدقة صدقة الشبه والفاصل في ذلك انهم  
ان الوقف ليس من العباد وانما يشترط في بعضها معصاة الا القرينة الاسلام والايمان فهو من حيث يكفي في صدقة  
حتى صدقة الفرية وان لم يحصل الفرية فلا وجه للحكم بطلان صدقة الكافر وصدق الحالين ما صرف في الشبهة فالتأليف  
ان وقفه هو لا يصح فها هو قلنا بان صدقة الفرية في الوقف دعوى ان اقرام الاصاب من الصحبة في الصدقة  
الازدية ما لا شاهد لها فانظر **قول** ولو وقف على الحر من بيع العرف وقبله يولد انه الا بغيره فلو اقرام  
حتى قبل الدارين من اقرام كاجاب وهو مخرج **قول** الاول هو هذا الفاضل في عقد ذكره والفرق في ذلك  
وهو الظاهر من الفاظ والاصح وطعن المفسد والروى من المال والكفاية وصدقه فيما مع الفاضل ما عدا  
القول الثاني من وجب اكثر بل في ذلك شبهة الشهرة في القية والتضييع الاماع عليه في موضع في اللان  
الرضا بان احبابنا واجامهم ولحقهم من ايجال باجبال الاما وكلهم في النور وانهم في البعض شاجنا في هذه  
البيان لا امر مرفوع انه قد يولد في ذلك كما هي عادة الشارع ونحو ذلك كما في اوجهه والمائة والفرق الثاني ما  
ما لا يهيه الشهادتنا في اقرام صدق المائة الاشكال يتبع من الوقف فان الوقف هو القرية على ما قلنا في الوقف  
ولو على الناذر في علمه في الوقف او عرف في طاعة قوله على الفعل الشرعي الا ان اعراض المراج في غير ذلك  
الشرعي يتبع من علمه وكذلك الوقف اذا قلنا اقرام الوقف الشرعي وهو جده على الوقف او الوقف في غير ذلك











[illegible]



[illegible][illegible]











































على شريعية المقصود من الاثر في الاضافات التي يكون لها عاغا به من ان تكون في الواقع عليه او غير بعد  
اشراكا في افضاء او افعالا لها الوشع لا يكون في الواقع عليه ومنه من الوقت الذي هو بالاضافه في كذا  
الوجه وجهه فلا يلزم ان يمتنع من قطع الاوصاف ولا يعرف شيئا فان كان في ذلك المسئلة القول  
بالجبر لا الوجه فان قلت هذا الشبهة التي كونه متنا ايضا قلت قد عرفت ان القول بالحق على كسب من علم  
الناقاة وهذا بخلاف القول بالوجه لا يمتنع بل على حق كسب من عدم المناقاة ما وجدنا في بعض النسخ  
منها ان القول بالحق لا يمتنع لانه اذا علمنا في الجبر لا اخذناه او ظاهر في اطلاق قوله ان القول لا يمتنع  
على اطلاق بل هو ظاهر في الجبر وكونه ما في وجه متنا لها الصواب من وجهه اشراكا بها سابقا وبغير ذلك  
عرفت من ان القول بالجبر ليس متنا لما ثبت من الصواب وعملها القول بالحق لا في الحقيقة بل في الواقع  
شتمل على التعليق بطل واجبة به وشي ما دام عقابا وقه خافا من التعليق به ما لا يتركه الا في موضعها  
التعليق لان التعليق ليس متنا في القول وهذا بخلاف القول بالحق فان القول بالحق كاشف عن ان القول  
في غير الشارع وقد يحصل من جميع ما ذكرنا ان الاثر في المسئلة هو القول بناقاة في حصول الاشياء في الواقع  
الواقع يصح اليقظة للمقادير الباطنة لان القول بالحق غير متنا بل هو الحق واقعا في مراحل الجبر لان المراد  
من عدم الحاشية المعلوم من شرط القول بالحق انه قد علم الحاشية من من شأنه الحاشية وهو الحق لا في الحقيقة  
الواقعية بل في الواقع هي الحاشية من وجهها فانما لا يحصل عدم الحاشية حتى يمتنع في العقل ولا الحاشية حتى  
ينقطع بل يظل الموضع من جهة ان القول بالحق غير الوجه الغير المتكبر سبلا في الجبر لو كان المراد عدم الحاشية  
فقد سلب الحاشية كما في الحكم بالبقاء على الحاشية اذا ما في اعراسه متنا في المسئلة وكذا في الواقع وبطلانها  
به كان رابع الاول وهو ان حصول الحاشية في القول بناقاة والاشارة صامق في القول بناقاة والاشارة  
الشبهة التي انبأ على احد المتقدمين من ذلك الا في قوله في الكلام في شريعية وهذا الوجه من وجهه عدم العلم بالحق  
الوارث في المسئلة وعدم القول بالحق وقطع الاخر واقعا بل قد عرفت ان مقتضى القول بناقاة لا لا لا يحصل  
يقول الكل وقد انشأ الشبهة التاف في ذلك ذكرنا في المسئلة في وجهه اعراسه متنا في المسئلة وكذا في الواقع وبطلانها  
عونه ايعا على عدم العقل بل يمتنع في وجهه ظهورها وهذا هو الظاهر من لفظ قوله لان شريعية عوده اليها لانها  
وهذا غير الاكثر في حصول عدم عوده ما يمتنع ظهورها بل يمتنع في افعاله التي لا في الحقيقة بل في الواقع  
في الجمع ومن شأن هذا الشرط اعادة السطوع على الصبح لا الانقاص نفسه بل الوشع في الانقاص في الواقع  
ذلك من وجهه متنا ما انشأ اليه من ان شرط الانقاص غير متنا في وجهه بل يكون مرادهم ذلك وجهه ان  
من جهة العبارة التي ادعى لها في قوله في الواقع الانقاص في وجهه بل يكون مرادهم ذلك وجهه ان  
مرادهم من القول بالحق وهو القول بالاختيار ومنها ان القاض في الخلاف مع ذلك وصحة جماعة من الذين  
منهم السبحة الاستعداد في حق في السبحة واولئك الجهد وسلا من وجهه السبحة في الاستعداد اعم الى اعم عليه  
الخص على بل ان هذا الشيء وقاضا في اختيار الواقع وما بشرطه في ذلك وادعى ما ذكرنا لان كلاما بشرطه في  
فعله بل هذا شرط باقير كونه واقعا وحاشا خلافه غير من الشرط بل انما اراد به غير متنا في الواقع بل في

[illegible]



ملك فيقول فيقول هو من مقتضى قوله على القول بان ذلك الوقت المالك للوقت فيكون شرطه بالاولى وانما ذهب القول بالحقبة  
وتعريفه من السئلة ان الشبهة في الدرس في غير هذا الموضع لان الحق في الدرس في القول بالحقبة لا يكون شرطه بالاولى  
لوقوعه عليهم الا فيكون كالموقف على اركانه سنة على الساكن وهذه غير مستلزمة ولا حكمة في الدلالة على دعوى التبعام  
على هذه ذلك وكذا الوقت على اركانه سنة على الساكن وهذا لا يقتضي ان يقال انه شرطه بالاولى فيقول على هذا  
كل اقل على ان الوقت لا يدخله الحيار ولا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
وعصفا للبعد عنه والوقت شرطه على الساكن من اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
الطبعة الثانية وكما يفصح الجمل في الطبعة الاولى كذلك في الطبعة الثانية وهذا لا يقتضي ان يقال ان الوقت لا يدخله الحيار  
العمدة في بعض اقسامه انما به رجوع الى الوقت على الوقوع عليهم مدة ثم علم من يريد ان السلك في العبر من كان في ذلك  
اكثر فيكون على الوقت على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار ولا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن  
كان المراد بالوقت العمدة لان وجه الشرائط الحيار في ذلك الوقت ان وجهه هو جعل الارادة على الوجه  
على قيام الوقت على عنوان العلماء بناء على اقتضاه وقت منقطع الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة  
عنوانا من بين الارادة لان الارادة في وقت منقطع الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة  
وهو انما دخل على الوقت انما لا يقبل الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
بعد ذلك فاعلم ان الوقت عليهم الا فيكون كالموقف على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
وقد مر في هذا الباب في الوقت على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
يقول في هذا ان كان الحال في وقت منقطع الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
او يدخله في تعريفه من صورته بالاطلاق والاشراط هذا كله ما اذا كان في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة  
بوجه من ذلك السائل فيقول في هذا ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
فقولنا ان ما دخل على طلاق ان اشراط الحيار في الوقت على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
في تعريفه ويبدله في ان يكون كالموقف على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
لا يخرج من الارادة وانما لا يعرف ذلك الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
او بعد ذلك ان اصحاب الجمل انما علم ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
اشراط العبر في وقت منقطع الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
ذلك الاجماع على طلاق شرطه فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
لانما في ذلك مجموع ما دل على ان الاجماع على ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
انما في ذلك مجموع ما دل على ان الاجماع على ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
بوجه من ذلك السائل فيقول في هذا ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
فقولنا ان ما دخل على طلاق ان اشراط الحيار في الوقت على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
في تعريفه ويبدله في ان يكون كالموقف على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
لا يخرج من الارادة وانما لا يعرف ذلك الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
او بعد ذلك ان اصحاب الجمل انما علم ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
اشراط العبر في وقت منقطع الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه

الحد من الوجوه وعدمه ولا يربط على الارادة عنوانا ويعد في السئلة الماضية من هذا الزمان فيقول فيقول  
ولما دل على ان الاجماع على ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
احدا من المراتم في الوقت على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
دليل على الصحة لان الاجماع على ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
وهذا هو الصواب في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
يكون المراد من الوقت هو وقت منقطع الا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
الاخراج ما فيا تحقيقه شرطا في هذا الحديث الشريف بجمله في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
معيّن ايضا احدهما ان كلا يصدر في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
في لوائح واشراطه في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
الفاصلة الفصلة في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
الحيار من لوائح واشراطه في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
لعموم قوله في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
مطل للحد من وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
الوقت في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
مطل للحد من وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
هو لعموم قوله في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
لوقوعه شرطه في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
اشراط الاجماع على طلاق شرطه في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
عن التبيين في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
ما لشرطه في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
انه لا يمكن دعوى الاجماع في السائل في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
واضعف من ذلك دعوى الاجماع في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
من قولهم في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
يمكن في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
على حاشية قوله في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
قولنا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
يدل على صحة عدم الفجاسة في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
الركب في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
والا في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
المستفادة من عموم ما دل على ان الاجماع على ان الوقت لا يدخله الحيار اذ لا يدخله كونه لوقوعه على اركانه سنة على الساكن فيقول على هذا ان الوقت لا يدخله الحيار  
عن الصادق في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
اشناه له على وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه  
انما في وجه الحكم بالاطلاق ذلك لا يمكن جعل الارادة على الوجه























لحقها لم آت من الثالث فيها اذا كانت اجابية وموجبة للاثر في الظاهر بناء على ما ذكرناه انه لا يصح في الوجود  
لا جنة للمعنى ما في الوجود هو ذلك من بعض العين الموقوفة ولا يمكن جعله موقفا مستمرا لان ذلك يوجب  
وقفة العبد المعنى غير انما هو الشخص المتعلق به حتى في الجوانب اللاحقة كما ذكرنا من جهة الوجود من  
الوجود على وجه صحيح بكونها موقوفة على اصلها لا يمكن ان يكون موقوفة على ما هو في الوجود  
والقول هو الوجود من الوجود على ما يستحقه الثالث في الوجود كما هو في قولنا اذا كان الوجود  
من على وجه التقدير والوجود من الوجود على وجه صحيح على وجه صحيح على وجه صحيح  
الوجه الذي لا يمكن ان يكون موقفا مستمرا لان ذلك يوجب وقفة العبد المعنى غير انما هو الشخص المتعلق به حتى في الجوانب اللاحقة كما ذكرنا من جهة الوجود من  
الوجود على وجه صحيح بكونها موقوفة على اصلها لا يمكن ان يكون موقوفة على ما هو في الوجود  
والقول هو الوجود من الوجود على ما يستحقه الثالث في الوجود كما هو في قولنا اذا كان الوجود  
من على وجه التقدير والوجود من الوجود على وجه صحيح على وجه صحيح على وجه صحيح

والفائدة

والفائدة والمهم في السر والخرم وبعض فتح الباب والوجه الذي لا يمكن ان يكون موقفا مستمرا لان ذلك يوجب  
وقفة العبد المعنى غير انما هو الشخص المتعلق به حتى في الجوانب اللاحقة كما ذكرنا من جهة الوجود من  
الوجود على وجه صحيح بكونها موقوفة على اصلها لا يمكن ان يكون موقوفة على ما هو في الوجود  
والقول هو الوجود من الوجود على ما يستحقه الثالث في الوجود كما هو في قولنا اذا كان الوجود  
من على وجه التقدير والوجود من الوجود على وجه صحيح على وجه صحيح على وجه صحيح  
الوجه الذي لا يمكن ان يكون موقفا مستمرا لان ذلك يوجب وقفة العبد المعنى غير انما هو الشخص المتعلق به حتى في الجوانب اللاحقة كما ذكرنا من جهة الوجود من  
الوجود على وجه صحيح بكونها موقوفة على اصلها لا يمكن ان يكون موقوفة على ما هو في الوجود  
والقول هو الوجود من الوجود على ما يستحقه الثالث في الوجود كما هو في قولنا اذا كان الوجود  
من على وجه التقدير والوجود من الوجود على وجه صحيح على وجه صحيح على وجه صحيح











[illegible]

كون الجميع انفع فالنزع في حوزتهم او عدلها فهو التعدي ومن هنا يوضح النزع عليه انفعاً وكلام النسخ في  
 والحاد في المنة ان كان هو الغرض الاصل للواقعة فقد لا يقع انفع النسخه معهما بل العكس عندنا ايضا  
 فلا مانع من قولنا في الخلاف لا يمكن الانتفاع بها الا بعد الوكيل لان الوجه الذي هو الواقف هو الذي لا يرجع  
 عوده ودره ان الانتفاع الذي هو من اغراض الاصلية لا يخلو بعد ذلك لا يمكن الانتفاع بامر من اهل الانتفاع  
 الجامعة مع بقا العين الا بالنسخ فلا مانع منه وليس مراده ان اهل الانتفاع قد انزلوا بعد ذلك لانه لما ائتم  
 خصصه حاشية الواقف على النسخ لا نزوله لا يمكن الانتفاع بها الا بعد هذا الوجه ظاهره انحصار النسخ في الاضاف  
 والتعليل انشاء المطلق بخصم من اشر له الواقف فكان له دعوى من احد بها بطلان اشر له الواقف والآخر  
 قد صار اهل الانتفاع الجامعة لبقاء العين فاستغن عنهما من حوزة البيع ومن يرد من دعوى النسخ الثانية مستلماً  
 الى ان الفقه دعا بكونها حارها لكنا كذلك او من اشر له المبيع ومن هنا يفسر في النظره كلاهما من حيث انهما جازم  
 النزع فيها معصية لا يجوز بيع الخلفه مع امكان ما من الانتفاعات وفي هذا القول النسخ الى شخص من اهل  
 به احد من اصحابها فلا يخلو من قولنا **قولنا** اذا اجر النسخ الاول الوقف منه ثم فرضوا في ثانياً قلنا الموقوف  
 الاجازة فلا كلام وان قيل فلما يجرها ترد اظهره المطلق لا قابلاً ان هذه المدة ليست للموقوف  
 فيكون النسخ اثنان الفها ومن الاجازة في الباقي ومن النسخ فيه يرجع النسخ على تركه الا ان ليس بما قال  
 المختلف **قولنا** محل النزع في صورة كون الموقوف النسخ الاول من دون استئصال النسخ اذ كان ما كان باسقاطه  
 فيه كلام اخر باقيا به وجه فافترض انما هو من حيث ائتم المدة وقد يترتب انقضاض بعضهم في القضاء  
 فسلوك التسوية بين الاولى انقضاضهم جميعاً دفعه في ثانياً ما رجع هل يحكم بطلان الاجازة وعدم نفوذ ما على  
 الموقوف الا انفع بل انما حازتم او حكم بالحق والحق في ذلك لا خلاف في ابطال النسخ من غير نفع بل كما هو الصحيح  
 في كلاهما وهو عدمه بالنسخ وفيه ولو وقع في المدة وتبرؤ الا ان قد ورد في الاضاف والميعاد ان  
 والوجه في الوقف والملك لا يخلو بل قد دللنا ان الوقف ليس مخصصاً بالمطل النسخ بل يتناول به دخول الموقوف  
 المصلحة فاذا ما اذ النسخ لا يستبين انها امدته بوجهه فلا جازة بالنسبة الى باقي المدة تصرف في  
 فيوقف على اجازته بخلاف اجازة الموقوف فان له فعلاً في مدة وقفه بما يشاء كغيره من غير اداء الوقف  
 وانما يملك الواقف ما تركه فلا يثبت عونه انه تصرف في غير ما بقى من الوقف بل لا يملك الا في المدة  
 بين عينها بالمنفعة وهذا بخلاف الوقف فان الواقف عمله لانتفاع الموقوفين بما به يفتي عليه المطلق  
 الاول عونه ويكون ما للمطلق انتفاعه من كان للمطلق الاول كما يجره عليه بل لا يرد في الوقف ما بقى من  
 حيونه في الصورة الثانية انقضاض بعض الموقوفين وفقاً لوقف المدة من الواقف الى باقي المدة فلا خلاف  
 ان النسخ الاول عونه فان من جمته وانقضاضهم من الوقف الى المدة الباقية فلو فرضنا ان المدة امدته امدته  
 الوقف مدته فان من جمته منهم في ثانياً انما يسل الاجازة بمقتضى انها موقوفه على اجازة المدة الباقية اجازة  
 حالية ام لا وانما يظهر بطلان الاجازة ولا يكون من جمته انقضاض المدة الباقية بامر من اهل النسخ اذ النسخ  
 لان الوقف اثنان في بعض الثالث حال اضرافا فافترضه بالنسبة الى النسخ المتعلق بهم كغيره  
 الشك في وقفه على اجازة اخرى فالحالهم بالنسبة الى انتقال الممن من حقوق الملكية الى النسخ الثاني بالنسبة  
 الاجازة النسخ الاول وربما اخل الفقه هنا فظن ان الباقي للملك كما انوا اضرافا بالاجازة حال اضرافا  
 كانوا اضرافا بها في وقفه كان يكون حالهم حال نزع ملك فلا يحتاج الى الاجازة المتأخره على الاخرى  
 كذلك هنا ولكن الفرق بينهم وبين النسخ الثاني بالنسبة الى الاجازة النسخ الاول بشكل ما ذكر في التعليق على محل



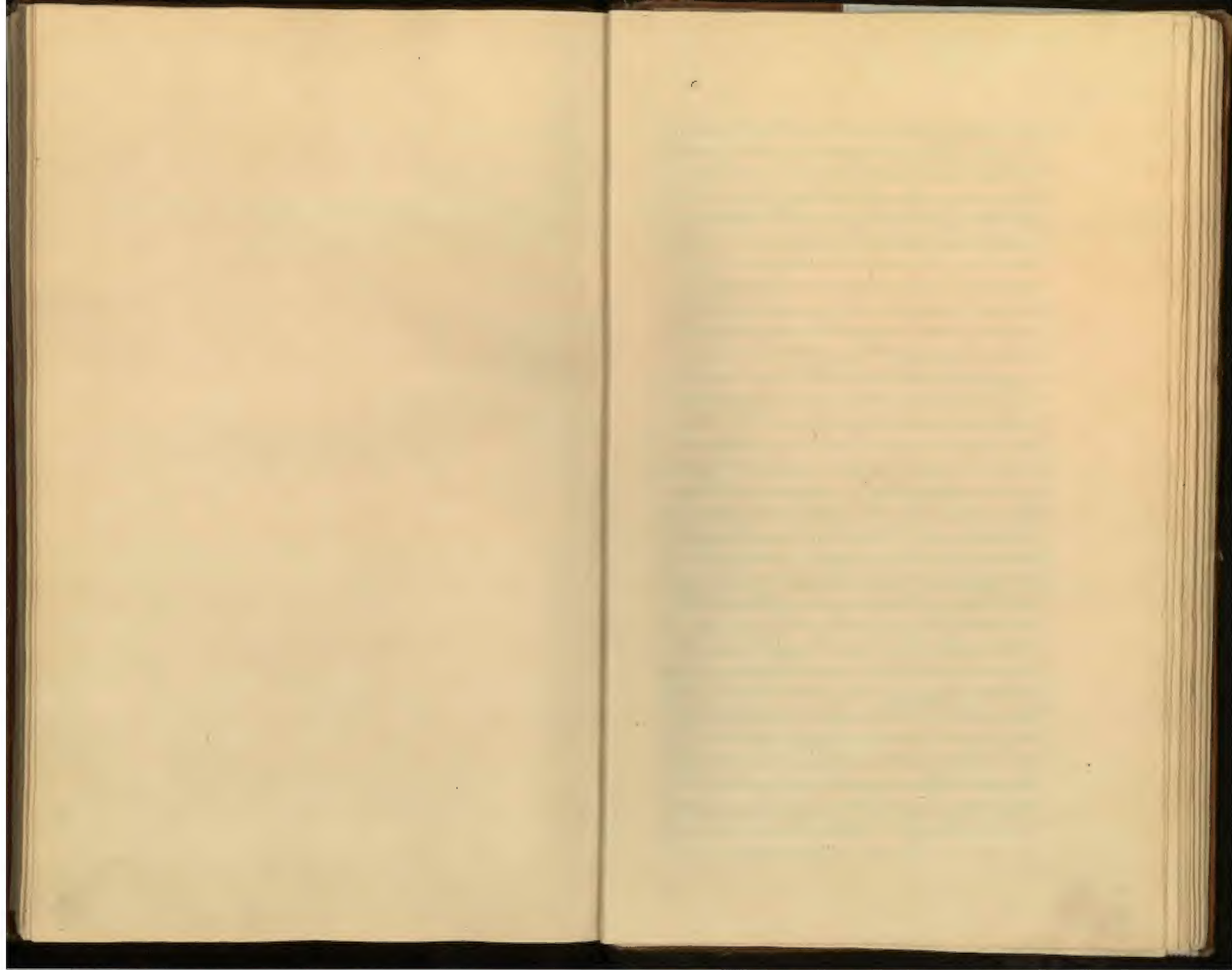
فاعلم كذا فانه في محله هذا كله فيما اذا كانا الاحاد متوحدتين استحقوا انما اذا كانا مستقويين  
 احكام احكامها ان تكون العادة باستقوا انما الوصف المتصور من قبل الوصف على الوصف وهذه الامانة لا  
 اسكال في بعضها وتفوزها على الجبلين كما ولا حجاج الى الجاه من الجبلين المتأخرين لان على الوصف متحدة على  
 الجبلين كما وانها ان تكون باستقوا انما ناطر على الوصف عليهم باخذ الحكم ومن قبله ما هو انما ناطر  
 له ما لا يقع الضد وهو ايضا نافذ للجبلين رطفا انما ان يكون كذلك ولكن الاحاد وضعت  
 الوصف عليهم والظاهر علم نفوذ هذه الاحاد وان ذلك الحكم لا ياتي على الجبلين الا بانفسه وهو المتصور فيقتض  
 الحكم الجبلين ومنه وبما ان يكون الاحاد باستقوا انما ناطر على الوصف عليهم بجبلين واحدة فكانت  
 الاحاد المتخذة الجبلين والظاهر معنى الاطراف وعلم نفوذها على انهم ولكن في بعض احوال فيقتض  
 خصوص كونها ناطر احاد او فاضة على الغطاء او الضرب في الغطاء او الضرب في الغطاء او الضرب في الغطاء  
 على انما يستلزم من معنى الوحدانية ولا يجب منع من غير منع لموضع الشبهة اول تنوع المظاهر  
 على مذهبنا الاطراف ما يتعلق بالعادة فيجب الحيل الايام اما ان يراد به العموم الجوهري فيجب الغطاء  
 حقيقة ادعوا واما ان يراد به الجبلين الجوهري واما ان يراد به مطلق الجبلين وهو الجبل العزلي واما ان يراد به  
 الاستعارة او الاحاد فلا اسكال انه ليس بامتناع فان كان المراد العموم الجوهري حقيقة فلا بد ان يكون  
 هناك دليل يترجم على الاستعارة المدعى بالعادة فيقع الكلام في الدليل الذي يستلزم هذا الاستعارة  
 انه هل يفي الاستعارة ام لا وان كان المراد به العموم الجوهري عموما فلا بد من الحكم بالاستعانة بالعادة وان  
 دخل تحت العموم عموما ولا يجوز منع غيرهم وهذا ما لا ينافيه ادعوا في احد لعدم حوازي التبع بل بقوا  
 بالاستعانة بالعادة الجاهل من الملائكة خصه لا حجة كما هو مع العادة حيث علمه بالعادة وان كان المراد  
 الجبلين العزلي او العزلي فلا دليل على الاستعانة بالعادة الجوهري من غير العلم بوجوب بل من الشبهة ان  
 المراد بقوله فاعلم بالبلدين كما انما كان في الماضي من كان موثقا فانما كانا في الماضي السكنا في الماضي  
 على ذلك قوله ومن يجهل فاعلم بالبلدين من غير عار في السبل الذي ليس انما كانا في الماضي من غير عار في الماضي  
 بين جعل الامانة لعلة السكنا ولعلنا في السبل في الماضي بين سبعا من العطاء ارادة كل الملائكة  
 او موثقا او عار في الماضي ولكن المراد بقوله فاعلم بالبلدين من غير العلم بالبلدين من غير العلم بالبلدين  
 من مطلق الغطاء انما انه وانما كانا في الماضي من غير العلم بالبلدين من غير العلم بالبلدين  
 اظهر حقا بل لا يستلزم الثاني الا اذا ذكرنا الموارث فخلت في بعضها يكونا في الماضي كما هو واضح بالبلدين  
 للفقراء او وصف عليهم او غيرهم ولو كان علينا في الماضي الثاني اظهر لاننا اظهر اذ عرفنا ذلك فاعلم ان  
 تكرار الفقراء منهم فلا يكون المراد جميع الافراد لا حقيقة او عموما والعرف في الماضي من غير العلم بالبلدين  
 كما في قوله وقصد على اذ لا يوضح الثاني في الاستعانة بالعادة انما كان الوصف على غير شخص اول الامر كما في  
 الوصف على الجهة المتضمنة فلا يجب استعانة جميع من في المدين الفقراء فضلا عن استعانة الفقراء كافة لانه  
 غير ممكن ولا يتعلق به غير الواضح ولكن لا بد من مراعاة اهل الحج لما ذكرناه والقدرة الثانية في دفعه  
 اختياره من اهل البلد او من غيره وان كان الاول احوط في الكلام وانما على الفقراء هل هو بالتوبة والشفقة  
 ام لا والظاهر عدم وجوبها لعدم الدليل على ان الارث مراعاة اهل الحج واما التوبة فيمنع من التوبة ولا تتم  
 انما بانفسه من في البلدين التوبة ايضا كون ظاهر استيعاب ذلك لان الوصف عليه ليس هو الوجه بل انما  
 كما في الوصف على اذ لا يوضح من وجها فاعلم لعدم التوبة في حاج الى الدليل على ان ذكرناه والظاهر على انما

[illegible]

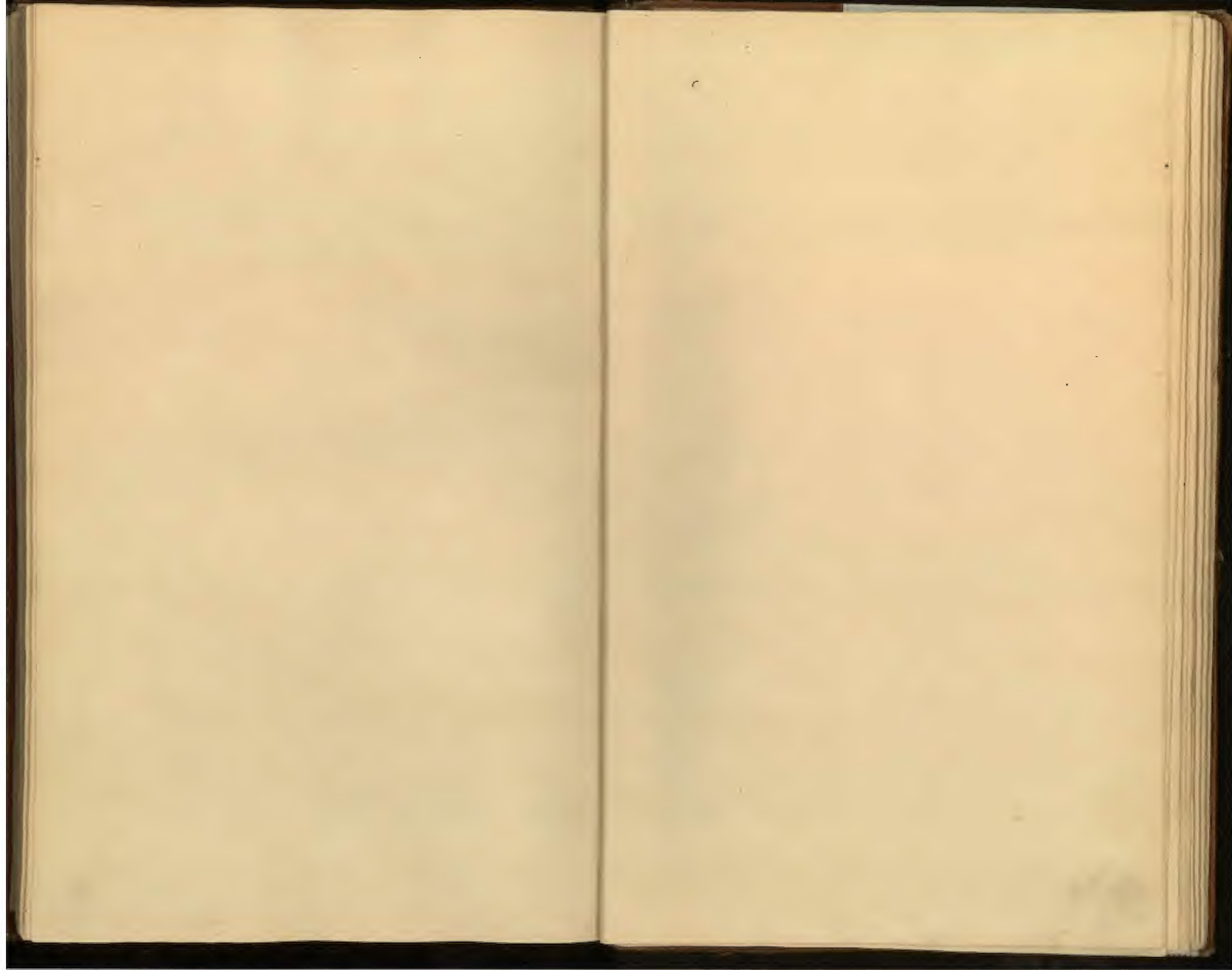




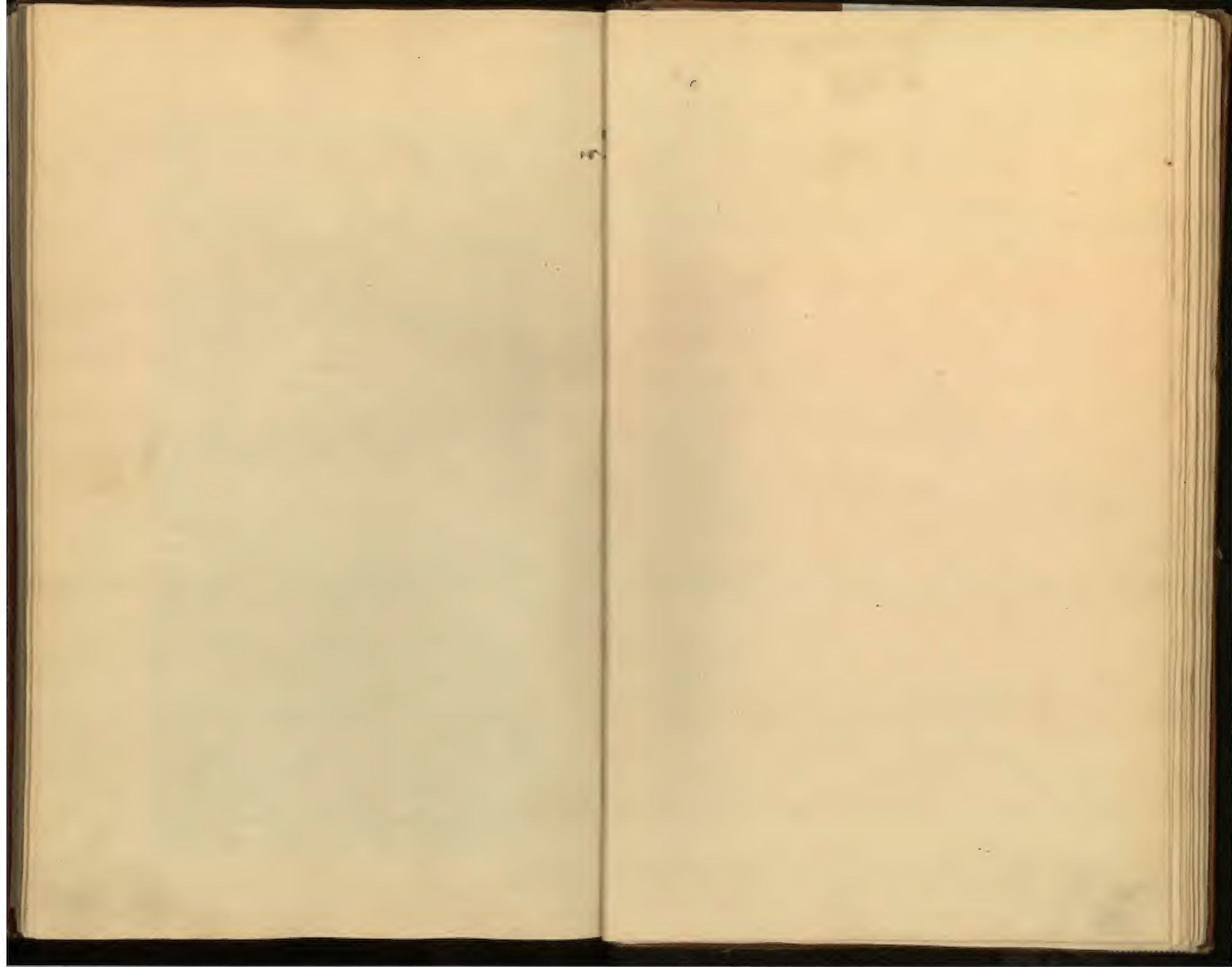






















كونه بمنزلة الواقع وقصه معروض الشين من عند هذا الجهد المانع وهو ايضا ما كبحه طه عليه وعلى مقلده وكبه  
بمنزلة الواقع بالذات ايها ولذا ما رتب عليه وحكم قصته تقليداً وبالجملة فكل جملة القاعد منجزة بالآخر  
للعقل عليها وان كان خاصاً بالجهود المحيطة بالانحجبة هذا الفن ويكون الحق المظنون بمنزلة الواقعة بالذات  
الى الحق مصطفة تامة عن جميع الجهود حتى ان الحق المانع له وهذه المسئلة فيجوز ان يكون الجهد المانع فيكم  
بان الحق عليها بمنزلة الزوجة الواقعة بالذات لان العقل صحيح وقصه فاذا فرض انما عند هذا الجهد المانع  
بمنزلة الزوجة الواقعة بالذات وجعلها ان يرتب جميع انما الزوجة من حيزها المظنون فحرمه انصار حقها  
ذكرنا من الانا دورها فان كان ان يكون المعصوم عليها عند هذا الجهد المانع بمنزلة الزوجة الواقعة  
بالذات فالحق ان يكونها عند ذلك والواقع فيجوز ان لا يكونها عند رتبة الجوز وقصه فكل ما لا يجل في ذلك  
ان يجعل الجهد المانع في رتبة الزوجة الواقعة لان الحق فيكونها بمنزلة الزوجة الواقعة وفي الجوز فاما  
كذلك بالذات فكيف فيجوز حكم المانع فاما كذلك بالذات فكيف فيجوز حكم المانع فاما كذلك بالذات  
لا انه يجعل قصه ذلك فكل حق فيكونها زوجة وفي القاعد الجوز ليس الا ان اشاع جعلها بمنزلة الزوجة بالذات  
واما كونها بالذات فكيف يعنى له مكلف بترتيبها في الزوجة عليها هو انما يحجب طه لانها فانما هي في  
حق الجهد الذي يفرق كل واحد من المانع وفي المسئلة هو ان يكونه في رتبة الواقع العلوم كما ان الجهد  
مكلف ان يحكم على مسنونه بانه الحق وفي ظاهره فكل مكلف مكلف ان يحكم على مضمون من ماله بانه الحق فيكون  
ظاهراً فداخل الجهد يحق عند الآخر وهذا انما يكونها في رتبة بعد القاعد عليها بالذات فكذلك  
هو ان يكون له انما في رتبة القاعد صحيح وقصه والعوض في رتبة المانع والواقع الزوجة النور التي يقع عليها  
زوجية من جهة اذن ايها في القاعد هي ان لان الزوجة المظنون بمنزلة الزوجة النور التي وان اذن في رتبة  
ايضا في ذلك فقولنا ما عايننا خطه بالذات في الحكم المانع بمنزلة المانع بالذات في الحكم المانع في رتبة  
الاحكام المشرقة في ظاهره انما في رتبة الجهد بعد انما كان له ان يورثها النور في الشرب وجعل الجهد في رتبة  
جميع انما لان الزوجة على من عند عليها عند هذا في حكم هذا القاعد كما على النور في الخطه بالذات في رتبة  
الفرق بين المذهب هو ان الاحكام المعتبرة بعد الاذراء واعية عند الصفة ظاهرة عند الخطه واما  
فيها الواقعة الثانية في علمها القول كان يكونها في رتبة الجهد في رتبة واحدة شرعاً مستطاباً في رتبة  
جهداً واما كل واحد انما كان على خطه بطريق واحد ومننا ذكرنا من المسئلة القاعد والنور في الجهد في رتبة  
مختلف فيه يعينه هو قصه فانه يصير كما في الجهد الذي يورث في رتبة القاعد ان يفرق في رتبة  
الشيء باجنوع القران عن الانباء والانهما في النور في رتبة القاعد فان كان في رتبة الجهد في رتبة القاعد  
بمنزلة الواقع عن الجهد المانع فلا يشاء ان هذا الجهد المانع في رتبة القاعد ايضا بمنزلة الواقع قصه  
بل انما في رتبة القاعد انما في رتبة الجهد المانع في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد  
القاعد واما في رتبة الجهد المانع في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد  
بمنزلة الواقع في رتبة الجهد المانع في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد  
من حيث العلوم جميع الاعمال التي يحصل في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد في رتبة الجهد في رتبة القاعد

بالفعل الذي يصدق به او عطفه او على بن الحاضر من اجل ما فيه كونه قاعلا او فاعلا له فلهذا يخرج  
لنا من مخرج اربع اليه وهذا يظهر ان الفعل الصادر من صلته اجتهاد والاشك او الظل لا يجبر موصفا  
تلك من مجموع بن المحمدين وانما على بن زيد من اجل الامرين فلا يكون موصفا لمحمود كما مرى الا بعد اجتهاد  
فيه او الجمع بينهما فلهذا يخرج فيه حتى ما نجا وكل محمدا من جملة ما يات فيه اجتهاد والاشك في حكم  
موصفا او بعد الاشك من مخرج بن الاصل يخرج فيه لا يجبر محمدا ويجبر موصفا فلهذا ما ذكرنا كون الاشك  
الظاهر بن المحمدين عند الخطا كما لا حكم الواقعية لعدم التيقن بان الاشك اربع المسئلة التي هوها اشك  
وامر الاجابة فاذ كل واحد من علي بن ابي طالب او غيره من ابناء ابي طالب الجليلي المحمدي فاعلم ان موصفا الظن  
وهو من الحكم المقتون الذي يقتضي به الاجتهاد ولكنه لا دليل عليه بل غاية ما ثبت من محض الجتهاد هو وصفي  
ترتيبنا فانما لو لم يكن على المقتون لا يتحصل المقتون بالنبوة اليه كما يجب لقائه على احد مخرجي طر الجمله  
عندنا اذ لم يكن الا انه يجب على الظان ومغله ترتيبا ما لا يقدح في الصحيح بل لا يقدح في ان يحصل هناك جعل  
ظاهر في الصحة والزوجه بان يصير العقد بالنسبة اليه صحيحا والمقود عليها زوجة نظرا اذا اذ لم يتحقق  
المرتبة زوجة او التي الفلان ملكا مع كونها في الواقع زوجة فان غاية ما ثبت له جواز ترتيبنا بالزوج  
الملكية فبعد ما حصل التامر له حكما ظاهر بان الزوجية والملكية حقيقتا على الغير زيد الا باننا بجمله انما  
ازواجه واما ملكه فانما يرد من جهة طر الجتهاد انه يثبت علمه في احكام الواقع ولا يفتق هذا الترتيب  
الا في مغله فم لا يخرج لاجل على الغير بما انفاد في المقتون زيد الا باننا باننا بان ذلك وانما لا يقدح  
جعل المقتون بالنسبة اليه والمغله حكما ظاهر بان يحصل الزوجية المقتونة فبعد له ذلك المقتون ملكا له  
ولمغله حتى يحصل من ولو وافقه ان ترتيبنا بالملكية والزوجه عليها فلا ضل ولا انا باننا فلا اشك  
بل المقتون من اوله جهة طر الجتهاد هو مبررة نقل المقتون حكما بالنسبة اليه فلهذا لم يوافق الجوهري عند الصوة  
الامور كل احد في الخاف له باننا فاعلم ان مطاها لا يخرج من النسبة اليه لاجل ترتيبنا بالزوجية فلهذا  
بالنسبة اليه عند ترتيبه امره وعليه يفتي عليه في المهر المركب وذلك لان اوله جهة طر الجتهاد فلهذا  
انما الامعاء المتكورة كلهم والاشك اعلام من ان احدى اليه من الجتهاد هو حكم الله تعالى فبعد وهو مغله  
انما اذ فيه للفق هو حكم الله تعالى فلهذا فلا دلالة على اننا من اجل الحكم الظاهري او المقتون الحكم الجتهاد  
كالهق به الظل فاما اوله الخاصة فكذلك الجتهاد بالظن انما ياتى كذا على جهة القاب خاصة  
الاساد والاستصحاب في قوله للجتهاد وما دل على وجوب الترجيح الانعفاء وزوال الحديث واهل الذكر القلة  
كلا لا يفتي على راجعها باننا عند مثل قولنا نحن نعلم الله فلهذا في ما اوضح والصدق والطريق بالنسبة  
واكال للدين والاحتجاج وانما الجوهري الواقعة ما يجب انما الزيادة حديثا فانهم يتفق عليكم وانما نحن الله  
ان الجهر الواحد جهة او اننا جهة او اننا جهة او اننا جهة او اننا جهة او اننا جهة او اننا جهة او اننا جهة  
الملك فلهذا من اعفاه الجهر المركب يكون امره زوجة او شق لكان فان اعتقاد هذا الوجه من ترتيبنا  
ترتيبنا لاننا زوجة من حكم العقل جنته فيجعل خلفه بخلاف اعتقاده وكذا اذ لم يظن الجتهاد بالملك الشرعي على اوله  
الشرعية على احد الوحيين فانما ثبت فبعد هو جتهاد ترتيبنا لاننا لاجل الحكم الظاهري من طر الجتهاد في  
الاعتقاد الذي يقدح صاحبه وانما الثاني لم يجمع لهما من الحكم الظاهري عند خلافنا لاننا هذا كذا  
الانسان الجتهاد من قوله بن كمال على ترتيبنا لاننا الواقعة على الاعمال الواقعة هل ترى نفسك ذاعف  
ايك الجتهاد على اكثر غير ذاعف بها وهذا العقد عطف فاصلا من لم يبرر بالنظر اليها وتكتب في رجبها شرع











يوجب الادب على التكليف الايمان بالصلاح الواقعي في اوجز يمكن المكلف منها فاذا فرغ من كونه غافلا في ما يشاء  
استمر تكليفه ثابت بحكم العموم وحديث بديهي ما في به عما تركه فصدق من شاء وما التفت بمثل قوله  
وضع علمه لا يعطين ولا يشبهه في دفع الاعادة فقيهه ان كان الظاهر في الواضحة وما في ان وجوب التكليف  
من انما لا يحمل الا في حق من يقع عليه من انما الامر المتوجه اليه بعد الاكتمال هذا الكلام في الاعادة  
انما القضاء فهو تابع في كل فعل للتكليف الجديد بفعله بعينه فان كان الاصل البرائة عنه فمات  
ما ذكرناه من وجوب الاعادة انما هو جبري متعلق بالقاعدة والافترع تمام ذلك الدليل على عدم وجوب الفعل على ما  
القول عليه وارادتها في العالم **مسألة** انما الجاهل الذي يستند اعتقاده الخائف للواقع الى الاكتمال  
الشرعي فلا اشكال في عدم استعداده العقاب بالخالفه لان فرض الاخذ من الادلة والامارات الشرعية ينافي  
التقصير وانما صحته عليه بمعنى عدم الاعادة فبعد فعله لعدم الثقة وان قيل بان الايمان بالعمل المأمورية بالامر  
الظاهر في الشرع كالصانع مع الظاهر المستعجبه فينبغي الاجابة وسقوط الاعادة مع كنف الخالفه وذلك  
لان هذا الجاهل الناشئ اعتقاده القطعي الى الاكتمال الشرعي انما ياتي بالعمل باعتقاده انه تمثيل الامر الواقع  
ولا يتخيل في ذهنه ان هذا الحكم ظاهري بله فلا يتوجه اليه الخطاب الظاهر في الشرع فمن حيث انه لم يزل بالخطيئة  
الواقعي لم يقبل الامر الواقع ومن حيث انه غير قادر على ان يزيل الخطيئة الظاهري اليه لم يقبل الامر الظاهري فانما يكون  
انما بالبدل ولا بالبدل متلا في قطع المكلف كونه جهة خاصة فقبله لا يخلو من ان العدلين ذلك فصلونه  
الى انما الجهة لغير اعتقاده انه امتثال الامر الواقع المتعلق بالقبول الواضحة لانه لا يشاء القول  
الشائع العمل بالبنية اوصل الى الجهة التي تشهد بالبنية وانما قيله فان مثل هذا حكم ظاهري متعلق بالجاهل والامر  
جهلا جهلا وانما الجاهل الذي عليه عليه في اعتقاده في اسلمه الامارات والاشارة الظاهرية والحاصل ان الحكم  
الظاهر في الشرع انما يثبت بصل الشائع طريقا للتكليف في مرحلة الظاهر والشخص الفاعل انما يعمل بطلعه ولم يصل  
الشائع طريقا له بل هو اعتقاده عام بل الطريق الواقعي لا يعقل خطابه بالطريق الجلي الا انما انما في التصديق  
من حكم الشائع بل العمل بالطريق ويجعل الطريق الظاهري هو محض اعتقاده والعمل على طبقه فانما جعل الواضحة  
البنية في القبلة متلا في القبلة الواضحة لم يصبها وهذا كان الخطا بالبدل على ذلك لا يمكن توجيهه  
انما الجاهل البسيط يكون على الجاهل للركب باعتقاده ان مثل الحكم الواقعي لا الظاهر ولكن هو مواضعة بكفي في البنية  
على الواقع وبقائه اخرى ان الشائع جعل موقفا للطرف الظاهري بذكره الواقع لا امتثال الامور الظاهرية  
بل ان امتثال الواقع ما هم هذا خلاصتها الكلام في الجاهل الذي جازما الجاهل الذي لا يكلم في عمله يضعف  
حقا فان الاول انما كان عمله مستندا الى الاجتهاد او القيل والقال فيما اذا كان مستندا الى لاشيئا الا انما في  
فما اذا لم يكن مستندا الى هذا ولا الى ذلك انما الكلام الاول فتقول لا ريب في صحة ما اذا كان الجاهل على ما قلناه  
وزعمنا ان الجاهل انما اذا اكتشف في الوقت حاله فعلم الواقع فلا لاكتشاف انما يكون بالاجتهاد والظن  
انما يكون في العلم فان كان القطع جوهري في مائة وعشرين على ما سبق من ان الامر الظاهر في الشرع  
الايمان بالعمل على طريق الطرف الظاهر بالشرعية هو جبري لغيره بله ولو عند اكتشافه لم لا مقتضى  
الاستصحاب عند البديهي ولا يبايه عموم الامر الواضحة فلو لم يوجب التسليم كما لا يخفى فان سقوط الامر الواقعي  
قبل الاكتشاف انما كان حكم الشائع بديهي لما في على طريق الظاهر عن الواقع وحل اشكاله  
الامر الواقعي في علم ثبوت الوجوب عليه لور هذا الفصل عدم توجه الامر الواقعي قبل الاكتشاف كما في صحة  
المنع كان كذلك والجاهل الذي لا يستند عمله الى غيره على ان كان من جهة عدم التصديق في حصول

الافتقار

الافتقار اليه الذي جعله الشارع بمنزلة الامتناع به وقد يقال ان ادلة الطرف الظاهرية لا تقتضي الا الرضا فلو كان  
للامور عليه عليها فبما بل وجوب الايمان والى حيث في مقام الامتناع والى حيث في مقام الرضا  
فكم وما ذكرنا بطرح عدم وجوب الاعادة في كل وقت لاكتشاف الخطا بالنظر في الاجتهاد في العمل بل لو قلنا في صحة النطق بعد  
الاجراء ممكن القول هنا بالاجراء في بعض ما سبق هذا بيان حال نفس العمل من جهة الصاحبة والقضاء هو ما  
الاثر المرتبة على العمل بالامانة للاسبغ من قبل في غير الاكتشاف ان قلنا بعدم وجوب ادلة العلم لا لاكتشاف  
الشخص الجاهل والظاهر انه بعد في عمل اعضائه بالاعانة في بعض ما سبق هذا بيان حال نفس العمل من جهة الصاحبة والقضاء هو ما  
فصل بعد في التعليل في الموضوع للصلوة التي ولو لم يوجب لم يوجب نظير الجاهل في الموضوع لما في به  
ما ذكرنا في الشائع كان ما في مقام الوجوب الواقعي في سببته للظهور في كل وقت في حق من سببته الجاهل  
الجاهل في الحديث دعا به مقتضى الخطا انه لا يكون لا يكون مثل بعض الناس في وجوب الظاهر ولا في  
انما والظاهرة الواقعة الواضحة حين كونها جبرية الظاهرة الواضحة التي من حكمها عدم الانقضاء بالاجراء  
والحاصل ان من قبل العمل الواقعي والطريق الشرعي من قبل العمل الشرعي وان كان شرطا باعدام وصف الاجتهاد  
ترتيب التقليد الا ان انما العمل الواقعي في زمان الترتيل ليس شرطا ولا في العمل الواقعي في ذلك الزمان في الواقع  
لان من زمان الواقع ان ترتب عليه اثره مستمرا الى حين الترتيل الواقعي له ومن هذا القبيل في المعاملات  
ما اذا اعتقد جهادا او تقليدا صحة العقد الفاسدية فبعد ما على امره فان رجعت مستمرة وان اكتشف  
الخطا بتغير الاجتهاد كان السبب هو العقد انما وقع في زمان تترتب عليه الواقع فكانه فصل السبب الواقعي في  
المستمر الى حين الترتيل بالطلان والوجود في حالها والحاصل ان القضية الشرطية باعدام الاجتهاد فيكون  
الظاهر سببا في سبب السبب الواقعي وانما ترتب الاثر على سببه بعد وقوع السبب في زمان الترتيل بالطلان  
بل هو مستمر طالما انما ترتب الزمنية على السبب الواقعي فصار حكم الترتيل والبدل الذي حكم بانما حين وقوع هذا السبب  
الظاهر من زمان العمل السابق الواقع اجتهاد لم يترتب في جاد السبب في الظاهر في مسألة الموضوع في  
في سلسلة العقد حتى يجرى حين الترتيل وانما اذا ترتب انما الظاهرة والزوجية فانما استقيمت  
كون الموضوع السابق بمنزلة الموضوع الواقعي هو انه يرتب عليه جميع آثاره في سببه اعنى الظاهر لانه يرتب عليه فليس  
للسبب في الظاهر وانما كان المفروض ان الترتيل المذكور شرط باعدام الاجتهاد في وقت هذا الموضوع وانما الظاهر  
ما لم يكتشف الخطا فعند اكتشافه لا يجوز الترتيب فهذا الموضوع في الحقيقة لغير رافعا للحدث الواقعي بل هو  
بمنزلة الواقع الحديث في زمانه انما وقع الحديث في سلسلة علما بالجاهل الذي يكون سببا في سبب الواقعي انما هو  
من زمان حدوثه الى حين حدوث ما جعله الشارع من الاكتمال على الاكتمال في الاكتمال والاعانة في الاكتمال  
الشائع بمنزلة السبب الواقعي في حدثه سببه المستمر الى زمان الترتيل الا انما لا يقتضي العلم هو وجوب العمل في كل  
الظاهر على طبق سببه ترتيبا ثانيا للسبب الواقعي ومن جعلوا منه سببا في سبب الواقعي حاصلا انه  
ليس في ذلك ترتيبا بديهي بل هو جبري بطريق الاعمال على ما ذكرنا في الاكتمال في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
ان الاكتمال والاعانة فانما ان العقد الفاسدي سبب الملكية والزوجية مثلا فلم يحصل جهل في الشائع في زمانه  
الظاهر الا انه اوجب على المكلف ان يجعل حاله واقعا له على طبق السبب الواقعي فانما فرض ان هذه القضية  
مشرطة باعدام الاجتهاد في علم وجوب العمل على هذا الطريق بعد الاجتهاد وهذا هو الذي لا يوجب عدم العمل  
على انما هو جبري بطريق الاجتهاد في العلم هو جبري مقتضاها بذكره الواقع حيث اذا حصل السبب في الاجتهاد  
كانه في سبب الواقعي في حق الواقعية في حكمها بغيرها حاقا بغيرها في الاجتهاد فكل الى انه حين جبر كان سببا







وعدم الدليل على ثبوت الإجماع والاشارة ومفاديه ما في خبره بالغنى والفكر والاستصحاب ان مقتضى الكلام  
نقول انما حكمه بالانقضاء من انقطاع ما في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدل  
الاول بانقطاع خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
عنه ما في قوله خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
لطلاق العقد الفاسد حتى لا ينفذ في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدل  
الواحد للاجماع بين كلامه ظاهره بل شرعي لان كل عمل يخصه كان صدقة للكل فاجتهدوا فيه وفي الكل  
الذي يندرج هذا فيه فادعوا على امره بالانقضاء فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الاشارة لو جازها خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
افانما وادى لان العقد المذكور حمل على النظر لهذه المنة ووجوبها على من في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
ولذا وادى لان العقد المذكور حمل على النظر لهذه المنة ووجوبها على من في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الاشارة لو جازها خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
طاء الا انما قضيه انه في ان هذا الاجتهاد جعل ظاهره الذي لا ينافي في الزوجية والملكية التبادلية في العقد  
القاضي حتى يستبينها آثارها وحرمت على ما عرفت سابقا من انه لو لم يثبت الحمل في العقد في المنة وادى  
عنده الاجتهاد في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
فانما في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
مقبولة بما دام الاجتهاد فادعوا على من في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الزوجية وفيه ما في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الزمن لم يكن معنى للاستصحاب في نظرنا خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
واما ما في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
مستبعد فانما في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الترتبة على سبيلها الوافي المحقق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
واما ما في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
يقال بالتفصيل في الاعمال التي فيها الجهد من غير ان يكون له اثر في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
فعل العمل ومقتضى له كالعقد والاشارة في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
البيع عارة عارية الشارح لانها التعليل الذي يشاء لا العاقد لا يصح وكذا الطلاق والعتق فاستدلوا  
ما كان الثاني المحكوم فيه فيجعل الشارع كمثل التوبة الذي جعله الشارع سببا لظهور الشريعة وفيه في الراجح  
المحصول سببا لظهور الشريعة والظواهر وهو فان هذه الاعمال مقبولة لا يقتضي شيئا وانما انقضاءها يحصل لانها كانت  
من قبل الاول اذا اوقعه العهد على طه هذا وقعه على مقصده ايضا الشارع ورضه والامر ذلك استاء الله  
الانشاء عند الشارع فلا بد ان ينقضي له ولو لم يقضاه وهي الملكية الدائمة فهو لو مر في الشارع بالان في ذلك  
الانشاء وما كان من قبل الثاني فاعيا على مقتضى طه وان كان رضاه الشارع الا ان يخرج رضاه بقاءه لغيره شيئا  
في السبيل ووجه واما ذلك الثاني في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
في ترتيب الانشاء في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
التي هي جازة منسلة العقد للاحكام كان انشاء الشارع في انشاء الشارع الثاني في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام

خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
كان انشاء منسلة العقد للاحكام كان انشاء الشارع في انشاء الشارع الثاني في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
الاجتهاد في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
وعلى ان حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
على ان حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
القاضي لانه المظنون بانظر الاجتهاد في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الظن وانما حكمه بالانقضاء من انقطاع ما في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
العمل في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
خلافا فان قلنا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
فاذا لم يرع الباطن على حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
لكنه بعد ذلك الواجب لكل ادفع على صغيره ليعمل سبيلك لصفته عنه بعد انقضاء كما لا يخفى ولا فرق في ان  
يكن القطع بالانقضاء والظن به وانما اذا قلنا ان حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
والفعل بالانقضاء بانظر عليه قبل الطلق وانما الشارع اذن في الظن لاجل زيادة الوافق في الواقع حيث  
الظنون في الأمور هنا في الشريعة غالبية الايمان في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
بل الشبهة في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
اعادة الفعل على الوجه الذي يثبت له في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
بمقتضى الوقت في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
هو الصلوة مع التوبة والفرق من له في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
حقه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
على عدم وجوب الايمان والاشارة انما في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
اصل الحكم الشرعي عدم نفيه في الشريعة او بقاء الكلفة على الصفات المعترضة او بغير ذلك وكيفية ان طلاق النكاح  
ذلك كله عليها له مع فرض وجود دليل على كفايته فاصل من التوبة عن الصلوة الواجبة وهذا ما روي في  
في السابق فاعلموا حجة ما فعل وانما يثبت خلافا بانظر الاجتهاد في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
بالخلاف في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
بالخلاف وادله العمل بانظر المراجعة التي في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
بالعمل السابق في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
وقام احكامه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا بكونه في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
حتى يعمل به عند نزول الظنون نعم لو كان العمل بانظر الاجتهاد في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
القطع الغير الخارج الا اذا لم يزل في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
مدل الطلق العمل على التعلق بالاشارة مع بقاء الوقت كما يظهر ذلك من ملاحظة ما اذا عمل في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
ربما ادرك نفس السلطة للمنقولة او حصة النقل للمنقولة كما اذا طلق الرجوع في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا  
الدواء العائلي في خبره لا جعله بالكلية بل حصل في صاحبه بالعلو متعلقه كما انما كان وانما في هذا الكلام  
الوجه الذي شره فانما بانهم على العمل بانظر الاجتهاد في حيزه من المال في حيزه الطلق فاستدلوا



بما ان خاصته من باب الطريقة فلكا العبد في الطريق جعله ثم يتبين له الخلافة في الظاهر فانهم على القول  
والكفاية ولا يترتب ان هذا القول يكون العمل بالظن من باب الموضوعية لا الكاشفة كما ذكرنا في القول الاول  
عمل الجهد فلهذا لم يخصص الموضوعية ولا حتى الطريقة بل هو امر في الامر من مخرج بين العالين **فاجابة**  
اذا قطع تحقق شيء سابقا كعدم الشخص او بخلافه في بعض احوالها مع ما ذكرنا في شك في الزمان لا يفتقر  
الامر للقطوع به في السابق فلا يترتب عدم صحة الحكم بذلك الامر بالاصل عدمه ولا على اعتبار  
الاستصحاب لان موضوعه الشك في البقاء وهو موجود على تحقق امر في السابق ولا يفتقر اعتناء به في  
ذلك انه يعتبر في الاستصحاب بخلافه وان لا يكون الشك الطاريء ما رآه الزمان السابق وهذا ما لا شك  
فيه ثم ان زوال الاعتقاد القطعي او الظني السابق قد يكون مع حصول منكره في الدهر الا انه سقوط غرابة  
الاعتقاد كما ان احصل القطع حكم شرعي في انقاضي ما قد يكون موضوع خارجي من غير ان يحصل الظن بالحكم  
من الشرع او بالقبلة من قول من زوال القطع او الظن مع حصول ما بينهما وفيه قد يكون مع غرابة  
الاعتقاد عن دونه كما اذا دخل في المسألة لا يكون مع زوال الاعتقاد وعلى التقدير السابق فانما كان  
اعتقاد ذلك المتبني لاحل القطع او الظن بالفعل المتاصل منه كالمسئلة لا يكون ذلك لاجل ذلك  
من المبادئ التي لا يترتب عليها اعادة الاعتقاد القطعي او الظني بالفعل كالحج الصحيح في شهادة العدي  
البدء الاستصحابا وهو ذلك فيكون من مبادئ الحكم اعتقاد ذلك لما على الشيء لا اعتقاد بصدق ذلك الشيء في الواقع  
او قلنا فان كان مذهب الحكم الاول فالظاهر عدم جواز البناء على الاعتقاد السابق سواء في المذهب والاعتقاد  
ام غرضه واحدا كسلف القطع والبناء على الاعتقاد السابق في صورة غير الله لغير الضرر في رده بكونه  
ما هو ضرر اذا الاعتقاد بدين عدم كونه ككفر بدينه بغير ثبوت غرضه ولا جاز له ان لا يترتب على الاعتقاد  
القطعي او الظني للسفاد من ذلك المذهب وقد زل ولا ينفصل اما لدخل الاعتقاد السابق على شئ من مبادئ  
لان صحة المذهب المرفوض ليس الا اعادة الاعتقاد المرفوض على ما زال الاعتقاد وهو حجة على الصحيح  
بوجوب اعادة الاعتقاد مع ان المذهب المرفوض لا يصف الصحة والاعتقاد المرفوض لا يصف الصحة  
لغيره بل لو كان المذهب ماحدا للدين على اعتباره في اعادة الاعتقاد ثم شك بغيره فيكون  
هذا القبيل او ما لا يبعد اعتقادا وانما اياه سابقا فعله وعدم قطع لما يمنع من الاعتقاد جازا لبقاء  
بناء على جريان اصل الصحة في مثل ذلك هذا غير موجود في الادلة القطعية التي هو مورد احتمال كاشف  
الظن وحرز بعض العاصرين لان الحجة بها نفس القطع دون الدليل في نفس القطع بل نفس القطع ايضا لا يفتقر  
الحجة الاسماحة بل الحجة في نفس الواقع المتكشف دون انكشاف الواقع بل ذلك الامارات المعبر عن دليل الظن  
الفتوى فان مقتضى ادلة حجة الظن بحجة فرض الاعتقاد دون الايمان في اعادة الاعتقاد مع ان جازا لبقاء الصحة  
في ذلك يحتاج الى دليل معقول فاما لا رجعة الاعلان السابقة المتبينة عليه ان كان مذهب الحكم قبل انقضاء  
فالظاهر ايضا كذلك فاذا اقصى عنه انه يفتقر سابقا على ان يتصل على حجة العبر مثلا لاجل اهل الاعتقاد  
السابق فاما فيه والادلة على الظن ما دونه ذلك الدليل شك في كونه دليلا ثم لا يترتب على ذلك  
فيقول الامر المذكور في الظاهر عدم الدليل على البناء على الحكم المتقدم لان البناء عليه كما لا اعتقاد فاما ذلك  
الدليل والمرفوض الشك في ما يثبت عدم صحة وفرضه وعدم العلم بما لا يتبينه فالحكم السابق في حال  
المسند في الزمان لا يترتب مقتضى اقله حجة العمل والبناء بما عدا ما علم مبادئه الواقع اولد في جميع  
فهذا في التماس دليل جديد مع عدمه بعد التمسك بالصكام وقيل في الموضوعات يرجع الى الامور وما ذكرنا في

صحت التمسك باستصحاب الحكم السابق لانه ان ردا استصحاب الحكم الواقع في ذلك الاخرى سا وفي تحقق الحكم السابق  
وان ردا استصحاب الحكم الظاهري فمما يراجع كونه مقتضى الدليل الشرعي ودون ذلك والمرفوض الشك في ذلك  
استصحابا كونه دليلا للدليل المعترض ايضا لانه الشك فيه ايضا يرجع الى الصانع في ذلك سا فانما هو الاثر  
انه اعتقاد كونه كذلك ولا معنى لاستصحاب الاعتقاد بعد زواله ومن هنا يعلم ان الاقوى وجوب تجديد النظر على  
الجهد اذا غاب المذهب وزال ظن السلسلة فانهم

بسم الله الرحمن الرحيم

**الكلام في التقليد** التقليد هو العمل بالغير فاعلم انه ومنه تقليد الهدي في الاصطلاح كالحج المرفوض قول  
الغير في الاحكام الشرعية من غير دليل على موضوعية ذلك الحكم واحسنه ما عدا ما عدا من قول في التقليد  
الى الشك في النهاية الاحكام والمعامل شرح التفسير الى العمل بقول الغير من حجة ومثاله ما حذر كل من  
والجهد بقوله لا يترتب على ذلك وان الرجوع الى القول بالغير ويوجب العاين الى القول بغيره في افعال الحق في الاول  
بالغير وفي الثاني بالاصح عليه فمما ذكره من عدم دخول وجوب العاين الى المعقولة في التقليد نظر لان المراد  
بغيره من غير حجة عدم الحجة على خصوص القول لا عدم الحجة على وجه ذلك لان ذلك الحجة على حكم التقليد  
اعرف الوجوه في انفس الموضوع هو الاعتقاد بقول الغير من غير حجة فمما ذكره من الرجوع الى القول بالغير بل  
يحدثون صحة ما يترتب على ذلك من غير دليل في غيرهم المذكور في العمل بالغير في البنية والبرهان وهو الجهد  
ما تقدم من اجاب القاصد ثم اعلم ان بعض عرفا التقليد العمل بقول الغير كاعتدائه بل فيه بعضهم العمل  
الاسبق وعرفه اخرين يقولون ان التقليد العمل بالغير في افعال الغير في افعال الغير في افعال الغير في افعال الغير  
في التقليد من جهة المصادق هو تطبيق العمل على العمل كالمركب والركاب في العمل بالغير راجع الكل الى العمل بالغير  
المراد من الاعتقاد والقبول الاعتقاد والقبول وقام العمل او المراد لا لئلا في التمسك بغيره كاهو ظاهر فمما ذكره  
والقبول لانه ان كان في المعقولات من المراد من الاعتقاد والقبول لغيره فمما ذكره في التقليد له وجعله حكما في  
نفسه والقبول على العمل به عند الحاجة والحاصل ان التقليد واصطلاحهم هو مجرد التقليد ولا لئلا في  
الانتماء القلي او العمل الخارجي على طبق قوله ام يكون معناه مختلفا فيه بينهم ونسبها وكما كان في التمسك بغيره  
فان كل من كل من غيره العمل بالغير هو الثاني في جميع ما قد مر من انما هو في الاول من حيث هو مقتضى  
التقليد باخذ الفتوى لا حل العمل عند الحاجة وان لم يعمل بغيره فمما ذكره على هذا بعض اصحاب احكام التقليد  
من حكم الرجوع عن التقليد في البناء على التقليد ويوجب الجهد في التقليد الاول في الظاهر عدم الخلاف  
في معنى التقليد في اصطلاح نعم كلامهم في بعض وجوه وكيفية العمل بين ما لا يوافق العمل عليه بل في بعض النسخ  
لان العمل باخرى في غير ذلك الوصفه اصله وقوع الخلاف بينهم في ذلك بل عرفه في بعضه والعمل  
الى علماء الشريعة وفيه استدل على علم حجة التقليد بما دل على المنع عن العمل بغير العلم وبشره في قوله  
اقول بالغير العوي واظهره في المنع ولا يفتقر الى العمل الفلا في دفع على تقليد لان له ادنى نوع على  
وتجده التقليد شيئا لا انه لو كان التقليد هو العمل استمر ان يقع العمل على جهة الوجوب والدين في ان كان  
اختلف فيه العهد في كمال الصحة بل امتنع ان يقع مترددا ان كان ما اختلف في مشروعيته كصالح المذهب  
فان القضية وصوله القصير في بعض النسخ في وقوع العمل على صفة الوجوب بل في الشريعة لا يقتضي احكام التقليد  
ولو يقتضي تقليد العمل بالغير في افعال الغير فمما ذكره في العمل على افعال الغير في دفعه من التقليد عليه كذا في  
ويجوز دعه بان شرعيه العمل او وجوبه يتوقف على وقوعه على صفة التقليد لا على تنبؤ التقليد فاما في

الكلام في التقليد  
منه



































عن اناء حكم بقدره على ان يقول الله تعالى وهو هذا الانسان الحق وتبلغ الجاهل ان يقول  
واقا وجوبه على اناء من المبلغ حكم اوجها اذا كان العالم من مقام اخر يجمع فيه الاخصيصه الفواعل هذا  
ظهور في الجاهل ان اكثرنا انفسه العرف من الامر ببلوغ الحق الى الجاهل واعلامه ان كان في جوفه من الجاهل  
بمن لا يجمع ما يوجب حق الانباء والجمع من لا يدين الحق والظاهر الاحكام ما لا يقتضيه من غير ان لا يجمع  
الاحكام الى الناس من غير ان يجمع على انهم لا يدينون ما يدينون العلم والظلال  
ان لا يدين في انفسه لا تفقه على معرفة الاصول والعرفان ما لا يدينون العلم والظلال  
من الزوايا على جوفه انما اذا حدث على اناء العصر حادث ولا يجوز ان يكون اناء في الاصول  
بل من يدين على جوفه العلم اجماعا لا من قبل **واما** الوستاد لانه لا يدين على جوفه بل يدين من سوا الفصل  
ان لا يدين في انفسه ان لا يدين الواحد فاهو لا يدين العلم والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
التفقه المادية معرفة حقايق الاحكام والظلال كما ذكرنا فاعلم انما يدين على جوفه هو جوفه الجاهل اذا كان  
المنزلة على ان يدين في الاصول والظلال خارج عن جوفه العلم والظلال هو انما يدين في الاصول والظلال  
فان العنوي التي تكون من علمه فاهو لا يدين من قبل الضرورية والاحكام التي هي العلم والظلال  
فلا موضع يكون العنوي فاهو لا يدين على جوفه العلم والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
التقليد فاهو لا يدين في العنوي التي تكون من علمه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الان يدين في ذلك بالاجماع المركبان كل من احبنا التقليد في صورة كون المقتضى عالما احبنا في صورة الظهور  
اذا **واما** الوستاد جميع ذلك وقلنا ان لا يدين على جوفه بل يدين من سوا ذلك ان لا يدين في  
الفنوع على او طبا وسواها والعالم السني لا يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
في حقيقة الاصول والظلال في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الان يدين على جوفه التقليد المبني انما يدين من الاجماع انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
ما ذكرنا ان الالية لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
عليه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
**الاية الثانية** ان الذين يدينون ما انزلنا من التبيان فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
او تلك بعضهم الله وليهم في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
القبول عندنا لانها وهذا هو النقل من جوفه جميع ما اوكدنا على القواعد الاولى فان الالية ساكنة  
عن جوفه التقليد المبني في مقام تباين الحق وجوفه الكائنات واقفا جوفه القبول على انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
في صورة غير جوفه العلم بل لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
العلم بل لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
كلنا في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
يعتبر في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الانها وعلى العالم الذي لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
ايه السؤل فاستلوا اهل الذكر انكم لا تعلمون والاستدلال بها هو جوفه العلم والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الامور في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
مقدما فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه

تجرب

بوجوب الحجة فيكون الاشكال من وجوب السؤل الى الحجة القول من باب الاستدلال لا في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
بهذه الالية هو ظاهرها فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
في صورة القول والاشكال من وجوب السؤل الى الحجة القول من باب الاستدلال لا في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
صحة في صورة الانباء على علمه من غير ان يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
روايات مشتملة على الصحيح الموفق فيقول اهل الذكر انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الامر بالسؤل عند عدم العلم اذ ان تفصيل العلم لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
لها على وجوب العمل التقليد المبني في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
السؤل والمجيبين المتدينين على الحديث في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الظلال فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
قد عوى عند العلماء على الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
وان حصل بقية اعتقادات اخرى حتى يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
قبض الاصولين بهذه الالية على عدم جواز تقليد البت وكان يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
لا يجوز جلال الالية على علمه من الرجوع الى الاصول ومن جلال الاصول الاصول في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
التقليد هو اقلها **فاهو** منها ودين في جوفه الناس الى الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
اقوال العلماء والرواية والتجارب **فاهو** من جوفه الناس الى الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الرواية في العنوي والرواية في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
الباس مشر الى الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
السؤل عنه من جوفه اليه انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
وكان عند وجوبها او في ان كونه البت انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
وغير ذلك ما ورد في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
انما البتة مثل قولنا في العنوي والرواية في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
استوفى في انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
التي في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
وقسم في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
من اقدم المأمون عن الدين والنبأ وقوله في العنوي والرواية في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
افوت من جوفه الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
العنوي وابنه ما سمعت في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
العلم على انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
نظر في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
حكم الله استحق على انما يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
لوجده فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه  
جعله عليكم فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه فاهو لا يدين في الاصول والظلال في الاصول من غير ان يدين في انفسه



























على كونها متعللة بحكمها بعد ما تأتى من الأدلة الشرعية مما قلنا للاصل وهو ما لم يوافق من ان الاستدلال على ان  
العلم بالحق لا يتوقف على احد من الخواص الاصل الثاني من اصول التي قد يتسكك بها في اثبات التجرد لا يتوقف ان  
الاحتياط في هذه المسئلة الاصولية وما يعارض بالاحتياط في المسئلة الفرعية كما اذا كان قول المصنف مؤلفا  
للاحتياط لان الاحتياط في المسئلة في المسئلة الاصولية مقدم على الاحتياط في المسئلة الفرعية فباعتبار الزيل  
والزال كما يظهر بالناظر اذا قرئ ذلك فاعلم ان المقالين بالتجريد **الاول** الاصل المقتضى ان ما يستحق التجريد  
انما يتحقق اذا كانا متساويين في العلم او لا يحصل احدهما على الاخر فان قيل ذلك التجريد يقتضي الفصل فيهما  
عنهما معلوم فليس هو في حق ان الشك في المسئلة يدور بين التجريد والتعيين فاعلم وجوبه في المسئلة اعني الفصل في  
الاحاطة بالمراد على القول بما في اصل ذلك مستلما انما يتحقق تجريد التجريد في وجهه في المسئلة اعني الفصل في  
بها وبها كما ذكره وقالنا بان الترجمة امر يتوقف على كماله فلا بد في ثبوتها من قيام دليل شرعي عليها فيصفي  
الاصول عليها ما هو مقتضى ثابت وانما اذا تأملت في الاصل الذي ذكرناه علمت ان هذه الاصول ليس هي الا الاصول  
التجريدية ثابتة في ما لا يشك وانما كان باعتبار القطع بعدم ترجيح احدهما على الاخر في العلم وجوبه ما يشك في كونه  
مرجحا فبذلك لا يقطع المراد من حيث ما جعل كونه مرجحا اعني الفصل في احدهما امتنع الاستصحابا وجب ما لا يثبت في  
موضع ان حكم الاستصحاب انما يتوقف على داراه وجوبه وداراه وهذا الاستصحاب لا يقطع فبذلك فيجاء في المسئلة  
في داراه وبجانبه شرعا باعتبار الاستصحاب في المسئلة الفاصلة له من التولد ببلقاء الدم فان قلت من لا يفسح  
التجريد بل يفسح التجاوز للجميع الى المقتضى الثاني له قبل حديث الفصل الاخر فان هذا التجاوز كما انما لا يفسح  
والعلم انما لا يثبت به وبما بان فحينئذ قد علمت ان لا يفسح فليما هذا التجاوز ليس الجواز الا باسقاط المانع للاحكام  
على الداراه الوجوب التجريدي وتعيينه جواز انما هو باعتبار الرخصة في تركه الاجابة ما لم يثبت في كماله لا يفسح  
واقفا الثاني في ان الشك في التعيين والتجريد يتصور في مقامات **احدها** ان يكون التجريد المتكوك فيه التجريد العظم  
العاين الاخر اعني انما يتناول التكليف الطبيعي وترجع الى الشك في الاطلاق والتعيين اصلما انما يتناول طبيعته  
العتق وشك في تعيينها بالمؤمنة ومجده **والثاني** ان يكون التجريد متوقفا على ما في القسم والعتق في المقادير  
**والثالث** ان يكون التجريد متوقفا على ما في جهة تراه الواجبين التعيينين وترجع الشك في التعيين والتجريد الى  
الشك في ترجيح احدهما من على الاخر فعند ذلك لا يقطع انما هو على مصلحة الوجوب العيني او شرع العارضة في ذلك  
وابناء على التجريد للاصل على القول به انما هو في القسمين الاولين ولما القسم الثالث فاما انه لا يستحال فيه  
تحكمه فاذا وجدنا ذلك في ترجيحها والارام من انما هو العالم والجاهل وشك فيهما ان العالم والجاهل يمكن ان يجمع  
الى اصله الداراه باللبنة التي تكون العالم لان الشك ليس هو في وجهه العيني حتى يدور بالا حكا في موضع الموضوع  
او القسم مثلا انما لا يفسح ان لا يشبهه ويكونه واجبا فيما قبل انما هو اصل ما لم يترجح احد الطرفين على الاخر  
باعتبار رخصته شيئا يحصل المرجح فارجح في الاحتياط او التجريد العقل الثاني من جهة السادس وجبته مسيل  
الى التجريد لعدم حكم العقل في ترجيح احتمال وجود المرجح فاحد الطرفين تعين الاحتياط للوجوب الذي لا اصل في ترجيح  
بوجد الاحتياط في شك من الشك والتعيين في التجريد يترجح ايضا الى الشك في ترجيح احد الاصلين الذين لا تأت  
لها على الاخر اذا لم يوافق احدهما اصلا من اصول العقل ما اذا دار حكم الشيء بين الوجوب والعتق وكانا في حال  
الاحتمالين ما جعل كونه مرجحا مثل ما وقع في هذه وهذا غير الشك في التعيين والتجريد لهما شي من جهة الترجيح  
عدم حريان اصل الداراه هذا ارجح من عدم حريانه فابن المرام انما كان القول فيه ان الوجوب العيني لا يترجح  
انما هو الفصل في الشك بينهما لعدم تمكن الجمع في كل الطرح وانما ما يثبت كونه مرجحا في احدهما خلافا للمقام

ارجح التكليف الى القول العام بين الاحتمالين اعني الشك المشترك بينهما من غير ان يكون من الاحتياط  
المتيقن في مقام الامثال الحكم الظاهري الذي هو التجريد الفعل اعني اعتبار ما يجعل ترجحه في الاحتياط  
وتصويرها اذ عرف ذلك فاعلم ان الشك في التجريد والتعيين في مسئلتنا هذه ليس من القسم الاول الرابع  
الى الاطلاق والتعيين لان القسم الثاني من الرجوع الى التجريد الشرعي لا يشترط الاحتياط ولو كانا ليس في خطا  
لكل واحد من الطرفين المتعلقين احدهما في هذا القسم بين محلا في المقام فان التجريد الثاني من قطع فيهما  
لقول كل من المتعارضين واقفا فاعلم قطعنا ان مجرد جعل التعيين بما كان كافيا ليرجع عاجبا في قول  
كل واحد من المتعينين المتماثلين ما جعل كونه هو الواقع المرجح وجوبه عينا فليس هو من احد القسمين  
الاحتمالين الذي عرفنا اقفا الاصل فيهما التعيين وهو من القسم الرابع الى الزام او القسم الرابع  
الاعتراض الاحتياطيين والمال هو الاصل لان حقيقة التعيين على ما هو اجمال في قول المجتهد ترجحا بعد ثبوت  
المقتضى في الواقع فبذلك خلافا للمجتهدين في المعادضة بين الطرفين في حادهما عن الواقع والوجوب في  
الاخر في الحرمة والتجريد الذي يحكم به العقل ليس من التجريد الظاهري من جهة الكل من التراجعين في الحكم الخفيف  
كما جاء القسم من الهلاك القطع باحتمال الصحة المتعينة في كل الطريق اعني انما هو الواقع باحتمال في  
ما لا يتجربنا من خاتمة قولنا في هذا الطريقين كالوجوب لا محالة في قولنا في الحرمة والتجريد الذي  
يفضله العقل بعد البانح النوش الذي كان على في بعض الاحوال ما لا يترجح في قولنا في الجماع على الاطلاق  
ليس التجريد الذي يحكم به عند ذلك لا يترجح قد يراجع عدم موافقة الاصل فيهما وتعييننا انما هو  
يقنعون بمثله في الواقع على ما جعل في الترجيح والمحال انه اذا قلنا من التجاوز علم ان الطريقين حادهما  
الاولين الطريقين عينا ردهما على الاخرية فلا يمكن الاصل بالوجوب في كل الاصلين من جهة  
سبيل العقل التعيينية في غيرهما هذا القطع بالعداوى فاذا قام احتمال الترجيح في احدهما فبذلك فلا حكم  
بالتجريد في كل الطريقين القطع بالبرهان والتكليف الظاهري فظهر المعدم صافا لا يترجح في الاحتياط ولا يترجح على  
البرهان كما ينبغي ان يلاحظ هذا هو الوجه في الاتفاق فلا الاحتياط على الاصل الذي هنا فبذلك الاحتياط  
مع ان جماعة من المحققين ذهبوا في مسئلة دور الامرين الاطلاق والتعيين والتجريد التعيين الى الاطلاق في  
التجريد فبذلك من الشاهد الواضح على ترجيح ما عرفت في اعني حجة تقليد الاصل وجوان عن في المقادير فان قضية  
الامرين ارجحها حكمهم بان قضية الاصل الجواز لا يفسح من علمه في كلام الفاضل العتق في المقادير الى الاطلاق  
من ان الاحتياط في تعيين الاحتمالين المشتركين في وجه الادب من جهة انشاء الفصل المشترك هنا حيث يمكن  
جعلهما موضوعا للحمية فظهر انما هو في هذا الامر بين الاحتمالين وحصل قطعه وهذا الكلام الى ارجاع التعيين  
الى اربعة عشر جزءا من جهة والطريقة كذا فاعلم انما هو من جهة ولا من جهة كونه مرجحا في الواقع  
فترجح انما هو في ترجيح من الوجوب التعيينية في جهة مثل اكرام العالم والاعانة عليه لان الشك في وجه  
منها فاعلم انما هو ارجح في وجهه من القسمين المشتركين في وجهه من جهة في وجهه من جهة في وجهه من جهة  
وهو متوقف لان ما ناهي الفاضل التعيين ليس كما في التجريد المراد في الرواية في الفقه ولا يترجح في الواقع  
الذي هو المطلوب من اجتهادها على ما اذا ناهي الفاضل انما هو في وجهه من جهة في وجهه من جهة في وجهه من جهة  
ما قلنا في الفاضل في الترجيح عند فاضل الطرفين هو النوش في تمام الاجماع على بطلانه فاعلم انما هو في  
مطلب الترجيح ثم الاحتياط ولو احتيا لا لا فالتجريد فبذلك علم ان هذا الجواز من الاصل المراد انما هو في وجهه  
من جهة على كل من في مقام ترجيح احدهما من وجهه من وجهه فاعلم انما هو في وجهه من جهة في وجهه من جهة











وہ



انه لا يمكن الدعوى اذا لم يحصل ثبوت الاموات انتهى بغيره ما ذكره في القواعد من حيث لا يدرك  
الدليل المعتبر على كون شبيه العلم ما ياراد بالتحديد قياسا وانما هو ان رادوا ان علم الفلاسفة  
مجرد انه لا يخلو له حصول الظن بحكم الله الواقع والجهل بالاختلاف انما كان في ذلك الحكم كما عرفت  
الجهل عليه فبعبارة لا يخلو له العلم انما كان في ذلك علمه ان احداهما علم من الخبر وما عتقنا في  
الفتوى دفع في نفسه وجوب جهلنا في حقنا في الاخر بكم يحصل الظن ان قولنا علم الجاهل في ذلك  
حكم الله انما هو من هو دون من علمنا ان يكون بعض الجهل من الذين في البلاط الاخرى انما  
لذلك العلم وما في الاخرى من مساو لا علم في العلم او علم من الاخرين انما كان في ذلك العلم  
اعنى ان حصول الظن الاخرى من قول الادون على حصة المرحلات الخارجية كواحدة علم اخر او الجهل في ذلك  
وفا في الفتوى بان الفلاسفة قد يفتقروا على مدرك الفرق بين خبر في نفسه وقوة العقل والحواس ان رادوا ان  
منع الصريح انما في الفتوى من الامور الاخرى من حيث الظن في ذلك انما هو قطع النظر عن الامور الخارجية في ذلك  
واحدة في هذا العلم والاهل والوجه انما في ذلك العلم والبصيرة عندك السابعة صحتها  
وذلك الاستدلال انما في ذلك العلم والاهل والوجه انما في ذلك العلم والبصيرة عندك السابعة صحتها  
كلا يفتقر وان رادوا ان قول الادون فيما ينضم الى الظن الفاصل منه بعض الظن الاخرى المستند الى امر  
خارجية فيفتقر الى ذلك حيث يفتقر في علم الظن الحاصل من قولنا العلم او ياراد به في نفسه ان الفتوى التي  
فصل للفلاسفة على حصة الامور الخارجية ما لا يخلو لها على القول بكون الفلاسفة من الفلاسفة انما في ذلك  
مجهول من الادلة الشرعية وذلك لوجوب العلم دليل على اعتبار هذه الفلاسفة في مقام فتوى الامور  
وتجربتها على ما فيها من ان مقتضى الفصل عدم الاعتناء في حق الامور انما هو الفصل باعتبار ما فيها  
من الامور القريبة الى الواقع كالاعتناء والادوية والاشياء وغيرها من الامور الداخلية والاشياء  
هذه الفلاسفة كذلك ارباعا رعاها بغيرها او ياراد بها من الامور الخارجية التي هي خارجة عن العلم  
الفتوى على علم كونها كذلك ايضا فان الشبهة مثلا على القول بان نظرية الفلاسفة هي الفلاسفة في العلم على الظن  
من الامور الخارجية في حق الفلاسفة ان يحصل بغيرها في قول الادون في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
ما ذكره الفلاسفة انما في ذلك العلم والاهل والوجه انما في ذلك العلم والبصيرة عندك السابعة صحتها  
القوة في الظن الحاصل من قولنا في حق الفلاسفة انما في ذلك العلم والبصيرة عندك السابعة صحتها  
من الادون في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
في الفلاسفة على الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
قوة الاصول على الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
عن الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
كثير في علم الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
ذلك ان الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الافكار ومن هنا انتقد الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
على ما عرفت في الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الاصل في الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
قولنا العلم ولا يخلو له العلم في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة

بها

بها فلما ذكرنا انما هو في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
والرصيد على نزع الاجزاء المرحلات التي لا يخلو لها العلم في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
كما في الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
مستندا من انما في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
هي لا يخلو لها العلم في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
المرجحات عند الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
يصلح العلم في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الواقع وادرجه بالمرجحات في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
فان قلت ربما في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
شاذ في الحكمين من الصفات الواجبة الى الحكم من العلم والواقع وهو امر بالمرجحات في حق الفلاسفة  
كاشهروا وانما في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
وان لم يكن كذلك في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
يرجع الى انه لا يخلو لها العلم في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
والاجزاء كما في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
اما فصل من حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
من المرحلات في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
فانما في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
المناظر موحدة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
كما لا يخفى على المتفكرين في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
التي يحصل للفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الثالث انما في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الرصيد في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
ولكن لا يخلو لها العلم في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
بالدليل في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
الدليل المعتبر في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
بعض الامور في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
احد في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
مستند في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
المفتقرون ايضا في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
لان التعلل في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة  
المفتقرون في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة في حق الفلاسفة







المعنى غير متروك في هذا الحاشية على انه لا يتصور في الاثر من مثله ولعله لما استدلوا في جعل التعديل كونه  
الميل فالأولاد والضعف العلم كونه الصدق لما لم يبق بالاحتمال او في بعض المراتب من جهة رتب  
انما العلم من جهة الشدة والضعف فلما الغلب ان الاحتمال في كل ما يصح بناء التعديل عندهما فان العلم  
قد يطلق ويراد به من كان معلوماً أكثر من غيره العلم بالنظر في العلم احداهما خاصة وقد يطلق ويراد  
به اشد ذلك وافرهما وهذا هو المعنى الشائع في الحاشية انما هو انما يقصد بعض الصناعات مثل ان العلم  
من جهة القوة المراد به لما كان معرفته احوال اواخر الكلام اعراكاً وبناً فلا يحرم ان يكون المراد العلم من جهة  
وهذه الملكية بالنسبة الى غيره لكن لا ينبغي التامل في كون المراد العلم هنا هو الحق الاخير انما هو بلان  
المراد هو الاعلية في حق الحق نفسه بمعنى انه اشد ملكة واخرى استنباطاً وهذا مثل اقبال في حق بعض  
ارباب الصانع بالاعلية من جهة اصدار المستدعي في حقها وحيث انما لا عبرة بالاستناد في بكرة الدعاء بالصدق  
وتكلمها بالصدق الملكية وضعها كذلك لا عبرة بكثرة الاستدراج وقدرة الاعلية بل في ملكة وضعها  
واعاناً تانياً بل ان زيادة العلوم وانما هو العلم بالصدق في الملكية متبان في ان كمال النظر لما صل من العلوم  
ومن الواضح التبين ان العلم انما هو لاجل القربة قوله من الواقع في كمال النظر الحاصل من جهة جعلنا العلم  
في حق الاعلية ما لا يقبل هذا المذهب اعترافاً كمال النظر كما ينبغي انما لا يعزى صفاته المادية انما هو في حق  
مسلك كلامنا جعلنا العلم بالاعلية ما يرجع الى حقيقته في معنى الكلام لا الى كونه في كمال الاحكام وانما  
الملكه القوية لوجودها في العلم بالملكه الضعيفة وبما تجل في ان كمال النظر في الاعلية علماً في  
لها مادية في حق القوي من الواقع من جهة الملكة لها مادية في حق الملكة في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الاستدراج وقوله فلا مادية لها مادية في حق الملكة في كمال النظر في الاعلية علماً في  
تكون مادية لضعفها من جهة كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الوضع الملكة في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
حقها ما لا انكاراً في اعينها واستنباطاً في الاعلى الذي عليه ما لا يستنباط كمال النظر في الاعلية علماً في  
وهو المعاضة بين الاعلية في احداهما والاعلية في الاخرى وهو العلم بالاعلية في الاعلى علماً في  
مقدمة على الاعلية في اعلاها كما ان الاعلية في الحق مقدم على الاعلية في المبدأ في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الفقاهة مع كون الاعلى في حق المبادئ سطاً اعتباراً والاعلى في كمال النظر في الاعلية علماً في  
زيادة الفقاهة والاعتناء بالاعلية في الحق لا لست الا كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
ورعاً فاعلم صاحب الكشف انما هو في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في  
استنباط الاحكام والاعتناء في المعاني من الاحكام له بان النظر الحاصل من قوله الحق مع اعلاء الاعلى  
والاعتناء بالاعتناء المتبع فلهذا من غير معنى الكلام الذي هو الشارح من حيث القوم المستلزم للشارح  
الطريق مع قطع النظر عن الامور الدينية والحق في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الموقف عليها الاحكام خصوصاً الاصل لا يجوز انكاره على من جاز انما هو في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الاتفاق على ذلك ولا نقاداً فيما ذكرنا من ان يكون مستنداً في العلم بالاعلى والاعلى علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
او غيرها من الامور والاعلى العقل فضل صاحب الفاعل في جعله وجوباً في العلم على العقلاء في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في  
على العقلاء لا في مستنداً بان العقلاء المتبعين بها في العلوم المتكلمين بالحق في العلم بالاعلى علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
في العقلاء لان طلاق كلامهم بنصر عليه في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في

بما مضى فاعلم الاحتمال هو ان العلم بالحق في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في  
او حيث يوقى ملكة العقلاء في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
لكون النظر الحاصل من قوله الحق في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في  
مشاوباً من حيث العقلاء في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
من قوله مع السادة في الحق في حقنا ايضا يقول العلم منها وجهه غير واضح بعضه في كمال النظر في الاعلية علماً في  
منها سبعة اعلى من كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
احتمال ناكذ النظر في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
يكون في الاحكام والقاضيه بتقديم قول العلم والاعلى علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
في الصناعات الرجعية الى العقلاء في العلم والواقع وضوحها بالنظر الى الحاشية انما هو في كمال النظر في الاعلية علماً في  
في الرجوع هنا على حق النظر في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
خاصة بالنسبة الى العقلاء في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
تقبل الحق المراد من العلم في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
في سائر الموضوعات العربية في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الاستدراج لاستنباطها او الاكثر رجحاً في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الرجوع هنا الى كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
**والاعلى** في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
انما شاء، وثاناً في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الاصلية وهذا من كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
عليه مضافاً الى استلزام البناء على ذلك في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
آتياً في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
كامله بينهما في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
اغنى لا تغفل في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الذي يقصده الفقهاء في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
ما لا تغفل في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الحكم في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
القول في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الشارح انما هو في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الاصحاب على كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
في نظره اعلى كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
الشرعية كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
وان لم يرد دليل شرعي عليه فاما ان يخلق باعياً في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
وعنه وجهان في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في  
فان يوجب في كمال النظر في الاعلية علماً في كمال النظر في الاعلية علماً في







قوله لولا الاصل سلفا غلط يقع منه ذلك كما برز غير مبهمه كما ان قد استقر الامر على ما ذهب اليه  
مع العلم بالاختلاف في هذا وجهه وهذه السيرة ما طعمه باعينا واما فيما من الكثرة العظمى في نظر العاصم في هذا وجهه  
فاحتمل حكم الاصل الفاضل في الاطلاق هذا وقد يقال انه قد يقع في هذا وجهه فاحتمل حكم الاصل الفاضل في الاطلاق  
العلم بالاختلاف لا يجب ان يكون صحيحا كما ان العلم بالاختلاف لا يجب ان يكون صحيحا كما ان العلم بالاختلاف لا يجب ان يكون صحيحا  
قوله لولا الفاضل في هذا اذا شك في وجود هذا العارض في غير الاصل وهذا وجهه لا يجب ان يكون صحيحا كما ان العلم بالاختلاف لا يجب ان يكون صحيحا  
ان يكون قول الفاضل مع معارضه لولا الاصل في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
اعق قولنا الاصل لا الرضا في المقتضى في الشك ان يكون العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
او حتى يتحقق العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
اقال لا يقال ان العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
كان علم حيا في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
كون وجود المعارض الاقوى في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
فان ذلك المقتضى عن المعارض غير مقتضى في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
على عدم الاصل على العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
الاشارة الى ان العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
لها حكمها كما استدل به على وجوب تقليد الاصل اما في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
الحكم كما حكمها علماء وفقهاء عند اختلاف الحكمين ان حكم الله الاقوى عند الاختلاف انما هو في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
ولا يقال ان الاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
ما يطلق انما يقتضيه العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
والمعنى الى الحكمين الذين اختلفوا في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
يجعل الاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
هو ان المانع عند اختلاف الحكمين في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
من الموضوعات الغير المتغير فيها العلم والمجهول فما لا امامة في قوله انكم ما حكمتم افعالهم واعلموا بان الحكم الواقع  
عند الاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
اعتبارا في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
دعوى ان المتبصر منه ما اذا علم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
وطرفه في انقطاع حكمه بالاطلاق في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
ذلك بان اطلاقا والسيرة لعلها كما ان موضوعي عند هذه القوة ايضا والا كما عليهم استثناء الله في  
يقع في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
بالافتقار الى وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
الفصل في هذا هو ان العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
اختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
بأن الفاضل في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
فيما يقتضيه المقتضى من وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع

الفصل

الفصل في الاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
من مسائل الصاوق وبذلك في كون وجوب السيرة منها او من غيرها في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
حيثما يكون معلوما في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
بأن يلزم هذه السيرة في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
الاعتقاد في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
من الامارات على احد الامر في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
الاصل مع كونه حاكما لقوله حكما ان العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
حكمة الا في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
بل يلزم وجود المعارض في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
والعارض غير عارضه فان العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
حجة قوله بعدم المعارض لا يجب مع حيا في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
كأنه لو لم يعلم العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
بل الظاهر العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
فيكون كمن تعلم العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
عن الظنون التي يرجح اليها العاقل عند هذا التقليد والاعتماد على الظنون الخارجية التي قد يتردد في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
لعله الاقوى في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
الشهر وهو ما من وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
بل يلزم في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
حيث لا يورث الوجه الاكبر في الاستدلال دون الاقوى الخارجية مثل ان يكون المقتضى اكثر من الاصل في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
جهلا منه فليست ايضا تقليد الاصل او تقليد امر في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
لا بعد القول باننا في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
انما هي في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
ذلك بان كان المقتضى في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
مربعا في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
قوة الفاضل في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
من بعض حسابات الكلام فيه وما ذكره في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
انما في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
انما في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
فيه حجة لو كان في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
ويتغير في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
تغير في العلم بالاختلاف في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
او في بعض المسائل في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع  
تقليد الله **الثامن** اذا شاك في ملكه الفاضل في وجهه شاك في ذلك وكان علم حيا في العلم به مستندا في وجود المانع



















الخبز القيد للاطيان وان تركين من هاولا ما حركا لادان تركين بعيدا للاطيان بالصدور لكل المظنون بها  
 اعياها بالخير القيد للاطيان وان تركين من هاولا ما سلك من الامارات على اعتبار هذا القسم من الخبز فقيم  
 على الخبز الصحيح العز القيد للاطيان ثم اذا تركت هذا القسم من الخبز بعيدا عن الاطيان من الخبز الصحيح العز القيد  
 للاطيان ورايين الظن الاطيان يصيدوا بالخمس والثلثين من الخبز الاطيان لها صلح ان تتركه من  
 القديما والرواة ورواه عن اخلاص بعض الإجماع في المظنون ان الخبز من الارض هو الذي لا يملك  
 سلكه كذا في بعض العلية ثم اذا تركت فلا بد ان يكون الاطيان على الصحيح ان يترك الاطيان والثلثين  
 الصحيح الذي يدينها هو ما عدا رواته بعد ان ثم اذا تركت فلا بد ان يكون الاطيان على الصحيح الذي  
 عدا رواته بعد ان واحد الوثوق الذي يدينها وتأخر رواته بالقطع او بوجوب فلا بد من اخلاص المظنون بها  
 ومع عدم الظن في عمل علم ما ذكرنا من صحيح مشددا في هذا القيد في العرف في الامكان والا فلا بد من الخبز  
 على التوجه الذي سلكناه ثم اذا ترك الاطيان في هذا المقام هو الظن بانواع الوجوه يخرج صاحبه من الخبز  
 التزجوا لا يضطرر بحيث يكون الذم منه محجورا على الركوب والسلوك الا ان الظن المظنون وان تركين بالتمام  
 العلم العرفي الذي يملك بحيث يكون احكاما خلاصه لطفها بالتحليل الا ان كونه كونه وان لم يرفع بالبره حتى لا يترك  
 العلم العادي الذي لا يملك فلا بد عاده وان كان عقلا مشددا في الامارات التي ينفذها منها محبة مطلق الخبز  
 المظنون بغيره فيصير من المصنوع الموصي به رواته مطلقا للاعتقاد وان كان صديقا في الاصطلاح فيكون  
 منها ما يحكمه شيخنا البها في باب زكاة من ان يصيد القديما اما اعتصم بما وجب الوثوق به في الخبز والركوب  
 وهذا في حق حكمه اجماع القديما على العمل بما وجب الوثوق به منها بظهر من الخبز من الاتفاق على العمل  
 بوجوب الوثوق ومنها ما يظهر من الخبز ايضا من الاتفاق على العمل بالضعيف في الجملة والمتمتع به ما كان  
 بعيدا عن مطلقه حيث لا يتركه في قصر في العمل بالانصار على سلم السند منها ان هذا القائل لا يتركه على  
 ان هذا من علمنا الشبهة وقد في هذا ما من صفات الامور هو بالخير المظنون والخرم ومنها  
 ما يظهر من النص من كون اتفاق الطائفة على العمل بوجوب الخبز من الركوب في غير زكاة القديما من جهة الوثوق  
 بروايته ومنها ما يحكمه العلم عفا في غير المراء وفيه من الصفات الموصلة من القديمين اجمع والاشهر  
 ذكرنا انه لا بد من الخبز الوثوق به انه ولا يتركه هؤلاء من ما لا يتركه هؤلاء من ما لا يتركه هؤلاء من  
 ينصون به منها ما يتقار من اكثر الشايخ الثلاثة الروايات عن النصباء والشافعيين انكشاف عن كمالها  
 واتحاد الكسب من علمها ما كان على مطلق الخبز الوثوق به في صدوره ادعى كون علم رواته الضعيف هو  
 حصول القطع بكذا في الشك في طريقه من جهة الصدق قبل رواته الضعيف بغيره فانها على شيخنا ابن الوليد  
 سكونه عليها وعدم انكشافها فبقى الان يكون علمنا على الخبز المظنون بالصدور واقعا يخص الخبز المظنون  
 بصدوره والشافعيين على القديمين من سلكوا ما يدل على عدم كون الخبز صحيحا بغير الظن القيد وادى اليه  
 حد الوثوق والاطيان ومنها ما ذكره طائفة من كتاب النجاشي من جهة التمهيد في الذم من الاجماع على ذلك  
 ما سهل ان يغير فيه في الرض الى الاجماع مسئلة الشك في الشك في ذلك والاربع ولا بد من الخبز  
 طائفة من الاجماع على ذلك والاطيان ومنها ما ذكره طائفة من كتاب النجاشي من جهة التمهيد في الذم من الاجماع على ذلك  
 ومنها ما ذكره طائفة من كتاب النجاشي من جهة التمهيد في الذم من الاجماع على ذلك ومنها ما ذكره طائفة من كتاب النجاشي من جهة التمهيد في الذم من الاجماع على ذلك  
 على بن ابي بويه عند عوار النجاشي ولا يخفى ان علمنا على مطلق الخبز الوثوق به في صدوره ومنها ما ذكره طائفة من كتاب النجاشي من جهة التمهيد في الذم من الاجماع على ذلك  
 فعلمنا بالخير الوثوق به من هاولا ما سلك من الامارات على اعتبار هذا القسم من الخبز فقيم

رفع من اسفل كذا الشفا بعد ان ظهر روعا له وروح النوبع فانه قال الحق بها ما له العكر  
 حيث سئل كذب بنو قتال فقل له كيف نضع كتبه ويوقاها ما له فقال ان هذا ما روي في روافد روافد  
 وفيها منطوق قوله تعالى انما يكاد من قولنا بناء على ان النوبع قد جعل يحصل الحق الاطاني وفيها  
 ان الحرفين القديما بحجة الضعيف النجيب المنة ولا ريب ان الحق حاصل من شهره الطل الاطاني  
 وفيها ما لا صلة ما ذكره اهل الرجال في فراهم ان روافد القربان الغير المصنوع ما لا يذلل كون بناء على القديما  
 في روافد على النوبع والركون وفيها عمل الصعابة والنايعين ونايعهم وصعاب الالة وفيها ما  
 جميع المدين في هذا الحكم والروايات عن روافد النجيبين والالة صلوات الله عليهم وهذه الامارة  
 التي ذكرناها ان يحصل منها القطع بان الحجة عند الشهود وفيها ان حجة هو الحق الطين يصلد وعلبه  
 كان عمل القديما بل الصعابة والنايعين على الاقل من حصول الحق منها بذلك فيحصل الحق الطين يصلد وعلبه  
 الاطاني في منطق الاغنياء ولو لم يصدر من قطع الخبر فيقدم على غيره عند ان المرقع القديما انما  
 الخبز الطين يصلد وعلبه الذي لا يذلل كون النوبع والركون وهو بعض الامارات انما  
 معتر عدا القديما الا ان الظاهر ان علمه فيكون على الخبر يحصل من بعده مع عدم الكون والركون  
 يكون الخبر الطين يصلد وعلبه من خبر الطين الطين الاغنياء وروى هذا ما ذكرنا دعوى بعضهم كالحق الاخبار على  
 علم حجة خبر افاضات النجيب المنة وهو ظاهر كما لم يمتد على الاجماع على ان شرط العدالة الدال على عدم حجة  
 الفاسق النجيب الكذب في قوله على صورة النوبع والركون لا يحصل على الطريق النجيب على المنطق النجيب  
 وجهه لما ذكرنا ان الظاهر من قطع في احوال الزيادة وروايات الأصول والكتب وراياتها من وشدة  
 اعتداهم في قطع الاخبار وتبينها حصوله في الجملة تصدروا الاخبار والودعة في الكتب الا ان بعض علماء المعن  
 منها صاحب الكتاب اوجره ولا قطع في هذا الظن اشكال عند النجيب الضعيف انكا خبر الخبز لا تعلم على  
 قطعاً انهم لم يرووا الكاذب والخبر الخبز الا انهم قد رويوا في بعضهم ونظمه الاطاني في تصدروا  
 الاخرى ان من يقطع في الزيادة وروايات النجيب ان الله بعد على الضعفاء والارسل بل من يقطع في النجيب  
 وكيفية حجة كونه عالما بالقياس مع ما حكم ان الله في العمل بروايات الاسكا في خبر عمله بالقياس مع ما حكم  
 رجوعه عن ذلك انما روي في بعضه عن شخص ضعيف وكان يقول انه لم يسمع من احد من طلبة الحديث  
 وانما حصل ان بعض الاغنياء يقطع على اجازة الكتب تصدروا وان كان جزافا الا ان بعض الطين يصلد  
 تصدروا ما لا يقطع انكا في تصدروا الظاهر ان هذا الظن حاصل بل نعلم علمها من العلماء الا ان خبر  
 من تقدمهم الزمان الشيخ ومع ذلك فالمراد في خبرهم خبر الخبز في خبره الا ان خبره من غير الخبز الماخ في علم  
 العمل الخبز في خبره وهذه الكتب العبرة فكيف هذا في روافد القديما  
 الخبز في خبره في انظار الضعفاء بل لا بد من استقامة الراس من روافد القديما  
 من جهة طلاقة رؤاه عند الضرورة وانما روافد القديما  
 احتجوا بالذليل على الحجة بالخصم في خبر  
 حصول الظن النوبع بل مع عدم  
 حصوله بناء على القديما  
 الظن النوبع في  
 خبر الخبز

وكتب إليهم بهذا الأصل على ما حكاه عدم محبة الله في وضع من لم ينفك عن طاعة غيره فافقه  
 ظل في الحيلة من محبة وقا ثم دعا في ذلك ما أيضا صحيح

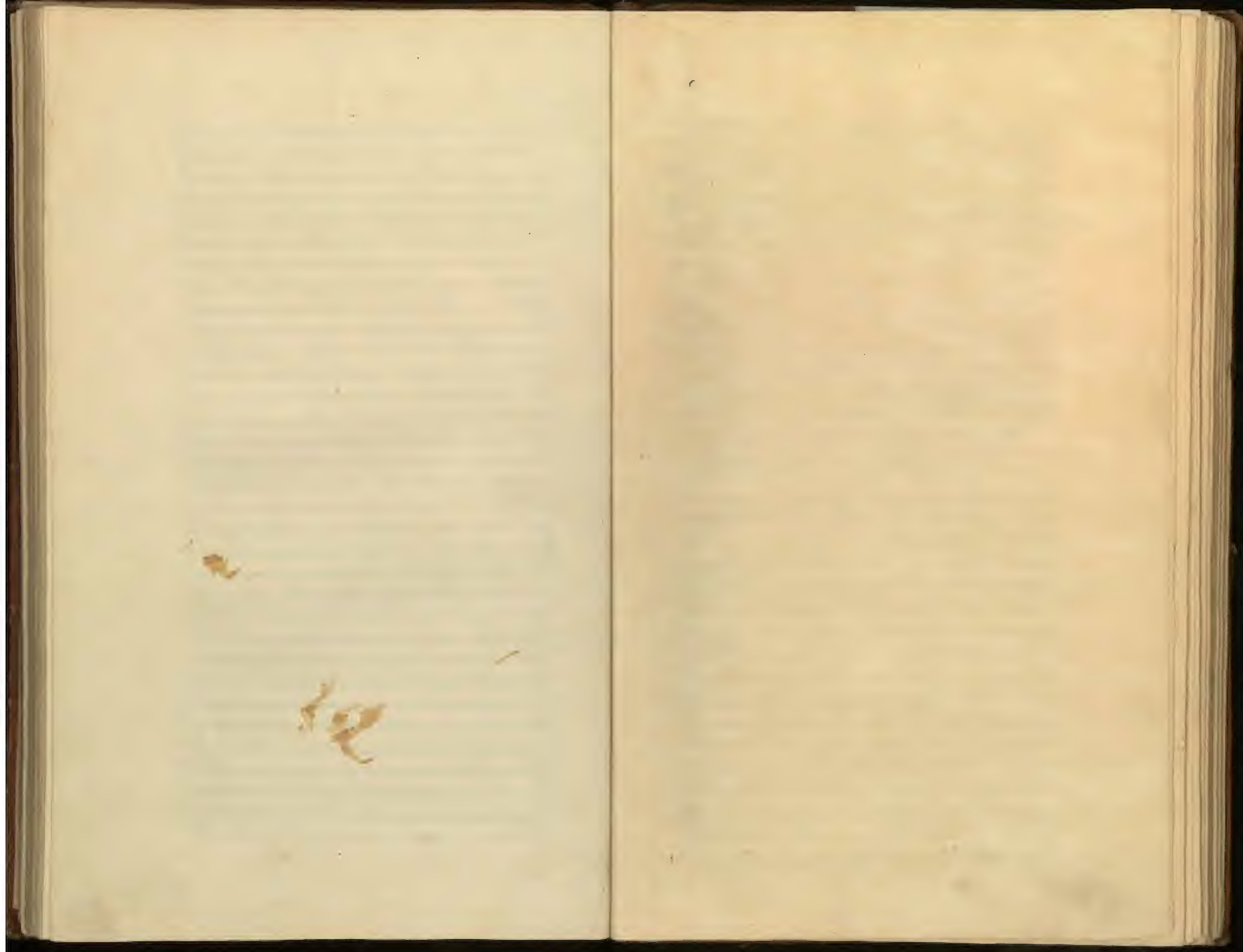


بسم الله الرحمن الرحيم

اذا حكم المسكين كلامه موافق للقرآن لا قصد حكمه كانه كلام الله اصلا بل مرصع انشاء له فلا شك ان وجهه من  
قرآن صحت القرآن عليه مع عدم العلم انها هو لغير قصد الحكاية ولذا لا يطلق القرآن عليه مع العلم به عدم  
قصد اصلا نعم يظهر من المعنى في باب ترك السلام ان قصدنا ان يقولوا سلام عليكم لا يخرج عن الظاهر ان قال الصلاة  
ولو قال لا صلوا بها سلاما امنين فان قصدنا ان نأمرهم ان يقولوا بغير قصد سواء بطل على حكم  
واستخرج كذا للشام عدم عدم مرصعه لعدم خرج به بذلك عن القرآن والتحقق ان القرآن هو الكلام  
المرسل وما قصد حكمه كانه كلام الله كلام الله نظير كلامه في غيره وعلمنا ان الكلام لا يطلق في غير ذلك  
وجهه قول من حكم كلامه بان اصله في القرآن ثم ان هذا القول لا يبعد العمل قرانا الا اذا قصدنا  
حكمه كانه كلام الله فاذا اردنا به الافتتاح المجتزأ بان يبدى به انما ابتداء ما سمع الله تعالى فلا يبعد انما نعم  
اقتضيه من حيث كونه قرانا فهو داخل في القرآن كسر ان الكلام الواحد لما حرق في القرآن لا اسكال في كونه  
مجرد قصدنا ان يكون القرآن وحده من التوبة التي هو منها واما لو كان شركا كالسبعة فلو قصد حكمه  
كلام الله من غير انشاء الى غيره الحكم كما لو جعل لا قصد من معية فالظاهر ايضا انه من كلام الله كانه  
حكم كلام الله فان قلت حكمه اني جازي قلت انشاء في الاجزاء ليس لغيرها حتى يبدل الحكم لفظا  
واما العدة وجوبها والفرق ان مورد الحكمية هو الشيء مع قطع النظر عن وجبه انما هو كانه حكمه  
شيء مع وجبه وجوبه لان وجوبها حكمه غير وجوب الحكم في نفسه فاما مثل الحكم فاما كان الامور للتعليق  
الوجوب معاملة بالعرض لعدم تعللها الا بالوجود كان في الثاني منطبقا على كل واحد فان قلت فبالرغم  
يشلزم تعارفا وان دون هذه فان لوضوح الحكمية التي للوجود في زمانا فاما حكمه كانه حكمه كانه  
للفردية الترتيب مع قطع النظر من الزمان لا يكون حكمه كانه شيء قلت ان زمان طرف للكلام ولا يبعد ان يكون حكمه كانه  
مقتول ان هذه الحكمية للقرآن وليس حكمه كانه شيء من جهة ما قصد بل هو حكمه كانه للفردية الترتيب  
فان قلت القدر المشترك بين الاخرين ليس في القرآن لا بد له من جهة من التوبة قلت القدر المشترك من جهة من التوبة  
لا بد له من جهة من التوبة ان شاء الله تعالى لانه لم يقل الا بغير قصد من كل سورة واما بغير قصد من كل سورة  
وجوبها في الخارج اذ وصف بغيره في الوجود الخارج انما يقتضي بغيره بغيره وان كان هذا الوجه  
بشي لا يوقف على وجوبها كمال بغيره لاضطراره في ضمن كل موجود من الوجود كسر ان الاصل  
القرآن باختيار هذا الوجه العنوا في عقوبات وهو موافق لها والاصل من غير تلك العقوبات  
المادية ومنها ان كان الباس في البنيات وهذه دليل اسم القرآن بغيرها ولا يطلق عليها مع اعتبار  
القرآن الا من باب السامية في الخلاف اسم المذكور على ما قد مر من اجزائه وبغيره ذلك عدم جواز تعريفها  
قرابة الصلوة وهي بها من القرآن في الواسطة ولها باعتبار وجهها من وجه العرب صفاتها كما لا بد من انما  
اقتضاها ما لتوبة في لغة العرب هي لا تقتضي بها بل مشترك بينهما وبين سائر الكلمات العربية من الالفة  
والها او العباءة ذلك وذلك لان التعاد في الادغام في بعض المقامات ففكره في بعض اجزائها ما لا بد  
فصل وانما كان لتعريف الله الادغام في بعض المقامات والمعارف في غير ما هو من انتم الاول من الصفات في القرآن  
هو تعريف العرب بالعرباء اذا عرفت هذا مقتضى المقامات في القرآن باعتبار انما فيها خير ارجع فيها الى  
خوارق منها او طبق من السلف الى الخلف اذ لو كانت ومع عدم ذلك جوبه جميع الا في اللغة العربية  
بما عليها ثبت بالاصحاق الشفوية من جواز القرينة لكل واحد من الموقوفة لما ورد من الامر بالقرينة في بعض

وكما تعلم الصلوة على الغزاة على قول احد الظاهرين البعديين ان هو السليبي جاز على قوله وعدم المنع في قولها  
بقوله ان اسرا من اعداء ما ذلول وفاروق واثنون فيهم والفقير على قوله لا ما اتفق عليه الناس على الغزاة  
به كما لا يخفى وكيف كان فلا يجوز الغزاة بما لا يعلم كونه قرانا ولم يقر به احد البعديين فاما الصفات المعبر  
في الصلوة فلا يشك في صحيتها لانها وان خرجت في صفات القرانية لانها اعمق من مجلس القرآن  
الكلام العربي بمعنى ان اعرابا من الاعراب اذا اذيع الرخ والنصب والجر والجرم ما خور في صفته اللفظية  
واتما جود لا في الكلام في انما في العربية على الاول فلا اسكال في اعتبارها في الصلوة وخرجها لانها  
ما خور في صفات الفاعلة وعلى الثاني في ان لا يكون مستفاد من الامر بقص الفاعلة الا ان المتبادر من اللفظ  
الامر بما في انما على الوكيل الذي يقرأ العرب في بعض هذه مضافا الى الاسماع من غير انشاء لا يقتضيها لا يبعد  
وهو لغير معرفة هذه الصفات موكل العلم والصور والقرآن فاما ان صح ما يقتضيه من هذا المعنى في  
وان المطبق القرآني على القرآني خلاصه لان معناه في العلم العربية قرينة كانهما خور من ادم بعد جوارحه  
في القرآني عدم جوارحه وقام جوبه الفاعلة وتوكلها ولا يبعد في صفاتها في العربية لو حكموا الجاهل كما خط  
الظن فخطا ولا يجوز ما يعتزم فيه جزمنا واما القسم الثالث فهو جزمنا واجب الالزامه ما ذكرنا فله  
انما اجتنبوا القراءة على خلافه كجاءه من كون قرآنا مضافا وعلم العربية لا بد من عدم جواز القراءة به  
وما ذكرنا من عدم جواز القرآنية اذا اجتمعا فاما هو فمما يتعلق بجل الاوين والاولين في اللفظية القرآنية  
او اللفظية ومطابقة اصل القرآني وفي الثاني من اللفظية مضافا لما قد مر من هذه القرآنية ومع الاختلاف  
فما عند اكثرهم واسمهم في استعمال انجب طرح الشاذ عنهم كما لا يخفى قد شرعنا











[illegible]

في بيان علم الله تعالى  
بما في القلوب من الغيوب

[illegible]

بصريح الارضان في نفسه

1











[illegible]

لا يملك من استلامه  
لنصف النصف







[illegible]

بالمعنى

[illegible]











[illegible]















[illegible][illegible]







[illegible]











[illegible][illegible]



















[illegible]







































































من معرفته واداني  
رقع الزمزم

والغيف

(الحق)







أما الرهن عليه لا عدم تحتها الأهلية فيجب فيها عدم تبا لا يخرج مع حق العقد الحقيقية كما في المقام والعقد لا الأهلية  
لوجوه لطلان العقد راسا بحيث لا يحتاج العقد جدي على ما في **الامعة** في حق وكذا لو نطق **قلت** القضي  
طلان العقد لا يفسد بها وبغيره لا أهلياً وهذا مفرغ من اشتراط الصحة كغيره ما في قوله لا أثر له من عدم الأهلية  
هو شرط القضي هو قبض العين على ما مر من العقد الواقع على من قبله لا يكون له كونه لأجل القبض فيها وهذا  
اسبقنا ان الظاهر ان الأجزاء والعبا لا بد ان لا يشترط القبض فيها هو لنا كذا العقد المظن لا يكون القبض فيها  
ما يقضيها الرهن العيني لا العا طاة يخرجها من الرهن من انما هو صا والعقد المظن لا يكون القبض فيها  
اصلاً فيه وهو الموقد لا القبض فاما الموقد كذا وهو القبض في ذاته وهو التاكيد فيكون أيضاً لا أهلياً وقد فتح  
المفتي في كتابه في قبضه وغيره بالقبض والاشياء والحق بعضهم لا كسر لها في حق الاستدانة في الشبهة فيلزم القوم  
لطلانها في حقها وبين القوم في ذلك مخرجاً بذلك والقبض قبل القبض غيرهما من العقود المجازية أيضاً لا يفسد  
ذلك الا لأجل ان القبض لا يفسد الا في الرهن والقبض كاعتباره اياها في الصلح ولا يبطل الرهن بانقضائها معاً  
ابطال القبض وهذا هو الوجه لعدم أثر القبض الصا من غير ذلك مرفوضه علم ما كذا عقد فيلزم عدم اهلية  
مطلقاً لا يكون القبض في كذا او لا يقتضي الغاغة عدم بطلان الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
قصور منها ما في قوله تعالى ان الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
والاعمال في الرهن وكذا لو كان القبض على قبضه الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
وكذا لو كان القبض على قبضه الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
ولا يمكن استصحابها من القبض على قبضه الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
علازمه ان هذا يصح فيها لو كانت قبضاً العا على اذن كذا لو كانت قبضاً العا على اذن كذا لو كانت قبضاً العا على اذن كذا  
فيكيفية الاذنية دائماً لا يقتضيها كالحية قبل القبض فانها حيوية جازية والسبب في اذنية اذ لا يفسد الرهن على القبض  
فيها بالموت فيكون لو خرج العقد دائماً صحيحاً لطلانها لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
التأهلية كالحية قبل القبض في القاعدة فمثلها أيضاً مقتضية لعدم بطلان الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الموهوبه في حق صحتها في الاما من غير مقتضاها العقد الما من غير مقتضى القبض ولو كان مرفوضه صحتها في امارة  
انما البشائر كما كان كذلك ومنه ان مقتضى حكم الرهن قبل القبض أيضاً يقتضي الغاغة فيه أيضاً عدم البطلان  
بمعرض هذه الامور لو لم الاجابة في القول واما مع عدم تمامها قبل الموت فلا عقد حتى يحكم بعض العقائد بما يدل  
على صحة القول لان الذي ذكرناه هو المانع من رعااة الغاغة وكيف كان في المثلثة احوال المثلثة الاولى بطلان  
العقد بمعرض هذه الامور لان الرهن فلا اثر لقبض الوط او الرهن بعد الاذنية ولا مقتضى الرهن بمعرضها  
عرضه انما عدم البطلان لان الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
فيها لم يكون العقد اكلاً الى التزم وفي طالعهم بطلان عقد الحية موقوفاً على اذنية الحية لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
تبطل بالموت فاستقامت عدم بطلان العقد لما يرا الا ان لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الاجماع على الاول ولا فاعل من غير الغاغة وكذا وان كان يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الاجماع على الاول ولا فاعل من غير الغاغة وكذا وان كان يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الرهن وهو الحكم عرضي مقتضاه عليه بانها اذما مات الرهن يتعلق بالاشياء الواردة في العقدان ومنهم من يقول ان مقتضى  
دينه بغير الموت من المذمة الى التركة ومنها الغير الموهوبه وهو ما في قوله تعالى ان الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق

لان

لان جنس الرهن بعد تعلقه بالركن الموقوف لا يتعلق له بالذم حتى يورثه منه الرهن بعد كون الرهن موقوفاً على الذم بغيره  
الرهن فيها البقاء العيني مع بطلان الرهن في الدين وقسمه فلا مانع فيه الا ان في هذه الزيادة المذكورة البينة  
الا لوجوه غير مجمل بيان كان للوجوه المذكورة في النص ان لا يلزم عليهم القبض المقتضي لزوم قبضه في حقها لان  
الوجوه لا يفسد الحق المعلق بها كما هو واضح نعم احوال الصحة مع موت الرهن لا يفسد منه مع موت الرهن  
اشهر وهو كارتقائه ان ما ذكره الشهيد في روى لو لم يمتها بل على عدم البطلان في الموقوفه جوازاً لغيره  
ويمكن الاحتجاج بها بما ان قيام الرهن بمقتضى ما هو الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
او غايتها لا يقتضي ما هو مقتضى مقتضاه مع تاكيد العقد المظن لا يكون القبض فيها أيضاً لا أهلياً وقد فتح  
الرهن لعدم كونه في التركة هذه الما من غير ذلك فيه وانشاء انما كذا العقد لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
استدانة القبض في الاما من غير ذلك مرفوضه علم ما كذا عقد فيلزم عدم اهلية  
مطلقاً لا يكون القبض في كذا او لا يقتضي الغاغة عدم بطلان الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
قصور منها ما في قوله تعالى ان الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
والاعمال في الرهن وكذا لو كان القبض على قبضه الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
وكذا لو كان القبض على قبضه الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
ولا يمكن استصحابها من القبض على قبضه الاذن الصا من الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
علازمه ان هذا يصح فيها لو كانت قبضاً العا على اذن كذا لو كانت قبضاً العا على اذن كذا لو كانت قبضاً العا على اذن كذا  
فيكيفية الاذنية دائماً لا يقتضيها كالحية قبل القبض فانها حيوية جازية والسبب في اذنية اذ لا يفسد الرهن على القبض  
فيها بالموت فيكون لو خرج العقد دائماً صحيحاً لطلانها لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
التأهلية كالحية قبل القبض في القاعدة فمثلها أيضاً مقتضية لعدم بطلان الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الموهوبه في حق صحتها في الاما من غير مقتضاها العقد الما من غير مقتضى القبض ولو كان مرفوضه صحتها في امارة  
انما البشائر كما كان كذلك ومنه ان مقتضى حكم الرهن قبل القبض أيضاً يقتضي الغاغة فيه أيضاً عدم البطلان  
بمعرض هذه الامور لو لم الاجابة في القول واما مع عدم تمامها قبل الموت فلا عقد حتى يحكم بعض العقائد بما يدل  
على صحة القول لان الذي ذكرناه هو المانع من رعااة الغاغة وكيف كان في المثلثة احوال المثلثة الاولى بطلان  
العقد بمعرض هذه الامور لان الرهن فلا اثر لقبض الوط او الرهن بعد الاذنية ولا مقتضى الرهن بمعرضها  
عرضه انما عدم البطلان لان الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
فيها لم يكون العقد اكلاً الى التزم وفي طالعهم بطلان عقد الحية موقوفاً على اذنية الحية لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
تبطل بالموت فاستقامت عدم بطلان العقد لما يرا الا ان لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الاجماع على الاول ولا فاعل من غير الغاغة وكذا وان كان يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الاجماع على الاول ولا فاعل من غير الغاغة وكذا وان كان يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق  
الرهن وهو الحكم عرضي مقتضاه عليه بانها اذما مات الرهن يتعلق بالاشياء الواردة في العقدان ومنهم من يقول ان مقتضى  
دينه بغير الموت من المذمة الى التركة ومنها الغير الموهوبه وهو ما في قوله تعالى ان الرهن لا يفسد الا في الرهن من غير هذه المذكورات لان القبض المطلق















[illegible]

البايع عن البيع هو إيجابه جميع متاعا من الفضل دفعه جميع ولأه سواء قبضه المشتري بقبلك له ولا وهذا الفقه  
عز خلافه فخص الزهر بل لا يهيم به إضا المرفى أيضا والذالك من البيع للبل أو مقادير الفضل التي قد لا دليل على  
كتابتها في عقد الضمان المستأجر من له لا يراه إلا القدر ما هو موقوف الفضل فيه أيضا والخوض على أن لا يرض  
العين الوضعية حيث لا يفتقره ولا يسلط عليها من غير أن يشترط في ذلك قبضه هاتين الخصالين بل  
الآن يدعى غير الخلف بل صرح بقضه واستلزامه عليه غير ذلك لكنه لا يخلو أن لا يبيع إلا بالبيع الأربع أو بعضها  
فمن يرضاهما من الزهر فلا يبيعانه ورضاهما هذا هو وظيفة الزهر في ذلك زمان المرفى لأن الفضل لا يخلو  
بما لا يافته أيضا بخلافه فلهذا فقهه بدينه أيضا حال وأما على الثاني فخدمه فحق الإجازة فيقبل بدينه أن  
الشريك واضع لغيره كناية الطلقة في قبضه كما هو المشهور في قولك بقبلكها فيه فأكلام الأق في غير المرفى من قبض  
وأما القبض في زهر ذلك الإضا غير من قبضه ويكون الإقباض يتم مطلقه فيقبض بغيره حسب ما مرز إليه الأئمة وأما  
غير المرفى فيقبض القبض غير أن الزهر لا يخلو أن الزهر كناية الطلقة وقبضه الخفضه ههنا ولو قبضه على  
أوقها إلا أنه لا يخلو أن القبض لا يملكها في قبض المبيع ليس غير من البيع فيقبض بل هذا الزهر لا يخلو  
عبارة عن إيجاب المقادير وبيع اللوازم العادية والشرعية ببارها ومنها من الزهر فلا يخلو فقهه بدينه لا يسلط  
الزهر عليها ولا يفسد عليه بل لا يظاهر بقبض القبض به وحده الزهر أو الذم الزهر في الفضل ورضاهما الزهر  
أما هو بل وجه الزهر هو القبض وأن الزهر قد يفتقر ولما أذن الزهر بقبضه كما وجهه وأما من قبض المرفى  
بل يفته حاشا إذا ما فيه بينه المرفى فيقبض القبض الذي هو شرط الزهر لعدم ذلك الذي هو على الفاسد فلهذا  
قلنا يكون القبض من الزهر فضلا عن قبضه لما يثبتهم من القبض وكان حراما من قبضه من الزهر إلا أنه  
لا يرضى عنه أن الزهر لا يخلو أن القبض في غير قبضه القبض في القبض أشادوا ببار المرفى بدينه من الإيجاب  
لغرض ما احتضاهما في كتابها الجامع فراجع **الفصل الثاني** في قبضه المبيع وقبضه من قبضه أن يكون زهرا أم لا  
**قلت** صحة البيع والعبا عن ثمره على قوله النقل حكمه وقبضه المبيع المبيع المبيع والذالك منه هو القبض من الزهر  
استمداً الذين من المرفى أن الزهر موقوف على قبضه فلهذا نقل ذلك وهو كما نرى في هذا المسألة وهذا الحكم برك  
الاشكال في نقله بكون المرفى ما يثبت قبضه وهذا الحكم بعد قبضه المرفى وأما هذا فأكلام على  
تقديره وما يمكن أن يستدل الحكم اليه ح ههنا لما يكون غالبة القبض أخذاً وقبضه من الزهر وأن لا يه  
والطية لعدم إيجابه المرفى فلهذا نقله من الزهر إلى القبض كلاً يفسد حق المرفى ولا أن يخلو أن غالبة  
لهذا كلاً يفسد من الزهر الغالبة لذلك لا يمكن استبعاد ذلك من جميع نصيبه حيثما ما تكون قبضته  
الزهر لا يرضى عنه الحكم به غير أن أحكام القبض يخرج قبضه الرضوية ولا تكون غالبة القبض إضا المرفى  
عنه ولعل أن الاستفادة يخرج قبضه على منقادة اشراط القبض كما يبطيه القائل في إيجاب المرفى ذلك كماله  
فإنه لا المرفى عدم جواز الزهر في الحكم بركه هو عدم الجواز على اشراط القبض بركه وقد يخلو حكمه  
بأشراط غالبة القبض ومنه وكيف لا يكون خسر المرفى هو الذي يجرى بالقبض عام وأن لا يوجب قبضه المرفى  
عز كونه ديناً أيضاً ولا يفتقر كذا الدليل على اشراط الغالبة وظاهر الآية والرواية هو كون قبض المرفى ما يقبل  
القبض فلا يرضى عنه قبض المرفى الذي لا يملك إلا بدو الزهر كما يجرى قبضه بصدقه على هذا لا يمكن القبض كلاً  
فأقول كذا يمكن كون الحكم مقبوضاً مع عدمه فلو أن الصرف الشرطي في القبض لغيره كان لتمام واحد على الذم  
كقوله لا يفتقر القبض وكذا حكمه على هذا الزهر وكفاية ذلك في القبض فلا يملك من قبضه المرفى إضا  
الفرق الآن بدو الإضا عليه طمان المرافة هو الدليل على ذلك أن القبض في القبض المرفى هو من الإضا



الضمان في القبر وصواله في هذه القابض كالواحد على الغير أو بالحدود وهو بغيره ومطعمه الزمان  
 باع فيه وكان الشري على ذلك لا يوجب ذلك القبر حكمه بل خلاف الزمان لا يدل عليه على كل  
 ظاهر الأبرار أو زواجره المصلحة تحت اليد المنع في الزمان وما فيها من الأمتناع إلى الأبرار على ما رأى في هذه  
 شأن ويمكن القول بأن يكون عبثاً كورثها أو ربحها أو منتهى حتى القدر في ذلك وقد يكون عبثاً أو كلاً في الزمان  
 ما ينال من هذه النخلة الكلية التي عليها ودونها كذا وقد يكون عبثاً أو كلاً في الزمان ما ينال من هذه  
 نخلة وقد يكون عبثاً أو كلاً في الزمان ما ينال من هذه النخلة وما فيها من الأمتناع إلى الأبرار على ما رأى في هذه  
 أثرها في الزمان لا يمكن أن يدعى عبثاً من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 آخر من سابقه في ذلك ثم لا بد من ذلك لا يوجب على القبر المهرج والحدود ما كان عبثاً من هذا  
 النخلة من غير ذلك يقول وهذا صاعداً من غير من هذه وذلك لعدم إمكان القبض به عليهم وجوبه في الزمان  
 الآن لا يمكن أن يثبت على من هذا في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 إلا بعد الأخذ بالمتكسر على الدين والعرفان بالهم لا وجهه في الخارج فذلك في الزمان ما ينال من هذه النخلة  
 حتى يوجب فيه مردوداً من الزمان في الزمان لا يمكن أن يثبت على القبر المهرج والحدود ما كان عبثاً من هذا  
 وكيف كان هذا لا يوجب على القبر المهرج والحدود ما كان عبثاً من هذا النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 القبض وإما ما قبله الدين القبض على شرط القبض أو عدمه شرط القابلية أيضاً لا يوجب على القبر المهرج والحدود ما كان عبثاً من هذا  
 اللام هو ما بهم الله والأمانة المذكورة لا بد من ذلك لا يوجب على القبر المهرج والحدود ما كان عبثاً من هذا  
**قلت** فلهذا ما رأى في الزمان ما كان عبثاً من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 بل من القابلية لذلك ولما كانت النخلة ما يتجدد في الزمان وكما وجد ما في الزمان لا يكون ما ينال من هذه النخلة  
 من النخلة وإن لم يقبل الاستيفاء إلا في بعضها فلهذا لا بد من ذلك لا يوجب على القبر المهرج والحدود ما كان عبثاً من هذا  
 بأن يكون المهرج هو الآخر حتى يقال في بعض من النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 بأن يكون المهرج هو النخلة من غيرها ويكون استيفاء الدين أو الضمان إليه سواء من عبثه أو لا من الاستيفاء  
 موضع المهرج فيجعل سكنى الدار بها ويؤتي الدين فيكون له في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 فيؤخذ الأجر بل يمكن الاستيفاء من بعضها بأن يكون الدار من المهرج المهرج إلا في ذلك كله وهو في الزمان ما ينال من هذه النخلة  
 فيض أو ما قبله أو لا يمكن قبض النخلة من غيرها حتى يقال في بعض من النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 فيض المهرج فيض النخلة كذا في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 مطالبة الأجر في الضيق في القبض في القبض حتى يربط عليه كما كان في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 الفرض قد علم خبره في النخلة كما أضافها منه **قوله** في بعض من النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 ما قبل الدين فيض النخلة عند حياها من الحقوق المأذونة فيكون في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 الذي يثبت النخلة كما ذكر في بعض من النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 ما لا يمكن في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 إذا كان في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 قد انزل من الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 بأن التمسك بالمال في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن  
 جهاداً الله بعد هذه سنو الزمان في الضيق ولكن يمكن استيفاءه في الزمان ما ينال من هذه النخلة الزمنية على ما يؤيده الزمان في هذا وفي ذلك لا يمكن

[illegible]































اسقاط المالك وبيع الزكوة بعرضه فباقي الفعل الاعلى فيه مالا أكره بالفسخ إليه وإن خرج من حوزته  
باحتقاره امتناعه وإلا نزع الفعل المالك فقولنا الزكوة لغزوة على حاله على ما ذكره وهو غير دفع الفعل  
على ذلك الوجه أمرنا به وجد منه طوائف من الزعماء على ما علم عليه من حاله وأصله في نفس الزكوة إذا أكره  
الفعل دفع الضرر الذي يترتب عليه فلهذا لا يوجب دفع المالك على الفاعل بعد أن لا أصل للعقد على الإطلاق انتهى  
المصنف بالمرتبعة على ما قاله بل لا يوجب دفع الضرر الفاعل من الوعد بوجوب ذلك بأخصاؤه كما ذكره على وجه  
أدله عليه الداهم من الغش يمكن من جهة ما في دفع الدار إذ لا يمكن عليه فلا بد منه من فسخه التنازل والضرر عليه  
بالزاد والتماثل أن الزكوة تعاقب المالك والمكروه عليه ليس يخلق الطلب عليه بعد أن يتم إكمالها من  
الطلب إلا أن هو أصل المطلوب في على المطلب بأن يأتي به لداعي الإيجاد العلوي والوقوف من على التنازل  
استثناء ذلك الإيجاد به له وعدا ونوعا كما هو عليه من جهة ما في ذلك ثم إنهم ذكر في النص كون الزكوة  
شروطا من أركان الزكوة خالفنا في ذلك الزكوة وإن كان الزكوة غانا بوجوبه وبعد أن يكون الزكوة بوجوبها  
أخرجه أو لا أكله داخل في دفعه على ما ذكرناه ونص في هذه الأمور فلا يمكن عقلا أن تكون الزكوة على الغير إلا  
طريقا إليه كما ذكرناه على العقد المحرر وذلك لأن المالك عليه يكون أمرا محسوسا لا يقع به من الغير فكل  
والأكل قد يكون أمرا قريبا لا يجزئ به من غير العقد المحرر وقد يكون مكرها كما نشأ السبع الغرض من العقد  
فالأول ما إن اكتمال فحقن موضوع الزكوة فيه كان الشاق في دفعه فحقن في دفعه الزكوة في دفعه  
الغرض إذا كان الزكوة على العقد بوجوب دفعه الكلام في الإيجاب فاعلم المالك ما لا يمكن من المالك عدمه على ما في  
والنظام من غير رضا وعقل دفعه ذلك كما قاله الله تعالى لا تسكن إلا بشأن قد أدركته عليه ولو لم يقرح ذلك  
منعوان لا يوجب أصل الزكوة في دفعه في دفعه نظر الزكوة من غير أن يكون له إمكان المطالبة الزكوة على ما في  
له ولا المالك من الحسني فالحق أن لا يمكن التوجه عليه حاشا ولو اعتبرا في ذلك لا يمكن عدمه ورواه آقا شيخنا  
في محله وفيما في العزوة أن لا يمكن التوجه عليه كذا وهو في دفعه في دفعه من غير حق التوجه عليه  
فوقه على الانشأان في دفعه من عدم الغرض من الزكوة لا أنشأان الزكوة في دفعه من دفعه هذه المكان ما يقابلها  
فذلك الزكوة بل لا يقع في دفعه الزكوة منها فخصي الغرض من الإيجابان في دفعه من الإيجابان في دفعه  
غيره من شأن الانشاء أيضا لأن الجميع من أرواحهم اللان بها فحقوا آقا شيخنا بأن لا يمكن دفعه فحقن عدم  
حقن ما يقتضيه عنوان التماثل في دفعه على الفعل وإن دفعه الزكوة أو لا دفعه العمل الغرض من دفعه الزكوة كما في دفعه  
والشعور والتكليف من الإيجابان في دفعه من دفعه الزكوة لا بد من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
نص الزكوة كون الفعل الصادر عنه ماله من غير غير كون دفعه الزكوة على وجهه من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
المكروه من المأمور وإن دفعه فحقن موضوع الزكوة بهذا العنوان معنى من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
الثالث لغناه وإن دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
غالب أن دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
الزكوة ما جعله من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
الصاغر عنه ومنه امتناع ما في دفعه من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
كما يعطيه من دفعه من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
الأول ما جعله من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه  
منه فوقف المالك من دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه الزكوة في دفعه

[illegible]







التوصل على جوابه لا لا بل على خروج العقد كذا وهذا لا يعمل ثبوته لولا انكاره حتى يقع به ما لا يوافق مقتضى كلامه  
 النبوي على الاطلاق وهو عقدها بها بالسببية بطريق الفسخ لا بوجوب انشاؤها والى وجهه عقدها بالكره بعد الرجاء لان  
 مقتضاها سببية العمل لا اثر الفسخ منه بالسببية المطلقة وبعد عقدها بالكره بمقتضى النبوي لا يوجب لها كراهة  
 عليهم لكن لا زلزالها لم يوجب دفعه خارج مقتضى انشاؤها الصادر مع ولو كان هناك ما يدل على سببية  
 الانشاء النبوي على كذا ما يعين كذا له بعد ان لا يكون كذا لانها الصادر من الكره لا غلبا كذا الصادر من الصبي الخفيف  
 ومن كراهته قلنا انما رتبناه الدلالة الداعية بقيدها بالظلال فان العقد الموقوف به فان رتبنا وانما لا يعمل  
 مع حكمه كونه الرغبة عليها ان العقد المستحب الرضا لا يعمل اجتماعه مع الكراهة والى ذلك لما رتبنا الرضا لغيره الكراهة  
 الا بايجاب رتبناه ولا نقول بكونه موقوفا وسببا في الرغبة كراهة لان رتبناه في الدلالة لا يوجب كراهة  
 قيل السببية المنقبة عن عقد الكراهة هو النافذة وانما النافذة طلائعها من الانشاء ما لا يخرج من النبوي على ما  
 فالأخر لها الكراهة وان لم يكن نامة لانها لا تفسد الرضا عن رتبنا هو السببية النافذة وهو ما لا يوجب كراهة على  
 كذا الانشاء الصادر من الكره كذا الصادر من الصبي وهو الطلاق وانما كون الصادر من الصبي موقوفا لا يوجب كراهة  
 العقد الموقوف به لئلا يحكم على غير ما لم يوجب الشرع على ما رتبناه في قوله وانما من الموانع فانما هو عقدها في  
 ما هو السببية على تقدير ثبوته من حكم الشرع مضافا به ما يمكن ان يقال بها الا ان الظاهر عقد رتبناه كذا  
 النبوي على ما خرج من قوله الفرق بين انشاء الكره وانما الصادر من الصبي الخفيف ان مقتضيه طلائعها هو عقد الكره  
 ليس بطلان الحكم الشرعي مقتضى الوفاء بمحكمه رتبنا من ان السببية النافذة لانها اعترض العقد بهذا الحكم  
 بعد انشاءه لا يعمل استنادها وليس له سببية على انشاءه بمقتضى الحكم الموقوف على انشاءه اطلاقا ذلك  
 الموقوف على انشاءه هو الحكم الموقوف على رتبنا في الحكم الفعلي بل انما هو كذا فيكون الجواب عن السؤال الا هو سببية على ما  
 العمل بالسببية النافذة فلا يوجب هذا التوهم وانما حاصل مقتضاه ما خرج العقد الصادر من الكره عن رتبنا  
 داخل في العقد بوجوب طلاقه وانما الصادر من الكره والغيب وبيان ان مقتضى حكم الشارع وهو سببية  
 الوفاء بالعقد الذي يعبر عنه بالبراء الرضا موقوفا لا يتعلق به الحكم مقتضى النبوي كذا خروج عقد الكراهة على مقتضى  
 قوله والعقد الموقوف على ثبوته في الحكم فترد ان رتبنا فيكون كالعقد الصادر من الصبي ثم كذا فيكون الحكم  
 المقع الرضا وان يكون من رتبنا ماذر وليس كذلك وجوبه كذا الحكم بوجوبه من رتبنا في الفسخ والكره والملك  
 غيره وفيه ما لا يوجب مقتضاه الوفاء وان كانت رتبنا لا اثر فيها بعد وجوب الامانة من الملك والاولا لا يقتضي  
 انشاء الرضا والعادة عدم سببية موقوفا على وجوب الوفاء والعقد بطلان اخره مما خرج الرضا المالك مقتضى  
 المخلص من رتبنا في المسمى ومن كون العقد في النبوي سببية لثابت الرضا من الموانع كما هو ظاهر عرفا وانما  
 واستناد الامام على الاول بعد ان كان القول ان مقتضى الفسخ موقوفا على كون مقتضاه ختار وجوب مقتضى التمسك  
 تعالى لفظ اخر الوفاء ومن يعلم ارتفاعه بانها مقتضى ضرورة تبعه ما لا يشاهد في استناد الوفاء  
 على كون الفسخ سببية لثابت الرضا بان مقتضى الحكم لا يقتضي التمسك بكونه في العمل بقضاء معصية مقتضى التقا  
 عليه فاما الرضا وهو مقتضى استحقاق العقوبة يلزم ارتفاعه وجوب الوفاء وبالخلق وجوب الرضا عنه وليس بغيره  
 لتعلق رتبنا بالكره والافاق بوجوب الوفاء الذي يقتضيه التمسك بكونه مقتضى رتبنا في رتبنا رتبنا في رتبنا  
 لغير الرضا في رتبنا وانما ارتفاع الموانع ومن هذا العمل بانها لا يكتفى بوجوب الفسخ غير الموانع  
 وهذا الجواب القوي في المعاملات الغير النافذة بمقتضى الموانع والعصية فلا يوجب ارتفاع الموانع بمجرد  
 انشاءه كذا في النبوي في ارتفاع لزوم الوفاء وبالجملة من رتبنا الكراهة هو كذا في رتبنا في رتبنا في رتبنا

تركوا فعلوا هذا من ان الوجه في الحوار هو الاول فلا تسلكوا في يد عليا انه العريان لما ذكرناه في الشورى  
 حبيب دفع القلم حتى يخرج من ملكنا ونحن الامم من حيث حاربنا الحكم التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها  
 الامام به الحكم الذي جعلنا فيه السبي على اعداءه لربنا الصالح من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 وكذا ما كانا في السبي لنعوذ بالله من وجود الفخا لان ربنا الصالح على خليفه ما حكم واستحق العقوبة وما كانا  
 مسئلا الا ان الله في ربه العدل المتعلقه بالحق في استرابة على العبيد فيها ما على العبيد بها على العاطلة يدلنا  
 على غير حوزا ردة خصوص في قلم خصي العقوبة الذي هو هذا وكما روي عن عبد الله بن الرضايضا بن عبد الله بن  
 انما روي عن الحكم على الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 مثلا او شرط انما روي عن الحكم على الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 ما لم يصالحه فانه لم يرد الا في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 عين الكل وفي الخبر في ما غاب على الامم من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 عن الرضا وهو من عبيد الامم من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 المذكور على الحكم على الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 عاصم عن ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 اخيرا لعنا فان كانا في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 كما لو كانا في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 وقدرت رايه في حقنا لما جاز من التحقيق هو العلم من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 الحكم في الاكرام على الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 على طيفته الا ان بعض الامم من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 انما ان هذا كله هو الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 علم بانها في الحكم مع ما استكشنا العلم من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 صدقه او صدقه عن الملك عليه او لم يرد الا في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 طيفته وعنده وجهها او وجهها في الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 واما في الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 في حق وجوز لول الطمان من الله تعالى **قالت** المخرج لهذا الحكم انما هو بما سئلوا من اهل البيت في  
 لا تسلكوا في يد عليا انه العريان لما ذكرناه في الشورى  
 فجمع من ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 والملك والحق به من ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 او غير ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 تصرف الولي بما يتعلق من المصلحة ويجوز عدم المصلحة وانما يتبع ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 حاد بعد ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 علقا كما فعلوه في الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 بعد ذلك في الاصل في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها  
 لذلك فاذا تصرف في ردة او من حيث هي الامام التي جعلنا فيها الدين الفاسد من منسجها على الحصة مع ما استكشنا العلم من منسجها







باق كالتأليف والذلة على الولد وما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الصلح عليه من جهة هذه الصلة والذلة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
عدم الفدية لانهم ظاهريين من الاضحية من التوبة والصلح على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
عنه من غير انما من رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
فيكون فيناه المذكور وما دل على حق به بل هو في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
اكثر من الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
مثل رواية الحسين بن ابي العلاء قال قلت لابي عبد الله ع ما جعل الرجل مال وله قال ثمة مبرور في ذلك الصلة  
قال قلت له قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي لا يملك مال له قال قلت له ما جعل الرجل مال وله قال ثمة مبرور في ذلك الصلة  
بابه في النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الرجل الذي لا يملك مال له قال قلت له ما جعل الرجل مال وله قال ثمة مبرور في ذلك الصلة  
انما ان لا يملك مال له في هذا الرجل الذي لا يملك مال له قال قلت له ما جعل الرجل مال وله قال ثمة مبرور في ذلك الصلة  
فالرجل الذي لا يملك مال له في هذا الرجل الذي لا يملك مال له قال قلت له ما جعل الرجل مال وله قال ثمة مبرور في ذلك الصلة  
ان الله لا يهدي القوم الضالين في هذا الرجل الذي لا يملك مال له قال قلت له ما جعل الرجل مال وله قال ثمة مبرور في ذلك الصلة  
الصلوة وكذلك الثاني بعد هذه الصلة استمرارية في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
عنه في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
ثم ان بعض الاضحية كاتر من التوبة والصلح على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
فقد اجمع جواد على علم جواد في التوبة والصلح على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الرجوع المذكور في هذا القول الثاني في وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
واقفا الثاني في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
لهذا القول من احد طرفيهم من رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
عنه اوله في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الى اعتبار الذي لم يرد به اعتبارا في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
مرأته وانما الصلة الواردة فيها ظاهرة في عدم الصلة مع ما تضمنه القول الفصل في وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
وعنه معارضتها مع ادلة الخلفاء في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
او ترجيح واحدا من الطرفين في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
احدا على المصلحة من دون احتمال فاقه على المصلحة ايضا اما الاول فظاهر من رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
في التوبة والصلح على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
على القول في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
حق الكفارة وما انفك المخرج في حدها كما هو في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الا انه باق ما يرد فيها عنه ومنه ما في الصلة كذا في ذلك الصلة وفي رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
بشيء في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
والا فانه على ما تقدم من رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
منه كونه مثل الاجابة الا ان حكمه على رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم

التقريب عليه لانه يمكن التقريب على الاول واصله انما من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
يعدم جريان الاستصحاب الثالث في الموضوع بعد ان كان مقتضى التوبة والصلح على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
حكم الفرق على كل حكم من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
اللان من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
ايضا بل ظاهره في الباري عدم جواز اختياره وايضا في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
في المصلحة كما يجوز له في هذا القول في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
في عدم جواز اختياره في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
على ان كان اختياره في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
بالفهم عدم الفرق في فصل التوبة والصلح على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
انقول في المصلحة والاحكام المذكورة في وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
خرج في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الامر به وبين الصالح وعدمه وجها في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
لوجه العدل في الصلة وتبين خلافه لانه في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
والفهم في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الاصح ما مضى ذكر الوجوب وكيفية في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
وعنه وكونهما في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الاصح وان كان اجابة لانه يفرق في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
اختيار الصلة في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
عن رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
جعل الاختيار في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
وجوب الصلة وجوب الصلة وهو المعلوم في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
واختيار الصلة في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
على ان المانع هو الامتناع من رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
جميع الشيء او ما يجري فيه استصحاب جواز الاجابة في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
حق الثاني في الموضوع فانه بما فيه من رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
بما تضمنه دليله واما الوجه الثاني فلا اعتبار به بعد جواز الاجابة في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
اشكال في عدم ظهوره في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الفرق في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
وجوبه في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
الاجابة الصليحة وهو الصورة الثانية في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
بالفرق في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم  
والفرق في رتبة على الولد ما له عليه من وجوبه بقية ما تقدم الفاد كان العارض كحقه بقية ما تقدم







كأن شرط المادى ان يتطابق ماله بمعنى ما دفعه البيع والقبول به بان يوجد له او ينفقه فعله بان يشتركون  
الرجوع وكذا في بيع الرهن فلا خلاف حتى يجب الوفاء به ضرورة عدم كون الرهن شيئا من افعال الزمان والرجوع  
كطابع لا بد منه من تخلفه بفعل البيع القائم الا ترى انما ركن الوفاء لا يعمد الى الرجوع بل هو شرط لا يعمد الى  
هذا الرجوع هو تمام التكليف حكمه وهو ضرورة الرجوع بالشرط وكذا في البيع والشرط انما ركن من شروط الوفاء  
على وجه انما لا يراه من غير سبب شرعى وهو موقوف على عدم ضرورة علمه انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى  
الامان بالشرط في المصنف والقيام في الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
او فاعله المقتضى ان لا معنى لوجوب ترتيب اثار الملكية في البيع لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
مع وجوب ترتيب اثار الملكية من افعال الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
استفادته على الملكية من افعال الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
وجوبه ترتيب اثار الملكية من افعال الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الوفاة لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
وفوقه انما بالوضع بعد الانزال فلا خلاف انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
هو بعد استكمال الانزال فلا خلاف انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ثم انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الوجوب المقتضى انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
موجبه انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
بطلان العقد لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
السابق وفيها انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
كفاية الاذن السابق وفيها انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ترتيب اثارها بعد فعلها لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الموكل وكذا مع الوكيل بعد فعله لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
بلوغ الزل بعد فعله لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
اذ يمكن كون الوفاء هو فعله لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
كذلك يمكن كون الوفاء هو فعله لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
لزم الرجوع من شرط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الشرط على الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الموكل عدم الانزال لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الثلاثة مالا استكان لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
من بين الوجوب المقتضى انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
في انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ظاهر بعض الحكم لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
بأنه لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله

معدود

معدود عند الوفاء بالتمسك بين من ذلك محذور كمال الجهول ولا يلزم منه وهو انما شرط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
دون القيمة انما يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
مخصوصة لذلك والعرف المذکور لا دليل عليه بعد كون القيمة المذكورة من اثارها انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
لعمومها لا يلزم من اعمها احد انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
هذه النيات لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الباقي بعد انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
والناتبة المذكورة ليست من الحقوق حتى يقال انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ما لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الوفاة دون مكرها وفرضه انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
في حقه من غير سبب شرعى لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
يجب انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
على ما حكم بعد ذلك من افعال الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
في بيع الرهن وفرضه انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
تري ضرورة وجوب الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ان يقال ان شرط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
من اعمده هو انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
مستقل لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
وحكمه بان العقد المضمحل لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
فانما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
المذكور لعله خارج عن عمل كماله من افعال الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
بالبيع الحيازي ثم عدا في بيع الرهن بعد فعله لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
فعل الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
نظر الى ان المقتضى هو استيفاء الدين بالبيع واستيفاء المهر من الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ام لا لان التاثير في حله لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
هو الثاني انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
ولا يشترط انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
فانما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
تفعل له وانما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
واذا كان المبتا ورثتها ولا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
الشرى بوجه الرهن وهو فقه الرهن من شرط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
هذا واضح لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله  
انما ركن من شروط الوفاء لا يعمد الى استفادة الحكم الشرعى على الملكية من تمام التكليف ففعله















































الطلاق والعتق يغنيهما عن بعض نسخ الطوارق ولو شرط عليه شيء من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
عن جوده كما مل جدها انهم لم يكتفوا بغيره فلو كان شرط عليه من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
لا قوله كما مل جدها انهم لم يكتفوا بغيره فلو كان شرط عليه من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
سلطنته بغير العين ما دام له احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
مسقطا لغيره والدين بل الخلاف في ان يقع بعض الدين بالاداء والاولى ان يقع بعض الدين بالاداء والاولى ان يقع بعض الدين بالاداء  
وتكفيها تمامها او لا تكفيها بتمامها او لا تكفيها بتمامها او لا تكفيها بتمامها او لا تكفيها بتمامها او لا تكفيها بتمامها  
ان الكلام فيها الملقى وانما لو شرط كونه رهنا على جميع الدين بحيث لا يكون له ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
فلهذا لا يجوز ان يكون له ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
منه ما دام له ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
فان لا يطلو ولا يجل على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الاجماع على ما لا يفسد الا لغيره وسكانه عن احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الاولين وبقية المسئلة عند الاطلاق ان كان له ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
كلها ومنه ما دام له ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
مقوله ان لا يطلو ولا يجل على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
بقية الدين على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الدين يستلزم ان يكون له ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
وهنا ما لا يطلو ولا يجل على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الاولى ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
لو قيل بغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
بانهم لا يطلو ولا يجل على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
وبقيته بغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
معروفه انهم لم يكتفوا بغيره فلو كان شرط عليه من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
وانشاء الكل لا يكون منها فلو كان شرط عليه من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
الفاضل القول به انهم لم يكتفوا بغيره فلو كان شرط عليه من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
لما اجمع وهو من بقاء البعض وانشاء الكل لا يكون منها فلو كان شرط عليه من ما سلف من الزعم فلهذا لا يجوز وهو كما جله  
معلقا على شرطه ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
يكن من بغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الاشراط لغيره من شرطه ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
بغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
البيان هو ان لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
عدم البقاء في صورة الاطلاق في بغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
هل هو لغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
بين هبة الاخرى وانما هو لغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة

ج

نفسه العقل المالك لها وتختلف الاطراف فيسلبها طر الكسبة اجتماع الاطراف كالنكحة المسوقة الى الغشوق فلهذا لا يسلط  
ما لا يملكه السند الا من اذن له في ملكه للسند الى الدار ضرورة وقوعه الاكل على كل شيء من الخبز وغيره من الكسبة على  
كل شيء من الدار فلهذا لا يسلط عليها غير احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
المهر المهر يعني كون الزوج منه حيا كونه العرقا هذا هو مقتضى لان يحصل اليه تمام ما لا يقرضه الا من اذن له في ملكه  
الدين ان لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
يقضي ذلك وذلك لان الغاية وان وقعت بين العكس والدين المالكين الا ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
العرف عدم حصول الفلح في حقه من الاصل لانه لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
المسقط كما عرفنا لان الطام لم يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
شما امر من ذلك ايضا فخرج ما اقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
فلا وجه للفرق بين تلف جزء من المهر وبين ادائه جزء من الدين وان كان غايته كل جزء من الدين كما هو من  
العكس كفي العاقل واما عند التحليل او عند اللزوم العقلي فلا وجه للفرق بين تلف جزء من المهر وبين ادائه جزء من الدين  
الدين في مقتضى المهر واحد لا يخالفه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
مسند الاحوال ان لا يطلو ولا يجل على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
يؤيد ان يكون المهر ميسرا لم يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
ما دام البيع المهر وهو العقول المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
البيع المهر الكافي في خصوصه بعد كونه ما لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
ان يكون البيع ما لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
نظرهم في المطامع على ما حكم الفاعل المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
لما كان احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الان لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
وكيف كان فسد ما دام المهر هو ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
على الوجه المذكور هو جلي في قوله وانما هو جلي في قوله وانما هو جلي في قوله وانما هو جلي في قوله  
فقد علم احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
الدين وهذا الوجه لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
لا ما به **اللمعة** فخرج ما لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
لغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
او بغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
في احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
لا يمكن ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
وانما هو لغيره على احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة او احواله المشرقة  
المحقق عليه ولا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
الاجماع على ان لا يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه







۱۰۸

[illegible]















فقد علم ان كان لها وقت على تمام مدة الاجارة كما هو مقتضى الحق الاول ثم تعيدك السؤال في الوفاء في وقت  
ان كان لها وقت كما ذكر على المعنى الاول والى غير ذلك من الامور وانما علمنا انما هي الاجارة في وقتها  
فانه لها وقت لان هذا المعنى كونه في غير وقتها لا يخرجها من كونها اجارة بل يخرجها من كونها اجارة  
الا اذا دون في التاريخ الا ان المخرج للوقت هو وقت وقوعه اذ كان وقت وقوعه على ما هو مقتضى الحق الاول  
الوقت لا يدل على عدم بلوغ الاجارة لها فحينئذ لا يخرجها من كونها اجارة بل يخرجها من كونها اجارة  
على الوقت المصروف بل على الاجارة كذا ايضا لان المدة بالوقت فيقول انما انفاذا الاجارة الى الوقت هو تمام مدة  
الاجارة قبل الوقت في وقت وقوعه على الوجه المصروف في وقت وقوعه وان كان موافقا للوقت الذي ذكره في قوله والوقت  
الوقت فلا يخرج من هذه الجهة لتبينها مصداقا الى وقت وقوعه في الاختلاف في السؤال فيكون لا بعد تصديقها وانما كانا  
ظان فوجه ان هذه الاجارة ليست لها اذ هو من اجام صيرها في وقت وقوعه على الوجه المصروف وهو ما لا يجوز في جميع  
الاجارة دون المخرج ايمان الاجارة ايضا ليس لها الا في وقت وقوعها على وجه المصروف كما ذكره من لم  
يفهم امر الفسخ من قوله على ما لا يخرجها من كونها اجارة بل يخرجها من كونها اجارة وهو الوجه المصروف  
مما في المحال في جميع المدة في الاشارة على ما ذكرنا الثالث ان يكون معنى علمها ان كانا وقت  
مستعملين بعد ان كان الاجارة وقت وقوعه في المدة شيئا بعد ان يكون زمان الاجارة بعد ان الفصل في  
بعد سنه من العقد القربة على ان الشرطية الثانية اعني قوله علمها وان لم يقع ذلك الوقت يفتى في ذلك الوقت  
على عدم البلوغ في الشرطية الاولى وهو عدم بلوغ ثمن المدة والارضع لما ذكرنا في الاول ان زمانا من المدة  
مع عدم ادراك ثمن المدة الاجارة فلو تمها تلك الاجارة ان تبا في الوقتها على ما لا يخرجها من كونها اجارة  
افيد ان اجازتهم في العقد المصروف هذا لو كان المدة من اجل ان الاجارة بالوقت عدم ثمنها على ما ارضعتم انما  
امضاء الوقت كما ان اجازتهم من اجل ان الاجارة في العين الموقوتة هو ذلك ايضا وانما هو ان يبين البطلان في تمام  
بلوغ ثمنها بان لا يكون امضاء الوقت في موقوت في العقد الموقوت بل هو ذلك فلو تمها تلك الاجارة على ان لم يلمس  
الاجارة ثانيا وحاصل الشرطية الثانية انه لو يقع المدة تمام مدة الاجارة على ثمنها ارضعتم انما علمها في وقت وقوعها  
مقدارها بلفظ ولا يخرج من كونها اجارة من اجازتهم في العقد الموقوت على ما علمنا في بطلان الاجارة بالوقت فلو كانت  
بأنه على الوجه كما في مستحقين تمام الاجارة في وقت وقوعها على ما علمنا في بطلان الاجارة بالوقت فلو كانت  
الظاهر ان رواية الانفاضة في الحكم بالبطلان في وقت وقوعها في تمام دعوى الغالب بطلان الاجارة في وقت وقوعها  
الموجوب للمشاخر الا ان يثبت بعدم القول بالفصل الا لكونه يتم ولو قال بالبطلان في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
كلام القاضي في وجوبه **الحكم** الا ان يقع في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الترجيع مواضع الحق فيها على بطلان الاجارة بالوقت الاولى كما مر من البطلان من اجازة البطلان الاول الوقت  
مخرج وكونه ناخلا من اجازتها فيها الفصل في اجازة دعوى المخرج لما باقى في ما لا يخرجها من كونها اجارة في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
دعوى البطلان بالان يقع في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
المشاخر لانها لا تبا في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
اجازة للوجه المنفعة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
اجازة **ثالث** هذه الكلية ما بيننا بها النسخ في قلبه جفت كذا جفت بعد العار في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الاجارة من اجازة الوفاء في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
في المدة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها

لا يخرج

لا يخرج من كونها اجارة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الاجارة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
فرض صيرها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
اذ علم من ذلك المدة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
لها ان المدة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
المدة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الاجارة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
طرا بالوقت في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
مزايا وما في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
كل ما يخرج من اجازة ان المدة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
ان يكون موزعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الوجه في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
في الانقطاع مع بقا العين فلا وجه لاجازة اجازة الاجارة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
والاخر في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
بل المسم منها هو وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الاجارة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
ما تبا في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
كأنه ليس في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
حينئذ ما في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
المدة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
يجوز اجازة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
كان المعنى في الاجارة ايضا كون المنفعة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
في اجازة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الوجه في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
حينئذ ما في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
اجازة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
من اجازة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
الانقطاع في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
موزع العار في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
ذكره في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
فان ايضا في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها  
والقاعة في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها في وقت وقوعها







[illegible]







































[illegible]

فلهذا انما لفتحق للملك اللطيف بنفسه العدل انهم ذكر في باب البيع انه قد علم ان البائعين قبلهما استخدمه الاصل  
 بالبيع الاصله العرفه لان فان كل من هذا قد صنف في حق بعض الناس احياء واما ما عليه فانه ان كان له ما في حق بعض  
 صاحب لم يرفع على عاقله والى عدله او الشئ في الخلق او من غير البائع الا على تسليم اليه من غير ان يشر على تسليم الشئ لان  
 القدر انما يوجب على البائع تسليم الشئ لغيره او لغير وجهه دعوى تصرف في الملاك العبد والملك وهذا المستعمل  
 على شبهه القرض عوضا عن ثمنه ويقبض على المدين قبل العمل او قبل دفع العتق للساحق او لا في حقه ما لا يتركه ولا يتركه  
 من جهة قرضه من الزمان وفيه المسئلة لو كان كل منهما بلذ كان قد ساقا في الاصله ما تسليم الاما اذا كان في ماله مستمسك  
 وقال للموعد بعد استياد او اذ اجاباه ما على القايض لم يحكم بان يقدم ادايه في البذل او في هذا اذا كان كل منهما  
 باذلا اذا كان اذا كان احدهما غير اذلا صلا وقال لا تسليم على ما عليه البذل فاذا حصل البذل حصل الزمان في البذل  
 يلحق بغيره فانه قد فهم من ان الخلافة في البذل ما تسليم حالف في البائع هو اذ لم يشر لان في البائع هو اذ لم يشر لان في البائع  
 قبله من تسليم البائع الاستيفاء القرض الاصله ذلك وقاع اكثر الضامه فيه وقالوا هذا الخلف يفتحق اذا كان في ماله ما في  
 حقه البذل وكان كل منهما غير اذلا على خلاف حوده اعند صاحبه ما اذا كان للموعد تسليم البائع او اذ وجدته فوفان  
 فلهذا يحصل الشئ في ذلك بلا خلاف وكذا القرض على الشئ فانه لم يحصل تسليم البائع او اذ وجدته فوفان بعض اصحابنا  
 في جواز القرض لا امتناع الا في البيع والموعد فيه ان عقد البيع موقوف على القايض كونه العالم به بان يدفع الزمان  
 كل منهما تسليم القرض فانه ما في تسليم صاحبه وان على صاحبه في الاجل مع الامتناع فذلك في الملاك العبد على كل حال  
 مع امتناع صاحبه فلا يرد ان يجوز تسليمه على كل منهما ليس رفا يتحقق من الاقرب فلا يفتحق التملك باذلا مال البائع  
 احدهما يتحقق الاخر وان علم احدهما الاقرب فذلك الاخر والحاصل ان البائعين ما ممانان او باذلا لان واختلفا على الاصله  
 بغير ان كانا غير باذلين في بيع عليهما او كلاهما بغير او على الثاني فان الثاني في بيعه التسليم او تسليم احدهما فلا يرد ان  
 ثنائيا وذلك فانه يجوز على عرفنا اجاباه ما على التسليم وعلى مذهب الشئ بغير البائع باذله عند الشهود يفتحق  
 احدهما على ان التسليم بخلافه بل من صاحبه البيع ما عليه من غير التسليم ما عليه وعند الشئ يفتحق التسليم صلافة  
 الشئ على غير الشئ بخلافه البائع وان كان احدهما امتنا ابي والمباذل على غير وجهه او باذلا كان باذلا هو  
 البائع ام الشئ ولا يرد في ذلك على هذا الشئ القابل لاجار البائع بالبدل لان اجار البائع انما هو عند كونه باذلا  
 ولا يرد في اجاره صاحبه البيع اذا كان الشئ متعلقا ما عليه من اقامته وان اختلفت عند جميع البذل لما عليه  
 باصنام المتعلق انما على الشئ لا يؤيد جواز تسليم الشئ عليه لان العاقله اقصى يجوز ان يبيع على ماله او على  
 فيما ذكرنا حكم البيع لان العوضين لما كانا في البيع فالباعث من الاصله فسلم احدهما عند تسليم الشئ فوقع حق التسليم في كل  
 منهما وقضى وانما العاقله فلما كان احدا والعوضين وهو المتعلقه فبما عتق جميع الاصله كونهما باذلا يجوز حصوله من غير تسليم  
 البائع يفتحق التسليم فانه كان التسليمه باذله على حاجي كما بان في الدار فسلمها تسليم الدار وان لم يوجدها على  
 من التنازع كما قدم في المسئلة الفقه وانما يجرى على ذلك التسليم احكام البعض من بيع الضمان الشارح ولو لم يفتحق من  
 الزكام على ما مر ذكره كانت المتعلقه فلا الاصله فليدفعها العاقله لا يفتحق الاخر فيله عدم حق التسليم الا بغير  
 العاقله فيه على بعض الاخر بعد يفتحق بعض العاقله كما استحقاق الاخر بعد يفتحق بعض العاقله بعض البعظ الى  
 من العاقله على استحقاق الاخر بعد يفتحقه كما لو اوردناه فلهذا باذله شمر فخر في بيان العاقله باذله انما هو باذلا  
 حكم البيع متأكد ناه حكم العاقله وانما تذكره من خلافه فيما يفتحق التسليم اذا كان الشئ يفتحقه كما هو في البيع  
 فخر في بيان العاقله في البيع في ان يفتحق التسليم على كل من الشئ باذله على كل من الشئ باذله على كل من الشئ باذله  
 لو اوردنا على كل من الشئ باذله على كل من الشئ باذله على كل من الشئ باذله على كل من الشئ باذله على كل من الشئ باذله























[illegible][illegible]















ان الاضاح كما هو عني الفسخ اعطى جاد فحقن كانه سبب على الفاعلة المذكورة المنزلة على الاضاح والافضل  
ان الاضاح انما يوقف على ابدته اعم الى القاعدة المذكورة ولا يتحقق بغيره الاطلاق فصح ذلك ان يقال ان الفسخ  
يعني اعم الى القاعدة الاولى بالامضاء يعني اعم الى الثانية لان الثاني ليس بعينه الفسخ بل هو حقيقة اذ كان  
في تمام العمل او عمل الاجير للشارع الثاني بنقض الصفقة بالاجير انما بعضه له وليست كانه لا يفسد  
يفسخ باعمال القاعدة الاولى او بعينه باعمال الثانية فان فسخه صار كالآخر ووجب للفقهاء ان الاجير يفسد  
الاجير بعد انضاح العقد الاول مع العقد الثاني اذا كان باع شيئا ثم ملكه وفيه وجوه المذكورة في البيع ففسد الفسخ  
فواجب وان امضاء فالحال ان يبرأ من اجارة العقد الثاني الواقع بين الاجير وبينه وبين فسخه فان فسخه فهو بغير ربح  
الى الاجير او الى الشارع الثاني انما الاجير فلا بد ان يفسد له بعد ان يفسد العمل الثاني ففسد له وانما الثاني فلا يفسد  
العمل الملوك الاول وانما يفسد من اطلاق الاجير للفقهاء في استيفاء الثاني اذا لم يفسد الثاني في فسخه  
مفسد لها بعد ان لا يفسد بل بالتسليم صرفه في الفسخ الوجوه في قوله لم يفسد فلا وفيه كون الثاني فسدت فانه بعد ان  
الاستيفاء في الفسخ والتسليم وفيه ان عمله ساء الاجير ليس هو الاطلاق بل نفس التسليم فاعلمه وفيه ان لا يكون  
سببا لفقدان الصفقة من الشارع الاول في الصفقة هناك العمل المفسد في انما تعاقبت عليها الا ان في فسخه للمالك  
الوجوه التي يشاهد لكن لو ابيع الاول كالاخير فليقام حاله الوجوه الثاني في فسخه والوجوه الثاني في استيفاء  
عليه فلا يبيع على الاول اذ قيل انضاح الاجير بشيئا اهداهما اطلاقه في الفسخ في بيعه على الشارع الاول في فسخه  
وفيها بقاعدة الاطلاق والبداهة في قوله باع ساء الشارع الاول في الثاني في فسخه في بيعه القاعدة الثانية  
ليس للوجوه من موارد قاعدة الاطلاق وانما استمر والصفحة على التسليم في فسخه وانما في فسخه وهذا جائز  
للاجير الوجوه الثاني في فسخه الاول عليه في فسخه هذا في فسخه الاول باع له الثاني في فسخه وادعاه  
البداهة في فسخه لاجير ليس بوجوه اكله على فسخه واستغفر عليه البداهة في فسخه ففسد له العمل على التسليم  
انما ساء له الاجير انما يمكن اجارته او بطلانها في فسخه ولا فسخه في فسخه التسليم ففسد له العمل على التسليم  
او الفسخ ما لا يفسد للملك ان الاجير ليس عليه به فسادا في الصفقة بل ساء الثاني في فسخه المبداء في التسليم  
لان التسليم وان لم يكن من ساء الفسخ انما فاعله البداهة في فسخه في فسخه فسادا في فسخه في فسخه فسادا  
الناس مسلطون على اموالهم في فسخه ان فسخه السطة المذكورة فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الاجير با لا بد كان مسلط على فسخه فسادا في فسخه التسليم المذكورة في فسخه التسليم في فسخه فسادا في فسخه  
البائع للتسليم والصفقة فسادا في فسخه التسليم فان الاجير في فسخه فسادا في فسخه التسليم في فسخه فسادا في فسخه  
اليه ففسد له ساءا بالابن المالك وما له خلاف البائع فانه لا يجوز تسليمه البيع في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
لو ابيع الاجير في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
التماء في العقد الثاني في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
لو وضع الشارع الاول الاجارة الثانية وانما لو افسد فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ايعلمه فان كان فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
لوجوه الاجير ليقال ان وجوهه اليه لا فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الثاني ففسد له فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ليقول لا بد له واحد في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
المسألة في العقد الثاني في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه

الاضاح

الثاني في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
المطالبة به على الشارع الثاني لان بوضوح يتضح فيها الى الاجير ان كان المذكور في هذا القسم من الحكم الاول  
انما هو في الاجارة فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
لنفذ في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
اجارة فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ما فسد من فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الثاني انما هو في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الى الثاني فلا بد من فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
او اذ وقع عليه الاجارة الثانية من العمل فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الاول العمل الذي ساقه الشارع الاول من الاجير قبل استيفاء الشارع الثاني في الصفقة فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الاول تحقيق الاطلاق قبل استيفاء فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الاجير للمالك الثاني في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
فسد فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الوجوه في الاجير في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ان يكون من الاعمال الممكن اجتماعها في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الوجوه في الشارع الثاني في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ان يعمل كلامه في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
استثناء لان الاول هو الوجوه اليه في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ثم الوجوه في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الاول فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
منها هو الحكم في الاجارة الثانية فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
الوجوه في العمل لانه لو فسخ فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
اذا فرض العمل الذي استوفاه الممول له فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
فيكون كما في الفرض فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
ففسد بوجوه الاجارة لان فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
كان من العمل لانه لو فسخ فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
يرجع هو الى الاجير ما اغترمه للشارع والوجوه في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
بان يفسد للملك في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
سواء الاجارة في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
لنفسه والمفروض في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
العمل الملوك عليه وعلى الثاني فلا وجه لفسخه الاجارة في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
صحة فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه  
او الحكم في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه فسادا في فسخه























[illegible]

المختص

المقتضى الصالحين ان ينشع عن لغة فلو اخرج هو الرجوع الى الحاكم حق بل ان المال بالتبني انما يمكن بالانقباض  
 وان بعد الرجوع الى الحاكم فان حكمه انما في الكل الا ان انتفاع الضامن في الكل كما هو مقتضى ما عليه في العود وان  
 لم يكن خالصا صريحا العيينة فكل المنع بل انما في ذلك البايع معلقا على التمتع بعد انقضاء عهده في الرجوع  
 بالبيع وهذا الاحتجاج الى القيس لغيره بنفس الحكم وهو يحفظها هو الحكم في الكل الا ان الحكم بالرجوع  
 مع الانتفاع ولو في المقتضى بالاباء بعد طويل ثم الرجوع الى الحاكم بعد قليل وجوب الرجوع الى الحاكم لا يفرق بين  
 كلهما بغير ايراد ما هو من قبله من المقتضى كما لو كان العتير لما زاد وبيعنا ما ذكرا وكان كلهما بغير  
 التمام كما ذكر بعضهم في القطة انما اعلما كلهما بها ارتفع هذا الضامن بالرجوع الى الحاكم فيها بغير ايراد  
 فيها كما في زيادة اموال الاعلام والانتفاع الضامن والرجوع الى الحاكم فيها والكل انما هو لغيره في كل واحد في  
 العتير والعتير هنا مختص بالحكم في حفظه هو الحاكم فيها لعدم ايصافه في الاحتفاظ بالكله ففعل لما ورد الاجازة  
 ان يكون مختصا بين اموال عبد او عمل غير مختص في الاولين انما في الرجوع الى الحاكم واصل العمل به انما هو في  
 ملكه يمكن فيها استيفاء التبعة استقر في الاجرة سواء كان ورد الاجازة غير انما اكلها وسبق في الحاكم بالرجوع  
 واستوفى منها المدفوعة ثم لا وذلك لان المستفاد من الادلة هو كفاية ذلك في الاستيفاء ولو دفع الضامن  
 الا انما اشكال لان احدهما هو الرجوع الى الحاكم في الاحتفاظ بالكله والانتفاع ورجوع الى الحاكم في الاحتفاظ  
 بالحكم فيما يكلفها بغير محاذير استقر في الاجرة ودفع الضامن الى البايع ولذلك من لا يرد الاحتفاظ بالكله بالبيع  
 وهو رواية معتبرة بما لا يرد منه البيع والتعلق به الرجوع من الاجازة وهو موقوف على ثبوتها على طول الاحتجاج  
 المناط خلاصه في ضرورة على احتساب الاجازة في اللزم اما الحكم كفاية ذلك فيضطيق الخوض في بيان ما اوردتم كفاية الرجوع  
 في الاجازة لا يفرق في كل الثاني في كفاية الرجوع في الاحتفاظ والضامن او غيره من أحكام القرض الا انما هو مقتضى ما  
 لصديق اللغ والاعطاء فيها بغيره اعلية واجبا على ما علمت من المعتمدة وذلك المستفاد من المناقشة غير موقوف على  
 من الشايع العمل المناجزة عينا لعدم من الرجعة امر عهده بالوقوف في الاجازة بما يستقام للمرجع في الاجرة  
 كغيره في اجابه وبما هو مستحقه كاستيفاء عليه اللغ والاعطاء اللهم الا ان يرد من هذا النوع العتير كما في مقتضى  
 التبعة بعد الرجوع من خارج الرجوع لثبوتها كما لا يرد في تعلقها بها هذا هو الحكم في الاولين واما في الاجرة في كل  
 القرض كان هو بغيرها كان يرد في يوم خاص لعلها غير انما في ذلك في العتير فاسلم الامر به وضمنه  
 الاجازة استقر في ان الامر على الشايع وانما يرد في كل حال لان العمل بالكله يكون جزئا الاحتجاج وكفاهه مالا الشايع  
 الرجوع من عمل هو الحكم له عينا والمعرض انما يرد وضمنه الشايع كما لو لم يتبع بعين كان نفسه من  
 ان المنفع هو مال ذلك دون غيره من الضامن عليه ايضا لان الادلة في القرض دفع الضامن كما في الثاني في الشايع  
 مضافا لان الاجرة دفعه الشايع بعد اذ وجب له الضامن لما مر من ان دفعه من عليه لثبوتها في دفعه الشايع  
 وان غيره من دفع صاحب الحق الا ان يقال ان الامر لا يدخل في هذا ليدل هذا الاضطرار من امره ولو عصبه لا يفسد لا يفسد  
 فيه التسليم اصل وان كان ورد الاجازة كليا لا يرد في علم استقر في الاجرة على الشايع انما هو العمل بالكله  
 الا ان وجه الرجوع من دفعه عليه القرض يكون عينا بنفسه بل يرجع من قبله ومقتضيه القرض انقباض الامر بغير تسليم  
 الاجرة منه وانما لم يتم الشايع لاداءه من غير العلم والى ذلك بعين انما لا يدخل في ليدل الشايع التسليم  
 خرج امكان التسليم العود بذلك ولذا يضمن منافع العتير العتير بالعين وبعضه من غير العمل بالكله  
 استيفاء العمل كفاية في ذلك لانه لا يرد في العمل بالكله استقر في الضامن في العمل بالكله ايضا والى القرض يعلم  
 القرض عدم كفاية التسليم لان العمل لا يدخل في هذا ليدل القرض التسليم فلما انما في الرجوع من انما في العمل بالكله







البيع بامر الشارع وصف الحكم بالانحلال له وقدره ما في حكمه بقاء المعاوضة الشرعية خرج لبقاء المعاوضة  
العرفية لان المعاوضة الشرعية عبارة عن اتمام المعاوضة العرفية وان المعاوضة عرفية لا يعقل انما اذا قلنا  
البيع بانفسه ما كان المعاوضة العرفية كغيره من المعاوضات فان كان ثلث البيع صحيحا فالمعاوضة الشرعية الصحيحة  
العقد قبل اتمامه وان كان لا يفي بالمعاوضة وان كانت متعينة فيها حقيقة ايضا صحة الاتفاق ليس لانها  
باقية خارجا لانها من تسليم البيع او قبضه على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
وبها معا ان يعوى بقاء ما في البيع كانه حلا بعد ان خلت مثله او قبضه على فلهذا لا يفسد على ما في المصنف  
وان اردنا انما فيه وان كان منقلا لان المثل او القيمة قائم مقامه كانه من معاوضته للمعاوضة في البيع  
اجزاء الحكم العقد المتعلق بالبيع وقبضه على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
الوحيد للقيام وهذا هو حال الفرض المتعلق بالبيع لان الاتفاق في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
فما له وانما الفرض بالانحلال في المعاوضة كاي شيء لا يفسد على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان  
يتم شموله لان الاتفاق في المعاوضة بالانحلال كاي شيء لا يفسد على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان  
بالقيام في هذا التسليم انما هو في وجهه التسليم على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
فيما في حكمه على مقتضى العنوان الموجب في المقام كالاتي في الوجوه الحكمية بتعلق المثل والقيمة في البيع  
لا بالثبات وهذا كله هو حكم الاتفاق في حكم المثل في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
هو ما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
التميز في هذا المصنف على مقتضى العنوان الموجب في المقام كالاتي في الوجوه الحكمية بتعلق المثل والقيمة في البيع  
على خلاف العنوان الموجب في المقام وفيه على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
فان مقتضى كونه في هذا المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
فانما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
في الاختلافات بين المصنفين في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
واتفاق صورة المثل عند الفاسد في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
بالغير لا يتغير في الاتفاق وفيه على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
حكمه بالغير في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
من وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
من الاصل والاعتناء بالنسبة في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
القبر يملك مع القيمة والباطل في السابق ويرجع من الامور فيما في المصنف في كتاب البيع وحريان  
ظهر والعين لما جرت مقتضى الغير من الاعمال في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
البيع انما من الاصل والاعتناء بالنسبة في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
غير ان ليس من وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
الكيفية بان كان في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
ان على قوله في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
العين مستحقا للغير في الاتفاق في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
كيفية المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد

فظهر ان الحكم في المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
من ان قبض المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
لاستحقاقه من المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
كون تسليم العين غير مقبوضه المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
بعض المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
لان المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
العقد صحيحا بالنسبة الى المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
فلهذا وهذا من وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
جميع المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
على الدابة انما بالنسبة الى المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
الاختلاف في الفسخ لا يفسد على ما في المصنف في كتاب البيع وحريان  
وكذا الواسع في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
في الامانة هو وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
اجامع في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
ولا عار في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
القيمة والعرف في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
بعض الاصل في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
الاخر في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
اصحابه في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
الامانة في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
فان المصنف في كتاب البيع وحريان الفرض الوارد  
في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
انفسه في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
الغرض في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
ان الزام في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
لا والرد بها ما كان في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
الاخر في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
هل هو في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
بل في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
ما ذكرنا في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
الغير في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد  
دون الاجابة في وجهه ان الحكم المتعلق بالبيع هو العقد



































ثم قال لا فرق في الفصل بعد القبض بين كونه في ابتداء المدة وخلوها لحصول القبض المبرر في ذلك كما في  
وقد بناه على ظهور العتق والعتق في حق الموجب قبل القبض وانما العتق بعد القبض لا فرق بينهما في  
حين هذا الموجب والاعتق لكونه كانه في كونه كما في ظاهره من الفرق بين القامين لما تقدم ان قبض النعمة وكما  
جزء من مذهبنا انما هو حصول جميع اجزاء العتق لا سيما في الاستصحاب من حيث الموجب هو السقوط للمنافع لا من  
من المعلوم ان من غدا ما في ابقاء العتق في المناجر وعدم اخلاصه واما قبض العين فهو بغيره لغيره فبما هو  
ان انقضت سخطا في مطالبة الاخرى واما استقرار عمل المناجر للنعمة في كل حال هو انما يحصل بقضه لا يقضي  
واما المقام الثاني ان قبض العين قبل القبض فكلما فيه هو الكلام في المقام الاول من غير فرق في تعديله من احد  
لغيره من فرق من وجه اخر خارج عن المقام وهو انه على تقدير انقضائه يرجع على الموجب بوجه الشك في المقام الاول واما  
المقام الرابع اعني قبض العين للمناجر بعد اقباضها الموجب للمناجر فلهذا هم عدم الخلاف في ان المناجر يرجع  
على الاجنبى بوجه الشك في قوله ان قبض النعمة على المناجر انما هو قبض النعمة على صاحبها لا على غيره ولا فرق  
قاعدة الشك في قبض العين ولا سيما بعد التسليم لمصلحة التسليم ولكن فلا يشك ان ما يتصل به القبض بالنسبة الى العين  
لا يدخل فيه وقضيه بالنسبة اليها لا يحصل الا بقاء العين وقبل المناجر الانقضاء مدة الاجابة فلما ثبت من انشاء  
فالقبض حاصل بالنسبة الى المستوفاة قبل الاخذ لا بالنسبة الى المالك عليه بعد اذ كل من موزع النعمة لا يحصل  
القبض بالنسبة اليه الا بعد اقباضه العتق في المناجر في زمانها واما ما في قوله لا فرق في حق من قبض العين على  
بعد القبض مع ان ظاهره من قوله هو الفرق بينه وبين ان قبض النعمة لا يحصل بمجرد قبض العين بل في  
من ايجاد جميع ما باختيار الموجب من عتق ما في الاستيفاء حيث لا يفرق فيها فيق الا ما هو باختيار المناجر وهذا في كل  
وضع الموجب بعد القبض من قوله ان الاقباض قبل المناجر من جملة المقدمات وهذا في كل موضع لا يفرق بينه وبين  
وجوه ما هو باختيار الموجب ايضا ولغيره عليه منع الفاعل لان ذلك عدم اعتبار ابقاء العين في المناجر لان  
المدة يرجع عليه او ما تقدم في المباحث السابقة من ان ايجاد ما باختيار الموجب انما يكون كافي في قبض القبض بعد  
وجود المتطلبات الخارجية التي لا تدخل لاعتبارها فيها كملوامة الاحاة وغيرها والارزاق حصول القبض  
بالتسليم الموجب الى المناجر قبل زمان الاحاة كحصول ما هو باختياره من قبض العين ولا سيما في ابقاء العين بل  
المناجر ما لا يدخل لاعتبارها فيه فاما في زماننا ان لازم ذلك الحكم لعدم الانقضاء ولا سيما في ابقاء العين في  
المدة بانزها وتبرع منه ما لا يلزم به والاصل ان الحكم يرجع على الفاعل بغيره بوجه الشك بعد القبض في كل  
حالا ثم هذا كله فيما لو قبض العين في انشاء المدة ولما ان استمرها فيه وسلبها المانع اليه فيما يجب فيه بالغير  
من جهة البيع فانقض الاحاة قبله فلهذا لا احرى المستحق ان يحكم باستصحابها من حين القبض وان انقضاه فله  
الحيار بالنسبة الى ما يقوى من المدة لبعض الصفقة هذا اذا كان المانع مما يوجب الحيار سقوا من الموجب ومن الاجنبى  
واما اذا كان ما لا يوجب الحيار فله الحيار بعد استمراد العين في زمان المدة لبعض الصفقة هذا فيما لو قبض النعمة  
منه يد واما لو استوفاهما فاعطاه لانه لا شك في الحكم بقبول الحيار للمناجر قبل القبض لو كان المانع من ذلك  
او الموجب حكمه فان قال بغير الحيار في حق الموجب بعد القبض فما القوة السابقة كالحق الثاني في اية في قوله  
للعلاء في جملة من كتبه وال دليل على الحيار في القبض والقوة الثالثة هو انه مقتضى الجمع بين التسليم في المدة  
والقبض قبل القبض والعين المختص الثاني حيث حان الفسخ في صورته استيفاء الموجب للنعمة بعد القبض كما في  
خفة مصر عليه مع عدم التسليم في حق الموجب بعد القبض في الصورة السابقة وفيه ان قبض النعمة قبض العين انما  
حاصلا فلا وجه للغير في المقام ولا خلاف في نفيه هناك هذا فيما يستدل به في القبض في المدة العتق ايضا  
مختص

لمحلي العتق بغير النعمة على المناجر ولو استيفاه لغير هذا كله فيما لو استوفى في الموجب والاجنبى قبل القبض ولما  
لو استيفاه الاجنبى بعد قبض العين وقبضها الى المناجر فلا انكسار عندهم في عين الرجوع الى امره المثل لعدم  
الحيار في كل ما تقدم من قبض النعمة تحت هذا الاجنبى بعد القبض مع انكسار فيه ايضا وقوله في التسليم  
عنه انما هو التام التام وله فسخها على كل من من الاعلام بحسب جميع اطرافها الا وهو من قبض الاعراض فخص كلامه  
في المدة في فسخ ولا على الله الهادي **المسألة** في قبضه واذا تقدم المستكن كان للمناجر فسخ الاجابة الا ان  
صاحبه وبذلك منه وفيه تردد **قلت** اذا تقدمت الدار للمناجر فاما يمكن اعادةها او لا وعلى الثاني  
فاما بطلان جميع ما فيها الخصم ما وقع عليه الاجابة كلا وبعضها بحكم الوجوب الكلي فسد على الاول فاما يمكن  
الاجابة قبل فسخ من النعمة او لا يمكن الاعداد فاشي منها فلهذا صور الاول ان يهدم فاما ما يجب سطل  
جميع ما فيها كان تعرف في الرجوع الياس فموجبها فلا يشبهه في الفسخ لعدم المودعة الثانية ان  
بطلان خصوصية الاجابة وان انكسار استيفاء غيرها من المناجر بان يهدم الدار بحيث لا يمكن عودها وكذا يمكن  
الرجوع في اقباضها وان يكون العقد سكتاها او يحكم في الاول وان يحفل بضعها القول بقبول الحيار دون  
الافسخ نظر الى ان مقتضى مطلق الانقضاء الانقضاض للنعمة المذكورة هو مقتضى الاول في فسخ المطلوب  
في الامر ويخرج من مقتضى الاول بغير قيد الثاني ان يطل بعض المانع الواقعة عليها العقد كما كان  
يهدم بعض من الدار فلهذا هو الانقضاء بالنسبة الى العتق الفاعل وحيث انقضت الصفقة بالنسبة الى الدار  
ان يطل بعضها ايضا كان يشتمل الدار على عينين فانهما من الحياض واما ما في قوله فسخ المناجر  
الوصف للمناجر لان الكيفية الفاعلة من الصفات الخاصة ان يمكن اعادةها لكي يعترف بعض المانع في  
ذلك الحياض يقتضي النعمة السادسة ان لا ينفذ بالعادة شيئا كان يهدم من الدار في غير اعادة  
قبل فسخ في كل فسخ انتم قبول الحيار ايضا بذلك فيجوز الاهداء وان اختلفوا في بقاءه بعد اعادة  
للاستصحابا وعليه لزوم المانع ومن كونه ما يدل على كون ذلك اعنى عدم بقاء الحياض مع فسخه حيث  
في سقوط الحيار فيما لو استوفى المناجر فساد ما في المالك انما هو الدار الهام من كان اخر الحياض  
سقوط الحيار فيما لو يهدم الدار اعادة المالك لان التفسير بالشك في التعليل دليل الفسخ من قوله واما  
بعض المناجر في الاشكال في اصل قبول الحيار ولا يخلو عن وجهه فيما لو انقضت الصفقة الفاعلة الفسخ الاجابة  
في ذلك نظر في وقوع العقد على خصوص المهدم **المقدم** بالاهداء لان العادة مثله لا عين فلهذا في العقد من قوله  
التحقيق ان عقد الاجابة الواقع على المان انما يقع عليها خصوصياتها فان كانت المخصوصيات داخلية في العين  
المناجر دخول الاخرى او يقع عليها بنفسها ويكون المخصوصيات خارجية عنها يخرج الاصل عن التعلق كالحياض  
عند ما في اوقع عليها باعتبار وجودها في غير المخصوصية ما اقل على وجه التسوية او بعد الطلوع بالهدم  
بعضها على البعض من حيث الملوحة ما في كونه الا ان المعارف من الناس ليست من قبل الثاني ان ذهب للخصم  
عندهم من الاضافات كالكفاية وان كان وجه الفسخ تخلف الوصف بعد الاهداء ولو كان من قبل الثاني انخصه  
الفاعلة عدم الحيار على التسوية لعدم فرق في كون ان يهدم المطلوب بغير الحيار لقول مقتضى الاصل بالاهداء  
ولعل المناجر فيهم في الاجابات هو لا يهدم فسخه في الدار فخصها بها الموجب من مذهبنا العتق بال  
العتق لانه بين واجله واولا من غيرها لا يخلو الفسخ اختلافا من الخصم بغيره واما الاول وان كان  
العتق هو ذلك لان لازم الاثر ان يفسخ العقد بمجرد فسخه من اوله ولو لم يفسخ من الحياض كما في  
الاهم الان يقال ان الغير هو المخصوصية العرفية الموجبة قبل الاهداء وبعد الامانة من قوله عدم فسخه في المانع























الفرق من ذلك ان القدر من جميع كنهات اهل السنة فقهنا ان يكون التصو من المرح هو السيف بها اهل السنة  
السنة بملك فالوجه عدم الضمان والظاهر في ذلك كله ما علم ان العمل على ذلك مدارج عاده اولها ان يرفع عليها  
اما كون البر من هذا الامارة او غير معاد فالانتماء لوصف الكلام فيما ناهى في حكمها حسب النوع واخرى فيما وقع في  
النازع فمما مضى ان الاول في حكمها في الواقع فقولوا ان القسم الاول فالأمر به اما بما يعمل عقدا بالحيثيات  
فيقول العمل بها اما بما به حقيدا بالارادة والحق في عملها فانما هو ما عمل الداعي اخذ الامر او غيره من الغير ارضا  
فوجه الداعي فغير يتصور بعد ان الكلام في فعل الشارع وفي الداه والخاص ان الاجر ان لم يقع عمله لداعي الاجرة  
ففي فرع وكيف كان فان كان الامر ابراجا انا فلا امر في سؤال ابراجا او بعدد الامر والموارد وان كان الامر  
مفيدا بالارادة فيقع العمل ايضا بداعي الامر فلا اشكال في ثبوته وارتفع شبهة ان الظاهر فيه ذلك ايضا لان  
الاجل اليه ما يليها كالاجل ان عدم اعتبار الفصل فيها طريقه عدا الفصل فان وقع لداعي الاجرة بذلك الامر  
كالوعدت بغيره فلا امر في ذلك الامر لا يخرج والامر بالعمل عقدا بالارادة فيترك ان في ثبوت الامر ما لم يلهه امره  
افتتح ان الحكم بالارادة في الفاعل ما يستلزم العمل على العمل بعد ان حرم على المالك ادليل على خبره اعلم  
المسلم وحرمته هناك الغير الامم في عدم الاجرة على عمله البرع عند برهانا او امر بالعمل على وجه الاطلاق وانما  
قصه الامر في فاحه ثبوته لوصفها الماورد ايضا ان ان الوجه عدم الامر لوصفها الماورد البرع لما تقدم  
ان كان قصد الامر الجانية وقصد الماورد الامر بغيره في ثبوت الامر ايضا لكونه قصد الاطلاق والامر  
لكن الظاهر بعد ان لا يله الامر في العمل الاطلاق في الصورة قصد الامر في ثبوت الامر فانما على الماورد بذلك الاطلاق  
العمل الحرام فيكون ضامنا والخاص ان الاطلاق في التركيب في ثبوت الامر ما وقع العمل على العمل بغيره كما هو  
الحال في القسم الاول واما الائمة الثلاثة فكلها حكم في جميع التصرفات كان العمل الاقتصار بنفسه  
ان لم يجرى العادة باخذ الامر بازالته الثاني في حكمها مورد الشارع فقولوا ان القسم الاول منه هو في ثبوت  
ما نفيها فان العمل على هذا في العمل الامر والبرع فيما كان قصد الامر فيه ما ليس في الارادة فظاهر ان  
القول حول العمل الواقعة للظاهر من عدم ان الظاهر من عاده اخذ الامر في موضوع عمله على ذلك ايضا ان  
اجبر عليه بعد كونه ما لا يعلم الامر قبله فيقبل قوله فيه كان هذا هو الوجه في قوله مع عيه في القسم  
ايضا واما القسم الثالث فظهر من العمل على ما كان عاده الامر وان كان عاده انظر كون العمل بالامر  
بازالة الامر والعادة في عدم قصد العامل الامر فيه الان الاول الكون في موضوعه مقدم على الثاني الكون  
في جميع اغراضه بانه لا يعلم الامر قبله فلهذا راعا الرابع فيصير فيها من العمل الحرام على علم اخذ  
الامر بازالته العادة في عدم فاعلم قول الامر من كون الشيء ما لا يعلم به الامر في الشارع العامل بغيره فلهذا  
فعله والله الهادي **الامعة** في ثبوت كلامه عليه في ثبوت النفعه على الوجه في ثبوتها في قوله  
للداد والكتابة وبغيره في النفعه في عاده الدار اننا لا ننفعه بغيرها **قلت** مقدمة العمل اما علم  
الامر بان يشار في البصر لعل الكون فلا اشكال في ثبوتها على النفعه عليه ان يذهب الكون لعل النفعه  
عليه فيكون ان الداه من غير اشتاء في ثبوتها لان العمل الواجب عليه بعد الداه وانما الاول ان  
كاس في النفع الطبع اذ انما في حال فاعلم في ثبوتها كانه في النفعه والداد والكتابة والسبع والصادق  
كيفية على الامر بان يشار في البصر في العادة على امدها وهي في ذلك انها على المساج لان النفعه في النفع  
على العمل دون غيره فلا وجه لانه من غير النفعه كافي في النفعه بالامر كونه مقدمه لعل الواجب على الامر  
فمقدمه لعل في وجهه والامر في غير النفعه في النفعه كافي في النفعه بالامر كونه مقدمه لعل الواجب على الامر

الذي بها بل ما هي كما قبله والعلل بل تشبه توصف العمل عليها وإدخاله بها كما فيها بالعامل وبغيره فاضل الساجد إذا  
**دليل على كونها على العام والمفروض عدم التزكية** على أن يبين العمل أن العمل على شئ به على الأمير هو دليل القيد  
فلما نفع إطلاق وجوب العمل إلا إضافة إليه بل هو شرط والتمسك بإطلاق العقد لا ينافي إطلاق الوجوب **فثبت**  
على عدم أهاله بالنسبة إليه وهو كذلك لكونه لا إطلاقاً مما كان عارضاً له من جرح وقضام بينه فثبت والله أعلم  
**الأربع في الفنايع الأربعة** في حق إذا خالف الصانع أو اللواحق أو الكارى هلاك النافع وانكسار الملك  
ألفوا البينة ومع فقهها بل يبرهن الضمان وقبل القول بولم مع البين لأنهم إساءة وهو اثر الزميتين وكذلك  
لو ادعى لولا ذلك النقص فذكرها **قلت** مقصود المطالبة كونها البينة على الصانع لأنه المدعى اليه على ذلك  
لكونه متكرراً لكن مقصود كونه أصل الأمانا دخل على المطالبة هو الإكراه عن الصانع وقضو اليه بل لأنه أمين  
التيصة ذلك أنه لا يكلفه البينة لأدائه هذه الكلفة عنه لأنه لو افادها إلا شيء منه بل ياتي في البينة  
**قول البينة** من الملك أيضاً وإن عني قوله عليه السلام البين على من تركه هو مع كلفة البينة عند الزامه بالبيان في نظر  
**وكيف كان** فالقول الأول هو الحق عني وهو القدره كالمفيد السهل بل دعوا الأخرى له ما قدرت إلا ما ميرة  
كما أن الثاني حكمه كأي الثانيين بل دعوى بعض العدة أيضاً كاف في البسوط والنهاية بل المرام **ومستد** هو لا بعد  
ما تضمنه أدلة الأمانا في بعض الأخبار مثل ما عني عبد الله عليه السلام أعطيت جبة إلا لفصاً فزيت بعميل  
عليه السلام إن تمته فاستخلفه وإن لم تمته فليس عليه شيء ومثل ما عني أيضاً قال عليه السلام لأبني القضا  
ما جئت به وإن تمته أحلفته **ومثل** ما عني ابن أبي عمير عن جعفر بن عثمان قال قال لي ما عني إلا التامع مع حاله  
إن لم تملكه ضاع فكذلك ذلك لا وعبد الله عليه السلام فقال أشهدك لا قال فلا تضمنه فظاهر أنك أنت  
شاكراً كما يدعي الجمل الحق فاحلفه والأدلة دعوى للعليه فثبت أن يكون المراد أنك أنت منهم فاحلفهم والأدلة  
تحلفهم لا وجهية أنه لا يجوز لك الحلف بل وجهية أنه إذا لم تقل قولهم معهم كونهم متمين عند قولهم  
فلا ريب أنتم معناه اللغا فاعني كون ما يدعونه مرجوح الصدق عنه بخلاف الحق الأول فثبت أنه فيه  
بمعنى مطلق التمسك وأما مسند القول الأول فظاهرنا من الأجانب معللة وعندها علة أم لا أم لا فثبت ما عني عليه  
عليه السلام كان من المؤمنين عليه السلام بعض القضا والصانع أحياها بالناس وكان في يطول عليه ذلك ما  
وجعاً وعبراً واحد من الأجانب معنى أو تعيلاً وفيه دلالة واضحة على أن الحكم على خلاف القناعة وأن المصنف  
المرجوح هو الأحياء وأن ذلك كان على القناعة لا احتجاج القليلة بالأحياء لكفاية الكتابه إذا كان  
موجباً الأحياء فثبت ثابت فثبت عند الأحياء فالأحياء هو البينة ومع عدمه كان مقتضى القناعة هو  
العدم والأدلة احتجاج وثباته إلى البينة فلا ريب أن ما في التعليل هو كون الأحياء سبباً وأما كونها على خلاف  
القناعة فلا فلا يصل أن تلتزم المجل قول الأمير بمقبولاً دليلي من علم ما عدا البين استثنى من جملة البينة  
والكارى واللاح وخبره لا يوجب على قول قولهم لصانع فيما للناس كثيراً ما عني عليه السلام قال عني رجل قال  
فريم لتأخروا في الخطأ وأطعوا فيها كما يدل أيضاً ما عني عبد الله عليه السلام قال عني رجل قال عني  
منه بل يثبت عني عني إلى آخره نعم إن بعض نحائي البينة قد فاضلها وفيه فضا عليه السلام إن شاء وأما  
وقال أنه تخلف ولكنه لا يصلح إلا بينة عادلة الخبثكم عليه بعدد قول قوله بل بينة البينة وعلمه أنه إن شاء  
الأخبار وسلكه على أدلة الأمانا وقد يمكن تأويلها ما نذكر من مرجحاً فإن أعلم الثاني التخصيص بل لا يخلو عن  
الامانة بل يرفع عنه إذا كان إيجاباً البينة في أدلة الأمانا لا لأصرو وهو قوله عليه السلام لا ريب من حكمه لا يخلو







